

# وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقرير 2017



صادرت بتكليف من الدورة الثالثة  
للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة





© مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

العنوان Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Turkey :

الهاتف +90-312-468 6172 :

الموقع على الإنترنت : www.sesric.org

البريد الإلكتروني : pubs@sesric.org

جميع الحقوق محفوظة من طرف سيسرك ومنتدى شباب المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار.

تم اعتماد معايير عالية خلال مرحلتي المعالجة والتحضير من طرف سيسرك ومنتدى شباب المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار، وذلك بغرض تحقيق أقصى حد من الدقة في البيانات التي يشملها هذا العمل. التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وباقي المعلومات المشار إليها في أي فقرة توضيحية أو على أي شكل من الأشكال الواردة فيه لا تعبر بأي حال عن رأي سيسرك أو منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار بشأن الوضع القانوني لأي مكون كان. كما تخلي المؤسساتان مسؤوليتهما عما قد يترتب من جدل سياسي بشأن البيانات والمعلومات المعروضة في هذا المنشور. كما أن الحدود والأسماء التي تظهر على الخرائط المستعملة في هذا المنشور لا تنطوي على إقرار أو قبول رسمي من طرف سيسرك أو منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار.

تخضع المادة المقدمة في هذه الطبعة لقانون حقوق الطبع والنشر. وبموجب هذه الحقوق وبحكم تشجيع سيسرك على نشر مطبوعاته خدمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يعطى سيسرك ومنتدى شباب المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار الإذن بعرض ونسخ وتحميل وطباعة المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها لأغراض تجارية في أي ظرف كان.

للحصول على الإذن بإعادة إنتاج أو إعادة طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات لدائرة النشر على العنوان:

No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Turkey.

يرجى إرسال كل الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والتراخيص لدائرة النشر بسيسرك عبر العنوان أعلاه.

الرقم الدولي المعياري للكتاب (ردمك): 978-975-6427-59-0

تم تصميم الغلاف من قبل السيد سفاش بهليفان، دائرة النشر، سيسرك.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بدائرة الأبحاث عبر البريد الإلكتروني: research@sesric.org

### شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير من طرف فريق مشترك يضم باحثين من سيسرك ومنتدى شباب المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار وتضمن كلا من نيسلمهان تشيفيك وجيم تينتين وصالحة بشرى باركجين وآدم عطاء الله بنسعيد. كما أجري العمل تحت الإشراف العام للسيد نبيل دبور، المدير العام المساعد والقائم بأعمال مدير دائرة الأبحاث في سيسرك، والسيد عبد الله منافي موتوالو، المدير العام لسياسات الشباب والتعليم والتدريب بمنتدى شباب المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار اللذين أدليا بتعليقاتهما وملاحظتهما القيمة في إطار إنجاز هذا التقرير.

## جدول المحتويات

ديباجة	i
1. مقدمة	3
2. أبرز تحديات الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: المؤشرات الاقتصادية والسياسية والثقافية والصحية	5
1.2 التعليم والتدريب	5
1.1.2 اتجاهات التعليم في أوساط الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	6
2.1.2 توصيات سياساتية	10
2.2 العمالة وريادة الأعمال	11
1.2.2 العمالة	11
2.2.2 توصيات سياساتية	17
3.2.2 ريادة الأعمال والمشاريع الاجتماعية: لماذا يتعين على ريادة الشباب للمشاريع أن تكون جوهر استراتيجية ريادة الأعمال الوطنية؟	20
4.2.2 توصيات سياساتية	34
3.2 الخدمات الصحية	37
1.3.2 نظرة شاملة عن الخدمات والسياسات الصحية	37
2.3.2 الصحة الإنجابية والشباب	37
3.3.2 الصحة النفسية والشباب	39
4.3.2 اعتماد الشباب على التبغ والمشروبات الكحولية والمخدرات والتكنولوجيا	43
5.3.2 توصيات سياساتية	46
4.2 التحديات السياسية	48

48.....	1.4.2 المشاركة السياسية والمشاركة المدنية
66.....	2.4.2 التطرف والنزاعات
75.....	3.4.2 توصيات سياساتية
77.....	5.2 الشباب والثقافة: بين المجتمع والعملة
78.....	1.5.2 الشباب في صراع ثقافي
82.....	2.5.2 تقلص إمكانات جيل الألفية
83.....	3.5.2 توصيات سياساتية
85.....	3. ملاحظات ختامية
89.....	4. الملحق. الخطوات الأولى نحو مؤشر خاص بمنظمة التعاون الإسلامي: مؤشر أداء السياسات المتعلقة بالشباب
91.....	أ. أسئلة المسح
97.....	ب. الترميز والتقييم
98.....	ج. أمثلة أنموذجية
105.....	المراجع



## ديباجة

في الوقت الذي قد تواجه فيه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحديات مختلفة في سعيها المتواصل لتحقيق التنمية والنمو والاستدامة، يعتبر موضوع الشباب الخيط الرفيع الذي يربطها جميعا بغض النظر عن وضعها الجغرافي أو الاقتصادي. ويمثل الشباب، تقريبا في كل مسألة ذات أهمية لها أثر مباشر على وظيفة الدول وتنميتها بشكل فعال، القاسم المشترك في كل الجوانب باعتبارهم قدرة بشرية وابتكارية غير مطبقة، أو بعبارة أخرى كمحركات قوية للنمو والدينامية والمشاركة المدنية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن تعزيز دور وقدرات شبابنا لا تعتبر مسألة عدالة وحكمة جيدة فحسب بل ضرورة استراتيجية لمستقبل ازدهار أمتنا.

والأمر ينطبق بشكل خاص على منطقة منظمة التعاون الإسلامي التي تزخر بتركيز عال للفئات الشابة بالمقارنة مع باقي المناطق في العالم، الشيء الذي يمكنها من مزايا غير مسبوقه في الصناعة والابتكار والنمو شريطة استغلال امكانياتها المتاحة بحكمة. ولتحقيق هذه الغاية، لابد من تقييم وضع الشباب في جميع الدول الأعضاء في المنظمة، ليس فقط من أجل تقييم وضعهم بل لتحديد سبل للتأزر والتعاون الفعال فيما بين الدول الأعضاء بشأن قضايا الشباب وخلق مسارات لذلك، وبالتالي توفير قوة دفع لاستثمارات ضخمة في أجيال المستقبل والحاضر. وفي الوقت الذي تعمل فيه على معالجة التحديات التي تواجهها هذه الدول، يجب علينا أن نسعى إلى تزويد شبابنا بمجموعة من الأدوات المعرفية وتعزيز مستويات فهمهم للقضايا وخلق الفرص ليس فقط للتعامل مع الصعوبات القائمة في الوقت الحاضر، وإنما أيضا للتطرق المبكر للمسائل الاستراتيجية المستقبلية والاستعداد لها وفقا لذلك. وبهذه الروح، فإن الحاجة إلى زرع مدى أهمية التضامن الإسلامي في نفوس الأجيال الشابة وإطلاعهم على ثقافات الابتكار والواجب المدني والتعاون والتبصر لمن الأمور الضرورية.

وذلك فإن هذا التقرير مهم للغاية لفهم ما هو مطلوب لتثقيف شبابنا وإشراكهم في وقتنا الحاضر، وذلك من خلال تقديم سياسات فعالة والإرشاد المستبصر وإبراز أهمية المشاركة السياسية للشباب وريادة الأعمال والتمكين. وفي هذا الصدد، يتعين التوجه بالشكر والتقدير إلى منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار على مبادرته المتمثلة في إعداد هذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن شكري الجزيل لسيسرك ومنتدى شباب المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار على ما أبدياه من نتائج ممتازة كأول تقرير من نوعه خلال فترة رئاسة تركيا اعتبارا من المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء الشباب والرياضة. وكلي يقين بأن هذا التقرير سيكون بمثابة حجر الزاوية بالنسبة لشباب منظمة التعاون الإسلامي وغيرهم.

ولبلوغ هذه الغاية، قد يكون من الحتمي أكثر من أي وقت مضى أن نهض بشبابنا ونوجههم في هذه الأوقات المضطربة لضمان مستقبل مشرق يبعث على الأمل عكس الحاضر المؤسف الذي نشاطره، وأكثر تجذرا في قيم التصميم الدؤوب والتفاني الراسخ والمسؤولية الاجتماعية الثابتة. وسيطلب هذا المسعى الرئيسي توحيد جهود وطاقات جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومختلف أصحاب المصلحة، وجعلها أكثر أهمية من كل ما قد تتحمل خسارته، وأكثر ضرورة من كل ما نستطيع كسبه. وأعتقد أن هذا التقرير سيكون ذا فائدة عظيمة في توجيه اهتماماتنا وأولوياتنا وجهودنا المشتركة، وهو لا يشكل سوى انطلاقة لمسيرة طويلة المدى لا يمكن أن نتوقف إلا بتحقيق الازدهار والتقدم المرجو في الدول الأعضاء الأشقاء ولشعوبها.

د. عثمان أشكين باك

وزير الشباب والرياضة التركي

## ديباجة

يمثل الشباب إمكانية ديمغرافية بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كونهم يتيحون فرصا هائلة للنهوض بالتنمية وتحقيق مستويات جيدة من الرفاه، كما أنهم في الآن ذاته يشكلون تحديات كبيرة. ومع الزخم المتزايد للصراعات والمصاعب الاقتصادية، ينبغي أن يمثل الشباب حافزا جريئا وعملا رئيسيا في معالجة التحديات الكامنة في مختلف المجالات بناء على العمل الاستراتيجي.

إن مسألة تلبية احتياجات الشباب ودراسة الظروف التي يواجهونها ليست ضرورية فحسب، بل تكتسي أيضا أهمية استراتيجية لمستقبل العالم الإسلامي. وهناك حاجة إلى فهم عميق والتفكير الجيد في الإمكانيات التي يمثلها الشباب أثناء العمل العاجل على معالجة التحديات الراهنة التي يواجهونها.

إنه لمن الضروري التأكيد على أن تمكين الشباب من خلال منابر صنع قرار حصرية على الصعيدين الوطني والدولي لن يسهم فقط في الاستفادة من إمكاناتهم، بل سيزيد كذلك من تعزيز أواصر العمل الجماعي وروح التضامن الإسلامي في مجالات مختلفة.

وتتناول هذه الدراسة الهامة التي أعدها بشكل مشترك كل من مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ومنتدى شباب المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار نهجا بناء وهناك حاجة ماسة إليه لمعالجة التحديات التي يواجهها الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ويقدم التقرير حالة مدعومة برؤى قابلة للتنفيذ في مجال السياسات لسد الفجوات بين المهارات والسوق، وتعزيز روح المبادرة لدى الشباب، فضلا عن تطوير آليات للانخراط في العمل السياسي والمدني. كما أنه يدعو إلى الاهتمام بالآثار الصحية والصحة النفسية والتغيرات الثقافية والاجتماعية على الشباب. وبحكم التعقد الذي تعكسه هذه التحديات، يلزم اتخاذ إجراءات وسياسات تكميلية ومتعددة الجوانب.

وتتزامن كتابة هذا التقرير مع التحديات الخطيرة التي يطرحها تصاعد الراديكالية والتطرف العنيف الذي يجد طريقه مع الأسف نحو استهداف فئات الشباب الضعيفة التي تفتقر للتعليم الجيد والواقعة في براثن البطالة والتهميش والحرمان. وهذا الوضع يجعل منظمنا وجها لوجه أمام تحديات ضخمة تتطلب جهودا مشتركة هائلة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين: الدول الأعضاء والأمانة العامة وجميع المؤسسات ذات الصلة والشركاء الآخرين. ويحدد التقرير خطوات بناء أخرى للمضي قدما. كما بذلت الأمانة العامة للمنظمة ومؤسساتها ذات الصلة جهودا كبيرة، بما في ذلك عقد ثلاثة مؤتمرات وزارية بشأن الشباب. وستواصل المنظمة بذل كل جهد ممكن لمعالجة التحديات التي يواجهها الشباب.

كلي آمال بأن يسهم هذا التقرير في إذكاء الوعي في أوساط صانعي القرار في الدول الأعضاء بخصوص ضرورة ضمان أن يكون موضوع الشباب على رأس قائمة جداول أعمال السياسات العامة حتى يتسنى لنا تحقيق تحول إيجابي حيوي في دولنا الأعضاء وتحقيق أهداف برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-2025).

د. يوسف بن أحمد العثيمين

الأمين العام

منظمة التعاون الإسلامي

## ديباجة

إن من أهم القرارات المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء الشباب والرياضة المنعقد في مدينة إسطنبول التركية في تاريخ 05-07 أكتوبر 2016 هي الولاية التي أسندت إلى منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، وكلاهما مؤسستين إحداهما منتمية والأخرى جهاز متفرع، على التوالي، ضمن منظومة منظمة التعاون الإسلامي، لإعداد التقرير الخاص بـ "وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

والحاجة إلى تقرير يعرض تقييما شاملا لوضع الشباب في العالم الإسلامي نابعة من أنه من أصل حوالي 1.75 مليار من الشباب (الفئة العمرية 15-29) على الصعيد العالمي هناك قرابة 500 مليون أو 28.5% منهم يعيشون في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وهذا رقم كبير جدا، الشيء الذي يجعل التقرير يتبع نهجا شاملا في تحليل وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ففي سياق التغيرات الثقافية المتسارعة الناتجة عن العولمة وبخاصة انتشار أنماط عيش جديدة على المستوى العالمي، تبرز أمام الشباب تحديات وأفاق جديدة. وفي هذا الصدد، لا يتوانى منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار في خدمة شباب الأمة عن طريق تنفيذ مبادرات مهمة انطلاقا من مبدأ أنه من المفروض أن ينهل الشباب الإسلامي من جذور التراث الغني للحضارة الإسلامية. وذلك بالتزامن مع برامج تعليمية متميزة حتى يصيروا مواطنين عالميين ناجحين ويغمرهم التفاؤل والرغبة في البناء والإحساس بالمسؤولية تجاه الأمة والإنسانية جمعاء.

ويعكس تقرير وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الضغوط والتحديات الاجتماعية القائمة ذات الآثار الكبيرة على السياسات والاقتصاد والمجتمع ككل على مدى السنوات القادمة. ويعتبر دور تكنولوجيات المعلومات الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي في إشراك الشباب ومشاركتهم وتمييزهم واحدا من نقاط الاهتمام الرئيسية. فعلى الرغم من أن الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة مرتبطون بشبكات التواصل أكثر من أي وقت مضى، إلا أنهم مايزالون يعانون من الحرمان مقارنة بوضع الشباب في المجموعات الأخرى نتيجة محدودية الانخراط في المشاركة الإقليمية والعالمية والفرص التي تتراوح بين الابتكار التكنولوجي والحصول على التعليم.

هناك بطبيعة الحال فرص عديدة للتغيير الإيجابي والتي ينبغي أن تكون قائمة على جهود صناعات السياسات لتيسير مشاركة الشباب وتشجيعهم على الانخراط في العمل التطوعي في مجال القضايا الدولية والإقليمية وفي منظمة التعاون الإسلامي. ينبغي خلق فرص جديدة للشباب للمشاركة في عمليات التبادل مع أقرانهم من مناطق أخرى في المنظمة وخارجها. ويعتبر القراران الصادران عن المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء الشباب والرياضة المتمثلين في إنشاء استراتيجية شاملة خاصة بشباب منظمة التعاون الإسلامي واعتماد خطة العمل المشتركة المعنية بالشباب (JYAP)، ما يمثل ولادة إطار جديد للسياسة المنسقة للشباب بالنسبة لدول المنظمة، بمثابة خارطة طريق لتحقيق تنمية شاملة للشباب المسلم. وفي هذا الإطار، فإن منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار، بصفته الأمانة العامة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة ولخطة العمل المشتركة المعنية بالشباب، مستعد ليكون بمثابة الأداة الرئيسية التي توفر للمواطنين الشباب فرصا جديدة للمشاركة في صنع القرار على الصعيد العالمي والإقليمي، والنقاش العام، وصنع السياسات، ولا سيما فيما يتعلق بالخطاب بشأن أهداف التنمية المستدامة، ومشاركة الشباب، والسلام، وحقوق الإنسان، والابتكار، والحوار بين الثقافات.

ولتحقيق هذا التحول الإيجابي، يتعين على المسؤولين في العالم الإسلامي إيلاء الأولوية لسياسات الشباب المستنيرة التي ترمي إلى إشراك الشباب بشكل إيجابي. وفي الوقت الذي نقدر فيه مساهمة عدد من الدول الأعضاء في إعداد هذا



---

التقرير، فإننا نتطلع في الآن ذاته إلى الجهود الضخمة التي بذلها كل من منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار وسيبرك الممثلة في مضمون هذا التقرير، ولا سيما التوصيات المتعلقة بالسياسات الواردة فيه، لتوفير المعلومات المطلوبة والمبادئ التوجيهية اللازمة لضمان قدر أكبر من المعرفة والتقدير للقضايا المطروحة من قبل أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك صناع السياسات الوطنيين والدوليين، ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالشباب، والناشطين الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وخارجها.

كلنا أمل بأن يرقى هذا التقرير لمستوى تطلعاتنا الممتثلة في أن يكون مصدرا قيما يشمل كل ما يمكن عمله لصالح الشباب على أمل أن ننعيم بعالم إسلامي أفضل وأكثر تمكينا تسود فيه روح التحدي والاستعداد لمواجهة التحديات الفورية والطويلة الأمد الصعبة وتحويلها إلى فرص جديدة لصالح الجميع.

**السفير إلهاد إسكندروف**

**رئيس**

**منتدى شباب المؤتمر الإسلامي**

**للتعاون والحوار**

## ديباجة

إن الاستدامة، بحكم تعريفها، هي سباق طويل الأجل يتطلب التزاماً ليس فقط من الجهات الفاعلة في مجتمعاتنا المعاصرة وإنما أيضاً من الأجيال القادمة. فالشباب هم المحور الذي سيتحمل مسؤولية الحفاظ على السعي الوطني نحو النمو الاقتصادي والاجتماعي. وفي ضوء ذلك، تشكل السياسات الوطنية المعنية بالشباب جسروصل بين الحاضر والمستقبل، كونها تخبر فيما إذا كانت الدولة تستثمر في مستقبلها وتحدد معالمه.

ومع مطلع الألفية الجديدة برز الشباب كقوة اجتماعية لها وزنها في ساحة السياسات العامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهذا التطور يعد أمراً إيجابياً ومشجعاً ودافعاً بالتنمية للأمام سعياً للاعتراف بالدور الفعال للشباب في رسم مستقبل مجتمعاتهم. لكن حتى وقت قريب، ما تزال هناك نظرة إلى الشباب في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باعتبارهم مجرد مصدر قلق. فعلى سبيل المثال، يعتبر تزايد أعداد الشباب قبلة ديمغرافية موقوتة أو يُنظر إليهم على أنهم ضحايا معرضون للوقوع فريسة للأيديولوجيات السياسية المتطرفة، فضلاً عن الخوض في السلوكيات المنحرفة، من العمل الإجرامي إلى التحلل الثقافي ثم إلى تعاطي المخدرات. ومع ذلك، يقدم الشباب الألفي المسلم صورة مغايرة.

صحيح أن زيادة عدد الشباب يعتبر مصدر قلق ديموغرافي وبشري. ومع ذلك، يلاحظ أن الشباب بمثابة محرك النمو الاقتصادي نظراً لتمتعهم بقدرة فائقة على صياغة استجابات مبتكرة وقوية للمشاكل القديمة وتطويع التكنولوجيات الجديدة. ويصح القول أيضاً أن الشباب معرضون للاستقطاب من طرف أيديولوجيات مقبنة، إلا أنهم عنصر جد فعال في المجتمعات المحلية من خلال ما يقدمون لها من خدمات التطوع وتنظيم المشاريع الاجتماعية بطرق مبتدعة وموجهة وفعالة. وقد يبدو أن الشباب أكثر عرضة للوقوع ضحية السلوكيات المنحرفة، ولكنهم أيضاً في وضع فريد من نوعه لتحقيق التغيير الاجتماعي والثقافي وفي نفس الوقت الحفاظ على القيم الدينية والثقافية القيمة في المستقبل. ولا تتمتع أية شريحة اجتماعية أخرى غير الشباب بهذا الموقف الفريد الذي يجعل منهم مُصلحين وأوصياء على القيم المتجذرة على حد سواء. ويشير كل هذا إلى أنه لا يجب وضع السياسات الوطنية المعنية بالشباب في إطار يجعل منهم مصدر قلق للدول، وإنما ينبغي رسمها بما يجعل من الشباب ثروة فريدة وجب بذل جهود مضاعفة لتسخير إمكاناتهم والاستفادة منهم في نهاية المطاف.

إن تقرير "وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" يصب في هذا المنحى بهدف الإسهام في الجهود التي يبذلها صانعي السياسات في الدول الأعضاء في المنظمة من أجل الاستفادة من إمكانات الشباب في مجتمعاتهم. وفي هذا الصدد، يتناول التقرير ويقيم التحديات التي يواجهها الشباب في مختلف المجالات مثل الاقتصاد والسياسة والتعليم والصحة والثقافة ويقترح رؤى قابلة للتنفيذ من قبل صانعي السياسات. كما يؤكد هذا التقرير، الذي أعده سيسرك بالتعاون مع منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار على النحو الذي كُلف به من قبل الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة، الذي عقد في إسطنبول في أكتوبر 2016، على أن أداء وقدرة الشباب

---

كعنصر من عناصر الاستدامة الثقافية والاقتصادية سيعتمد إلى حد كبير على مدى قدرة واضعي السياسات اليوم على التصدي للتحديات الراهنة والمستقبلية.

وفي هذا السياق، وكأول مبادرة من نوعها، تم وضع "مؤشر أداء السياسات المتعلقة بالشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي" لتقييم مدى نجاعة تعامل الدول الأعضاء مع القضايا التي تخص الشباب وما يمكن القيام به وما ينبغي عمله. ويعتبر المؤشر أداة عملية من شأنها تعزيز التعاون في نطاق منظمة التعاون الإسلامي بغية تحقيق هدفها النهائي المتمثل في تمكين الشباب في كل دولة من الدول الأعضاء. وكما هو مبين في ملحق التقرير، تم تطبيق المؤشر، كمرحلة تجريبية، على بعض الدول الأعضاء التي ردت على الاستبيان بعد أن تم تعميمه على جميع الدول الأعضاء. وبدعم من الدول الأعضاء من خلال توفير البيانات والمعلومات الضرورية والمطلوبة، نأمل أن نتمكن من التوصل إلى صيغة مكتملة للمؤشر في الإصدارات المستقبلية للتقرير.

**السفير موسى كولكليكايا**

**المدير العام**

**مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية**

**والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)**

## 1. مقدمة

يتناول هذا التقرير بالتحليل والدراسة وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأول ما يتطرق إليه هو أبرز التحديات التي تقف عقبة أمام رفاه الشباب والآفاق المتعلقة بذلك: (1) التعليم والتدريب؛ (2) العمالة وريادة الأعمال؛ (3) الصحة والصحة النفسية؛ (4) المشاركة السياسية والمدنية؛ (5) التغيير الثقافي والقيمي.

ولدراسة نتائج التعليم في أوساط الشباب، يستعرض التقرير المؤشرات الرئيسية مثل معدلات إلمام الشباب بالقراءة والكتابة، ومعدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية، وحراك الطلاب على المستوى الدولي. وبخصوص العمالة، فإن التقرير يتناول بالدراسة مواضيع من قبيل معدلات العمالة والبطالة والانتقال إلى سوق الشغل مع إيلاء اهتمام لموضوع التفاوت بين الجنسين في أوساط الشباب.

أما بالنسبة لريادة العمال، يحدد التقرير أهم العقبات التي تقف في وجه ازدهار بيئات عامة دينامية ومحفزة، فضلا عن إشراك الشباب في أنشطة تنظيم المشاريع.

ولترسيخ فهم عام للوضع الصحي للشباب، يلقي التقرير نظرة على القضايا ذات الصلة بالصحة الإنجابية، وإدمان المواد المخدرة، والتبعية التكنولوجية، والصحة النفسية، مع التركيز على الصحة النفسية للشباب في المناطق التي تشهد نزاعات.

كما يغطي التقرير أيضا بعض المؤشرات السياسية الرئيسية مثل سن الاقتراع، ومحو الأمية والتوعية السياسيتين، والإدماج الاجتماعي للشباب، والشباب والراديكالية، والنزاعات، والإصلاح المؤسسي، وذلك لتسليط الضوء على التحديات السياسية التي تواجهها فئة الشباب.

ويناقش التقرير كذلك آثار العولمة على الشباب من خلال دراسة التغيرات التي تطرأ على مستوى القيم والمواقف لدى الشباب، خاصة فيما يتعلق بالدين والأسرة، وفجوة القيم بين الأجيال.

وبعد التحليل والمناقشة لكل من هذه العناصر، يعرض التقرير رؤى ومقترحات يمكن تطبيقها على أرض الواقع، وذلك استنادا إلى بيانات كمية ودراسات حالة نوعية وأحدث الأدبيات في المجالات الاجتماعية والعلمية والاقتصادية.

وفي الأخير، يخلص التقرير إلى أن صناع السياسات في مساعيهم الرامية إلى النهوض بالنتائج المتعلقة بتنمية الشباب بدورهم يواجهون صعوبات متعلقة بالسياسات. وبعبارة أدق يمكن القول بأن عملية وضع السياسات صارت بدورها محط تحدّ وجب الوقوف عليه ومعالجته، وهذا ما يستلزم مراجعة شاملة لأطر السياسات المتعلقة بالشباب القائمة: ما تحقّق لحد الآن وما نجح وما هو ناقص. لكن الإشكال هو أن مراجعة على هذا النحو ليست سهلة المنال لما هنالك من نقص في البيانات المتعلقة بأطر سياسات بعض الدول الأعضاء.

ولسد هذه الثغرة، يطرح هذا التقرير محاولة، وهي الأولى من نوعها، لتطوير مؤشر لتقييم سياسات الشباب: "مؤشر أداء السياسات المتعلقة بالشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي"، وهو بمثابة نموذج أولي من الممكن أن تطرأ عليه تغييرات وتحسينات كلما اقتضى الأمر ذلك، ومن شأنه أن يسهم في رسم الجوانب العامة والرئيسية منها للأطر الوطنية المتعلقة بالشباب.

وسيشكل هذا المؤشر عاملاً داعماً للدول الأعضاء في عملية تطويرها لصيغة موحدة ومشاركة، والتي يمكن من خلالها للكفاءات الوطنية من خبراء وصانعي السياسات ومؤسسات المنظمة ذات الصلة الإمساك بزمام السياسات المتعلقة بالشباب وسبل تحسينها على نحو متسق. بهذا سيكون مؤشر أداء السياسات المتعلقة بالشباب في منظمة التعاون الإسلامي أول مؤشر من نوعه خاصاً بالمنظمة، وهو الأمر الذي سيفسح المجال أمام فرص تعاون بيني أكثر منهجية وفعالية فيما بين الدول الأعضاء. كما أن هذا المؤشر سيوفر أداة تقييم مبتكرة ومتجردة وموضوعية، بدلا من الاعتماد على مؤشرات المصادر المفتوحة التي غالبا ما تشوبها نواقص من حيث مراعاة بعض السياقات الثقافية أو تحيزات معيارية.

## 2. أبرز تحديات الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: المؤشرات الاقتصادية والسياسية والثقافية والصحية

تسلط هذه الفقرة الضوء على أبرز التحديات التي يواجهها الشباب والآفاق المتاحة أمامهم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المجالات التالية: (1) التعليم والتدريب، (2) العمالة وريادة الأعمال، (3) التغير الثقافي والقيمي، (4) المشاركة السياسية والمدنية، (5) الصحة والصحة النفسية.

وبعد تقديم التقرير لنظرة شاملة عن وضع الشباب وتحديد التحديات المعيقة لرفاههم الأكثر شيوعاً، فهو أيضاً يعرض رؤى وتوصيات سياساتية يمكن تطبيقها على أرض الواقع لكل بلد على حدة. ويعتمد التقرير في ذلك على بيانات كمية ودراسات حالة نوعية وأحدث الأدبيات في المجالات الاجتماعية والعلمية والاقتصادية.

### 1.2 التعليم والتدريب

يعد التعليم واحداً من أهم الاستثمارات الوطنية في الشباب التي يمكن القيام بها. وبحكم أن الشباب قوة بوسعها رسم معالم مستقبل المجتمعات، فإن للتعليم دور محوري في تحديد مسار التنمية فيها. ومن المسلم به عموماً هو أن الإقبال على الاستثمار في التعليم والقيام بمشاريع بحثية تراعي عنصر الجودة على مستوى مختلف المؤسسات الوطنية أمرين لا غنى عنهما لتنمية الشباب وإدماجهم، وهذا ما سيسهم بدوره بشكل جوهري في تحقيق نمو اقتصادي بمستويات مهمة والتقليص من حدة الفقر وعدم المساواة. ومما لا يدع مجالاً للشك هو أن المجتمعات ذات الشباب المتعلم تعليماً جيداً تكون في الغالب في منأى عن مظاهر العنف وعدم الاستقرار. كما يساهم التعليم في إفلات الشباب من براثن الفقر والنهوض بمستواهم المعيشي في الآن ذاته.

إن جودة التعليم وطول مدته عنصرين مهمين بالنسبة لتنمية الشباب. ومع ذلك تشهد عدة بقاع في العالم، بما في ذلك عدد من الدول الأعضاء في المنظمة، انتشار حالات انقطاع الشباب عن المدرسة دون اكتسابهم للمعرفة والمهارات اللازمة التي تخول لهم أن يعيشوا حياة تتسم بالإنتاجية والسلامة الصحية وتحقيق سبل العيش المستدامة. لذلك فإن هشاشة جودة التعليم تهدد مستقبل ملايين الأطفال والشباب في ربوع منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

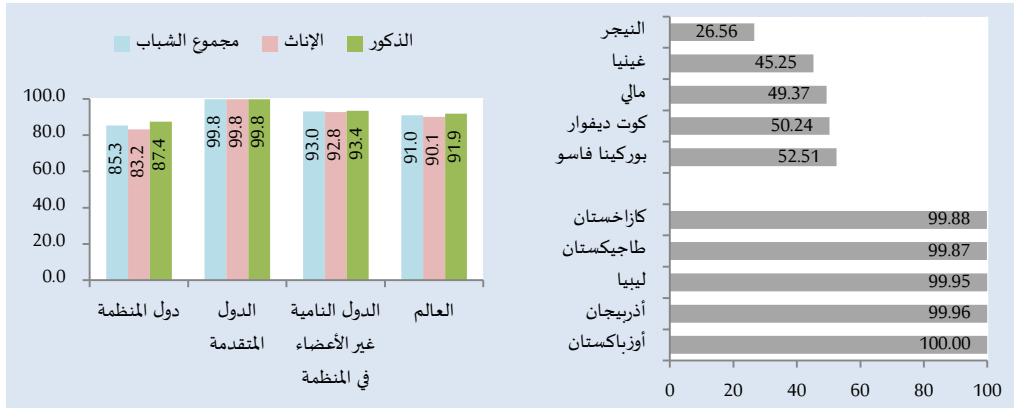


## 1.1.2 اتجاهات التعليم في أوساط الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

إن ضعف مستويات التعليم وقلة المهارات اللازمة في أوساط الشباب عنصران يجعلان من إيجاد فرص عمل في سوق الشغل أمراً صعب المنال، وبالتالي فإن البطالة الطويلة الأمد في صفوفهم قد تفضي إلى مشاكل اجتماعية جمة في المجتمعات المتأثرة، وذلك من قبيل إقصاء الشباب واستفحال مظاهر الانحراف والراديكالية والتطرف العنيف والتعاطي المفرط للمخدرات، هذا إلى جانب انعكاساتها على التنمية الاقتصادية والقدرات الإنتاجية.

### 1.1.1.2 معدل الإلمام بالقراءة والكتابة

وفقاً لأحدث البيانات المتاحة، فإن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف الشباب في منظمة التعاون الإسلامي تعد أفضل نسبياً بالمقارن مع نظيراتها في أوساط الراشدين. ومع ذلك يبقى متوسط هذه المعدلات في هذه الدول بالنسبة للشباب منخفضة عن المتوسطات المسجلة في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة وعلى الصعيد العالمي (الشكل 1.2، أسفله). ففي المتوسط، تبلغ نسبة الشباب الملمين بالقراءة والكتابة 85.3%، وهو رقم أقل بكثير من المتوسط العالمي (91.0%) ومتوسط الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (93.0%)، إلا أن معدلات الأمية في صفوف الإناث تفوق نظيراتها بالنسبة للذكور في عدد من البلدان، بحيث أن متوسط الفجوة بين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة عند فئة الذكور من الشباب (87.4%) والإناث منهم (83.2%) يبلغ 4.2%، وهو أكبر من متوسط الفجوة في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (0.6%) والمتوسط العالمي (1.8%). وتتجلى مظاهر عدم المساواة بين الجنسين في التعليم في ضعف إمكانية الاستفادة من بنية تحتية ومواد وبرامج الشكل 1.2: مقارنة لمعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف الشباب (2015) (يسار) وأدنى وأعلى دول المنظمة أداءً في هذه المعدلات (2015) (يمين)



المصدر: مركز بيانات معهد اليونسكو للإحصاء

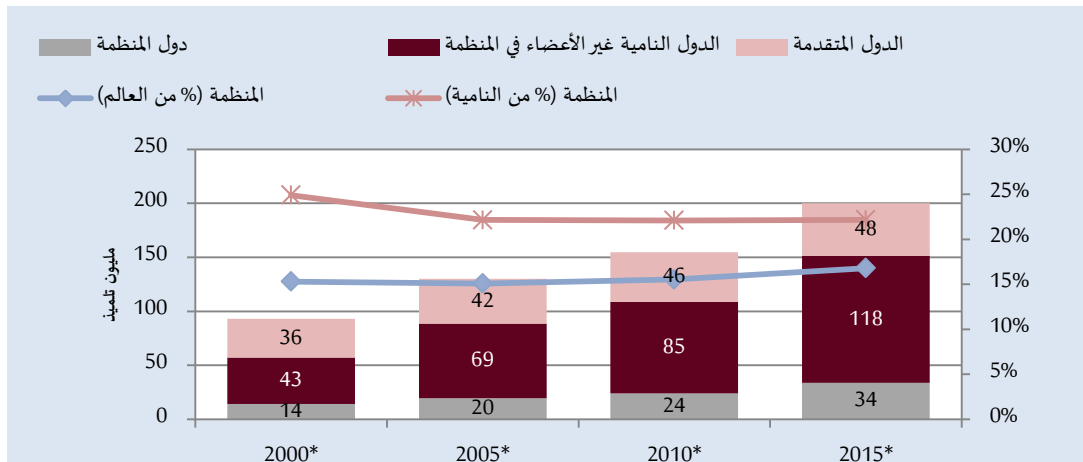
تعليمية تراعي مسألة النوع الاجتماعي وقلة توافرها، بالإضافة إلى المعدل المرتفع لانقطاع الفتيات اللواتي هن في سن التعليم الثانوي عن الدراسة.

وعلى المستوى القطري، تسجل معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف الشباب نسبة تقل عن 50% في خمس من الدول الأعضاء، بينما تعتبر كل من أوزباكستان وأذربيجان الأفضل أداءً بهذا الخصوص بمعدلي 100% و99.96% على التوالي (الشكل 1.2)، وتليهما كل من ليبيا (99.95%) وطاجيكستان (99.87%) وكازخستان (99.8%). وبمعدل 26.5%، تعد النيجر البلد الأدنى أداءً في مجتمع المنظمة، وتليها كل من غينيا (45.2%) ومالي (49.4%) وكوت ديفوار (50.2%) وبوركينا فاسو (52.5%).

### 2.1.1.2 المشاركة في التعليم العالي (إجمالي معدل القيد بالتعليم العالي)

يظهر لنا الشكل 2.2 إجمالي عدد الطلبة المقيدون في مؤسسات التعليم العالي، بحيث تضاعف هذا العدد في الدول الأعضاء في المنظمة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2015 من 14.2 مليون طالب إلى 33.6 مليون. وإذا ما قارنا حصة دول المنظمة من الإجمالي العالمي للطلبة المقيدون في التعليم العالي مع الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة والعالم ككل نجد أنها في تزايد متواصل. فقد بلغت نسبة الطلبة المسجلين في التعليم العالي في الدول الأعضاء 16.8% من الإجمالي العالمي في 2015 بالمقارنة مع 15.3% في عام 2000. وفي 2015 مثلت نسبة دول المنظمة 22.2% (وهو تراجع عن

الشكل 2.2: إجمالي معدل القيد بالتعليم العالي

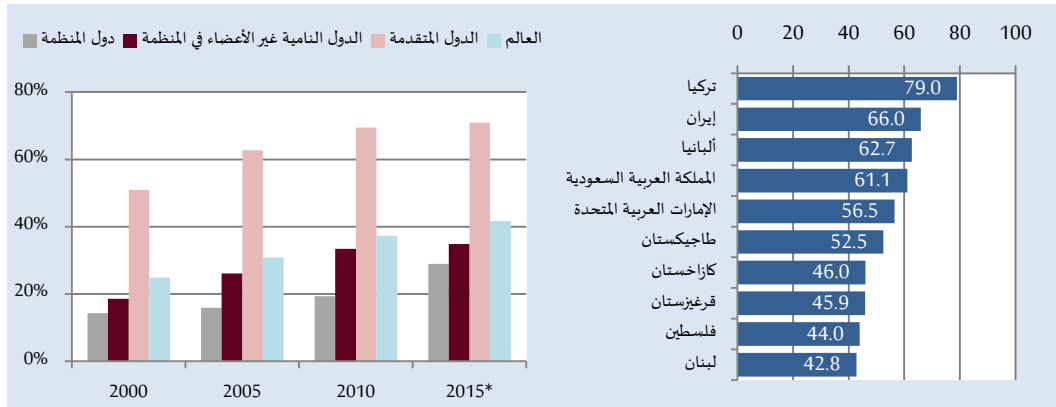


المصدر: سيسرك، واليونيسكو، وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، وإحصاءات البنك الدولي الخاصة بالتعليم.

النسبة المسجلة في عام 2000 وهي 24.9%) من إجمالي عدد طلبة التعليم العالي في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة.

بمتوسط يبلغ 28.9% من إجمالي معدلات القيد بالتعليم العالي عام 2015، تركزت الدول الأعضاء في المنظمة خلف كل من الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة المسجلة لمتوسط بلغ 34.85% والدول المتقدمة (70.8%) والمتوسط العالمي ككل البالغ 41.7% (الشكل 3.2). وفي نفس العام، لم تتمكن سوى ست دول أعضاء من تسجيل معدلات تفوق 50.0%. وهذه الدول هي: تركيا وإيران وألبانيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية السعودية وطاجيكستان. وبالمقابل، سجلت كل من تشاد وبوركينا فاسو وموريتانيا وموزمبيق وتركمناستان وأفغانستان وكوت ديفوار وجزر القمر معدلات أدنى من 10%.

الشكل 3.2: إجمالي معدلات القيد بالتعليم العالي (يسار) ودول المنظمة الأعلى أداء من حيث هذه المعدلات (%، 2015\*) (يمين)



المصدر: سيسرك، واليونسكو، وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، وإحصاءات البنك الدولي الخاصة بالتعليم.

### 3.1.1.2 حراك الطلاب على المستوى الدولي

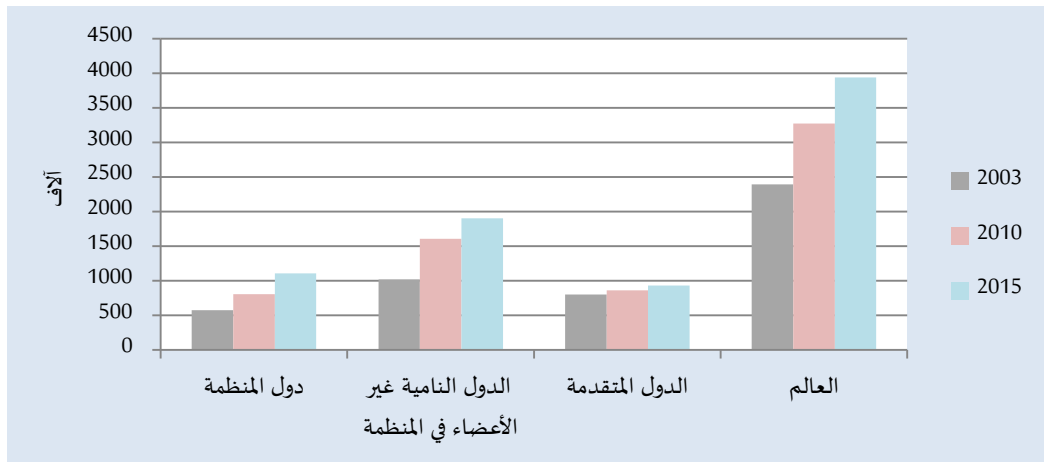
إن الحراك المتزايد للطلاب على المستوى الدولي يتيح أمام الشباب فرصة الدراسة في مؤسسات تعليمية أجنبية والاطلاع على ثقافات ولغات جديدة وتعلمها وتوسيع معرفتهم بالمستجدات في مجال التكنولوجيا، إضافة إلى اكتساب أصدقاء من بلدان أخرى. وبطبيعة الحال فإن المعارف والمهارات المكتسبة غالباً ما تكون قابلة للنقل في طبيعتها، وهذا ما يمكن الطلاب الذين يعودون لمؤسساتهم ولبلدانهم بعد إكمال فترة الدراسة بالخارج من جلب معلومات ومعارف جديدة من شأنها أن تكون ذات أثر إيجابي على المحصول التعليمي في المؤسسات الوطنية لهذه الدول. ومما لا شك فيه أيضاً هو

أن السياسات الوطنية والعوامل المؤسسية تتدخل بدورها لتحسم في مستوى الاستفادة من حراك الطلاب على المستوى الدولي.

ويسجل عدد الطلاب المتابعين لدراساتهم في الخارج تزايدا متواصلا، وهذا لا يعزى فقط لارتفاع الطلب على التعليم الجيد، وإنما أيضا لحجم المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم لاستقطاب أفضل وأمع الأدمغة. والاعتراف الدولي بالمؤهلات وتوافر المنح الدراسية، وهما عاملان يفسران الطلب من كلا الجانبين، يعتبران الدافعين الرئيسيين وراء حراك الطلاب.

معدل الحراك في اتجاه الخارج هو حصة الطلاب الذين يتابعون دراساتهم بالخارج من إجمالي الطلاب المقيدون داخل البلد. وكما هو مبين في الشكل 4.2، فإن عدد الطلاب من دول المنظمة، كما هو الشأن بالنسبة لمناطق أخرى من العالم، المتوجهين للدراسة بالخارج في مسالك التعليم العالي سجل تزايدا متواصلا خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2015، بحيث بلغ 1.1 مليون في عام 2015 وهو ما يمثل حوالي ضعف العدد مقارنة مع بداية الألفية الثانية. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة الدول الأعضاء في المنظمة من إجمالي حراك الطلاب في اتجاه الخارج من 24% إلى 28% خلال نفس الفترة الزمنية. ومن الأسباب الرئيسية وراء هذه الزيادة الكبيرة هناك تزايد عدد الشباب وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، الشيء الذي أتاح فرصا أمام الطلبة لمتابعة تعليمهم في مؤسسات تعليمية دولية.

الشكل 4.2: إجمالي طلبة التعليم العالي المتجهين للدراسة في الخارج، جميع الدول، كلا الجنسين (العدد).



المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

## 2.1.2 توصيات سياساتية

بصرف النظر عن الإنجازات التي حققتها دول منظمة التعاون الإسلامي في مجال التعليم على مدى العقود القليلة الماضية، تبقى نسبة الأمية في صفوف الشباب في هذه الدول مرتفعة (14.7%)، هذا بالإضافة إلى كون الفئة المشكلة لهذه النسبة تكاد تفتقر إلى المهارات الأساسية في القراءة والحساب، وبالتالي فإن احتمال حصولهم على فرص عمل لائقة ومستدامة يبقى بدوره ضعيفا. ومع ارتفاع نسبة الشباب دون حتى المستوى الابتدائي من التعليم، قد تشكل المستويات المرتفعة للعطالة في أوساط الشباب مصدر خطر على الاندماج والتماسك والاستقرار في المجتمع. والشباب الذين ينقطعون عن المدرسة في سن مبكرة يكونون مهملين أكثر بالوقوع في براثن الفقر ومطاردة شبح البطالة لهم والانخراط في سلوكيات خطيرة.

في الواقع هناك أسباب عدة تدفع بالشباب للانقطاع عن الدراسة، ومن بينها، على سبيل المثال لا الحصر، الفقر وضعف الدخل والقضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي والإعاقات والصراعات والحروب. كما أن عائدات التعليم المنخفضة الملحوظة بدورها لا تشجع الأفراد ذوي المستوى المتدني من التعليم على العودة لإكمال دراستهم. وبحكم أن ثني هؤلاء الشباب عن اتخاذ قرار الانقطاع عن الدراسة ليس بالأمر الهين، يجب بالموازاة مع ذلك تطوير سبل بديلة للتعلّم تجعلهم يعززون من مهاراتهم وكفاءاتهم، وذلك دعما لهم في مساعيهم للحصول على فرص عمل أو الانخراط في أي عمل آخر منتج.

إن النهوض بجودة التعليم والتدريب على المهارات يلعب دورا ذا أهمية بالغة في تحسين مدى استجابة النظام التعليمي للاحتياجات المتغيرة للشباب والاقتصادات وأسواق العمل. وعلى الرغم من أن إتاحة فرص تعليم للجميع في تحسن مستمر في كل أنحاء العالم، إلا أنه لا تزال هناك شواغل فيما يتعلق بجودة هذا التعليم. فداءة جودة التعليم تنعكس سلبا على الفئات المحرومة في المجتمع كونها تحدث أثرا ضئيلا على حياتهم، ولا تساهم إلا بقدر لا يستحق الذكر في مشاركتهم الاجتماعية فضلا عن مخرجات سوق العمل، وهذا ما يزيد من تفاقم قضايا عدم المساواة والفقر والتمييز القائمة أصلا.

لذلك يلزم بذل مزيد من الجهود لضمان استجابة التعليم بجميع مستوياته لاحتياجات الشباب لتعزيز مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ومن الضروري أيضا تحسين جودة ما يقدمه المدرسون والمؤسسات التعليمية من خلال الرفع من الميزانيات المخصصة لقطاع التعليم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ومن ناحية أخرى، يمكن لبرامج التعليم غير النظامية أن تكون حلا بديلا في الحالات التي لا تقدم فيها نظم التعليم والتدريب المهارات اللازمة للشباب للإفلات من شبح الفقر والبطالة، ولو كان ذلك بالتزامن مع تلقي التعليم الرسمي. وتتوفر مثل هذه البرامج، ويكون ذلك في الغالب عن طريق المنظمات المعنية بالشباب والمجتمع المدني، يمكنها أن تكون عاملا مساعدا على سد الفجوة من خلال توفير فرص التعلم وتنمية المهارات، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للفئات المحرومة والمهمشة. وباعتبارها مكملة للتعليم الرسمي، فمن شأن مثل هذه المرافق أن تحسن من فرص الشباب لتلبية متطلبات العمل والحياة التي تشكل أهم التحديات أمامهم، وبالتالي فإنه من المهم جدا تطوير برامج خاصة بالتعليم غير النظامي والاستثمار فيها في دول المنظمة من أجل أنظمة تعليم أكثر شمولية.

وبدورها، تلعب برامج التعليم والتدريب الفني والمهني دورا غاية في الأهمية من حيث تزويد الشباب بالمهارات المطلوبة للحصول على عمل لائق، ومن غير هذا سيكون من الصعب عليهم إيجاد فرص للعمل أو الحفاظ عليها أو الترقية في وظيفة معينة. ومن هنا فإنه من شأن مثل هذه البرامج أن تحسن من قدرات الشباب على حل المشاكل والتكيف مع البيئات المتغيرة وكذا مستوى إلمامهم بالتكنولوجيات الحديثة وأنشطة تنظيم المشاريع. وعن طريق دعم التعلم مدى الحياة، ستلعب مثل هذه البرامج دورا في تعزيز تشغيل الشباب من خلال تمكينهم من اغتنام فرص العمل المباشرة والانخراط في استكشاف فرص عمل جديدة.

## 2.2 العمالة وريادة الأعمال

### 1.2.2 العمالة

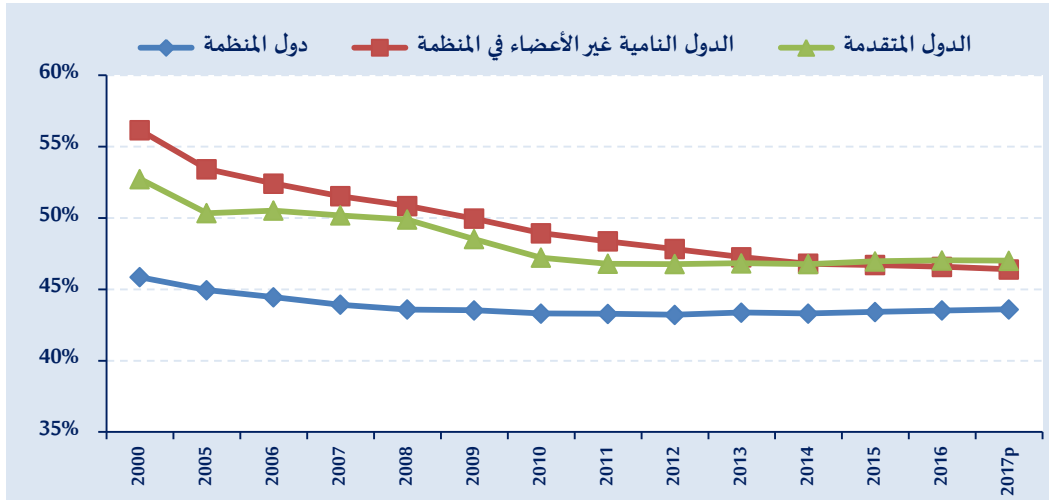
إن إدماج الشباب في سوق العمل والتعليم وتنمية المهارات من الأمور التي لا مناص منها لتوفير بيئة اجتماعية واقتصادية مزدهرة ومستدامة ومنصفة في جميع أنحاء العالم. ووفقا لمنظمة العمل الدولية (2016) فإن بطالة الشباب تعد إحدى أكثر القضايا تحديا، بحيث تقدر نسبة الشباب العاطلين عن العمل على الصعيد العالمي بأكثر من 35 في المائة. ومن ناحية أخرى، تكشف المنظمة ذاتها (2016) أيضا أن أكثر من ثلث الشباب في العالم النامي يعيشون في فقر مدقع أو معتدل على الرغم من توفرهم على عمل.



### 1.1.2.2 الشباب في سوق العمل والاتجاهات الرئيسية

يعكس معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة فئة السكان المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة المنخرطين بفعالية في سوق العمل، سواء من خلال مزاولة عمل محدد أو في طور البحث عنه بنشاط. يوفر هذا المعدل مؤشرا على الحجم النسبي لليد العاملة المتوفرة والقادرة على المشاركة في إنتاج السلع والخدمات.

الشكل 5.2: معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة (2000-2017)



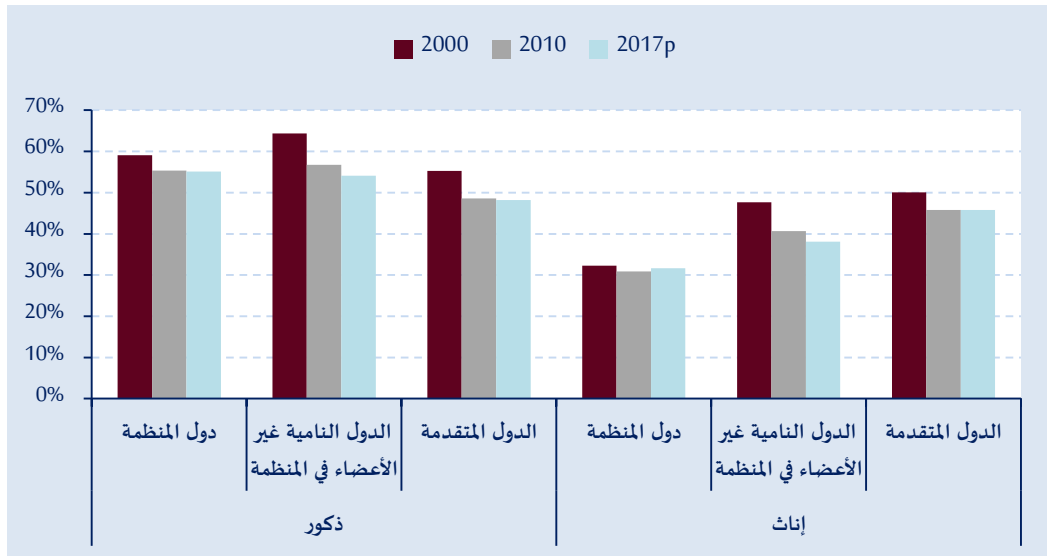
المصدر: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل. (متوقعة: P)

وكما هو مبين في الشكل 5.2، اتجهت معدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة في منحنى تنازلي في جميع المجموعات القطرية بحيث انخفض المتوسط العالمي إلى 45.8% في عام 2016 مقارنة بمستوى 53.3% لعام 2000. وفي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، انخفض المتوسط من 45.9% المسجل عام 2000 إلى 43.5% عام 2016. كما تراجع أيضا من 52.7% إلى 47.0% في الدول المتقدمة ومن 56.2% إلى 46.6% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة خلال نفس الفترة. ويمكن أن يعزى هذا الاتجاه السلبي جزئيا إلى المشاركة المتزايدة للشباب في برامج التعليم الفني والمهني وطول سنوات التمدرس في المؤسسات التعليمية، فضلا عن السياسات الصارمة في سوق العمل التي تمنع تشغيل من هم في سن المراهقة.

وبالنسبة لمعدل مشاركة الشباب من الإناث في دول المنظمة، فقد انخفض المتوسط من نسبة 32.2% لعام 2000 إلى 31.6% في عام 2017 (الشكل 6.2)، ما يجعله أقل بكثير من متوسطات

مجموعات البلدان الأخرى. ومن ناحية أخرى، أظهرت مشاركة الذكور اتجاهًا تنازليًا في جميع المجموعات القطرية خلال الفترة قيد النظر، بحيث تراجع من معدل 59.1% إلى 55.1% في دول المنظمة، و من 64.3% إلى 54.1% في الدول المتقدمة، ومن 55.2% إلى 48.2% في الدول النامية غير

الشكل 6.2: معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة حسب الجنس



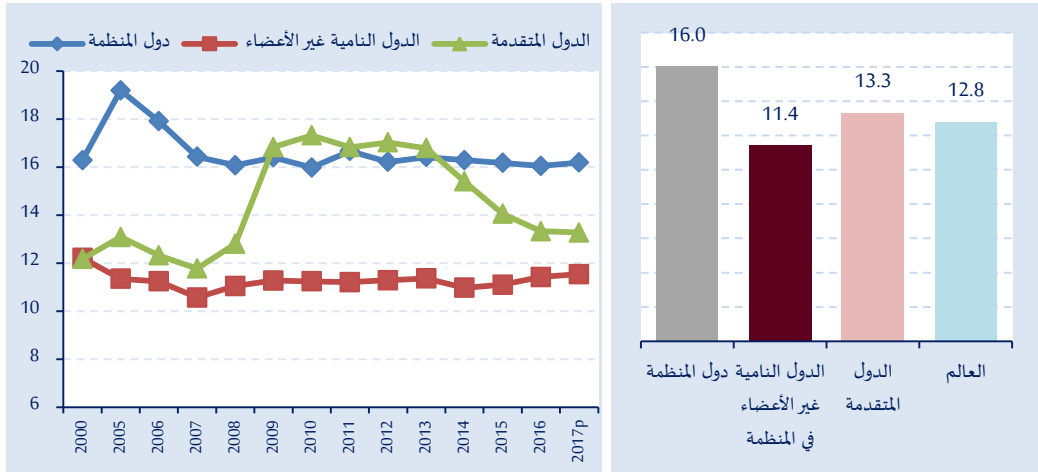
المصدر: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، (متوقعة: P)

الأعضاء في المنظمة خلال نفس الفترة.

إلى جانب الظروف الاقتصادية التي تلعب دورًا رئيسيًا في نشوء التباينات الكبيرة التي تشهدها دول المنظمة من حيث معدلات مشاركة الشباب من الإناث والذكور، تتدخل أيضًا العوامل المؤسسية مثل القيم والأعراف والثقافة كمحددات لها دورها في اتساع فجوة عدم المساواة بين الجنسين.

ويظهر الشكل 7.2 (يسار) أن بطالة الشباب في دول المنظمة استقرت على معدل يربو عن 16% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2017. واعتبارًا من عام 2016، قدر معدل بطالة الشباب في مجموعة المنظمة بما يعادل 16%، وفي البلدان المتقدمة بنسبة 13.3%، بينما في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة بنسبة 11.4% فيما بلغ المتوسط العالمي 12.8%.

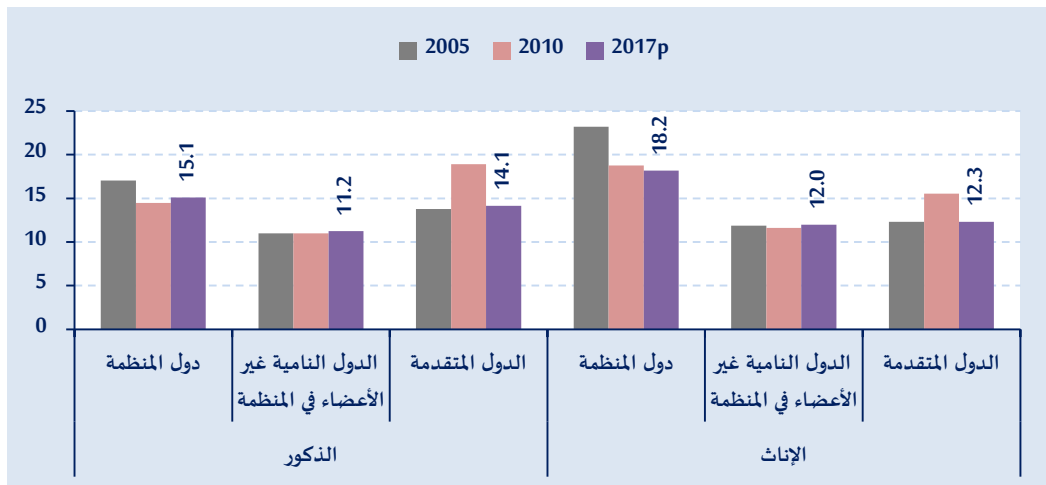
## الشكل 7.2: البطالة في صفوف الشباب (2000-2017) (يسار) وفي عام 2016 (يمين)



المصدر: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، (متوقعة: P)

تراجع معدل مشاركة الإناث من الشباب في دول المنظمة في متوسطه من 23.2% المسجل عام 2005 إلى 18.2% في عام 2017 (الشكل 8.2). واعتباراً من عام 2017، بلغ هذا المعدل حوالي 12.0% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة و 12.3% في الدول المتقدمة. أما فيما يتعلق بمعدل بطالة الذكور من الشباب، فقد انخفض من معدل 17.0% المسجل عام 2005 إلى 15.1% لعام 2017 في مجموعة بلدان المنظمة، ومع ذلك فهو لا يزال يمثل أعلى معدل بالمقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى (الشكل 8.2).

## الشكل 8.2: بطالة الشباب حسب الجنس

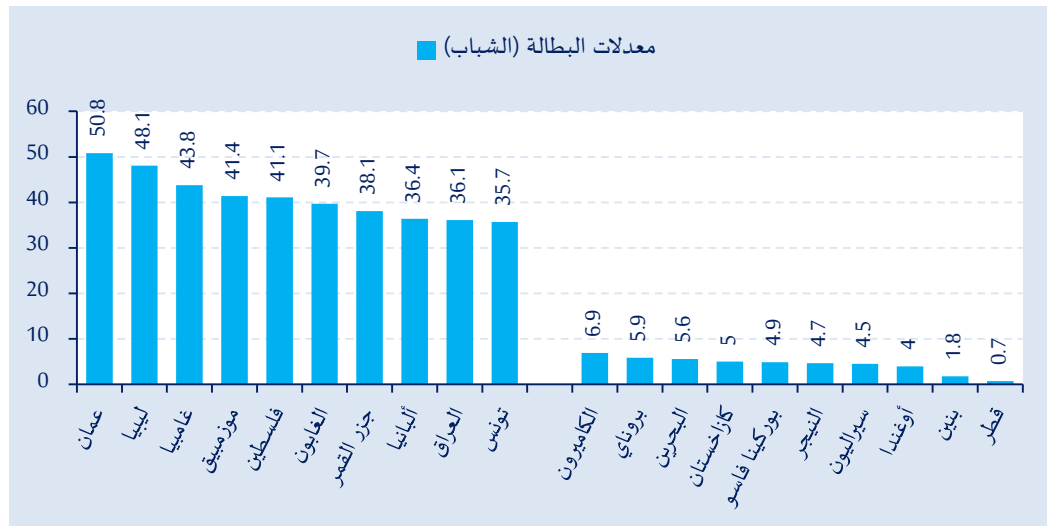


المصدر: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، (متوقعة: P)

وعلى مستوى كل بلد على حدة، سجلت كل من قطر وبنين أدنى معدلات البطالة في عام 2016 بمعدلي 0.7% و1.8% على التوالي. وفي المقابل، سجلت أعلى معدلات البطالة بين الشباب في كل من عمان وليبيا وغامبيا بمعدلات 50.8% و48.1% و43.8% على التوالي (الشكل 9.2).

ولإظهار مدى العبء الذي يشكله موضوع بطالة الشباب، يبين الشكل 10.2 الحصة التي يمثلونها من إجمالي معدلات البطالة. وحتى سنة 2006، شكل الشباب العاطلون عن العمل نسبة تفوق نصف إجمالي عدد العاطلين عن العمل في الدول الأعضاء في المنظمة. ومنذ ذلك الوقت وهذه النسبة في تراجع متواصل لتصل إلى 44.6% في 2016 بالمقارنة مع مستواها لعام 2000 البالغ 53.4%. ومع ذلك، فهي لا تزال تُعتبر نسبة عالية جدا مقارنة مع المستويين المسجلين في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (34.5%) والبلدان المتقدمة (23.5%) خلال عام 2016.

الشكل 9.2: البلدان العشر ذات أعلى وأدنى معدلات بطالة الشباب (2016)

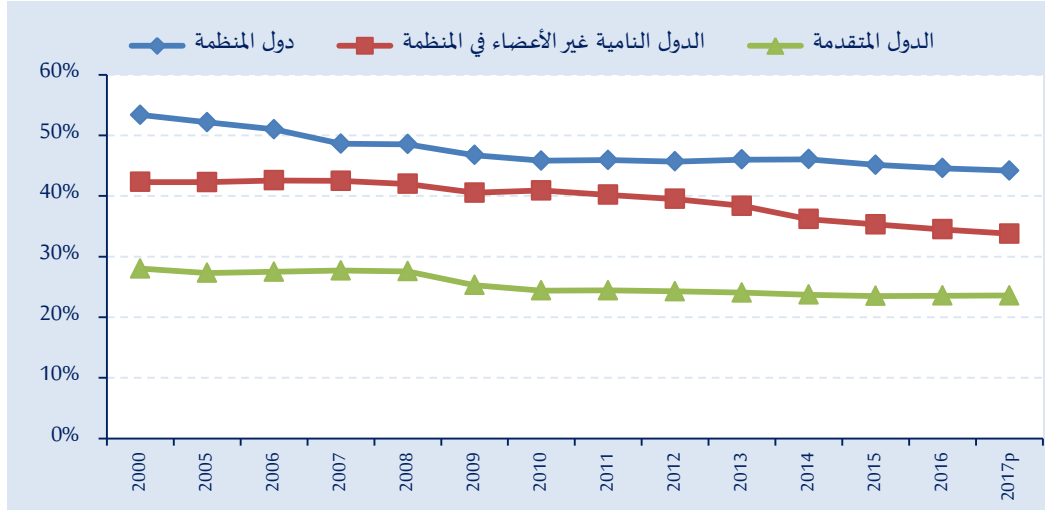


المصدر: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل.

وقد تدخل عدة عوامل لتفسير ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب. وأولها هو أن الشباب يعدون أكثر هشاشة في الأوقات الاقتصادية الصعبة بالمقارنة مع الكبار. وانطلاقا من فرضية أن أرباب العمل يسعون في الغالب إلى تشغيل ذوي الخبرة العملية المسبقة، فإن الشباب الذين ينضمون للقوة العاملة للمرة الأولى يجدون أنفسهم في موقف ضعف ويواجهون صعوبة في العثور على عمل. أما العنصر الثاني فهو افتقار معظم الشباب إلى المعلومات المتعلقة بسوق العمل والخبرة في البحث عن عمل. ومن ناحية أخرى، قد يكون للراشدين إمكانية إيجاد عمل مستقبلي من خلال إحالات

وتوصيات من أرياب عمل أو زملاء سابقين، كما أن هناك احتمال بأن يكونوا أكثر دراية بنقاط الاتصال والمؤسسات المناسبة من الفئات الشباب. وإلى جانب هذا، هناك احتمال آخر وهو أن الشباب قد ينتظرون وقتاً أطول للعثور على عمل يتطابق مع متطلباتهم (منظمة العمل الدولية، 2006).

### الشكل 10.2: نسبة الشباب العاطلين عن العمل من إجمالي العاطلين عن العمل (2000-2017)



المصدر: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل. (متوقعة: P)

#### 2.1.2.2 انتقال الشباب إلى سوق العمل

عادة ما يُظهر الشباب تعلقاً منخفضاً بسوق العمل فيؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة، ويرجع هذا بالأساس إلى التزامهم المستمر بالتعليم بدوام كامل، فضلاً عن رغبتهم في إيجاد عمل لائق يمكن أن يرضيهم على النحو الذي يطمحون إليه. كما أن إمكانية الاعتماد على دعم الأبوين تعتبر بمثابة شبكة أمان وهامش أمام الشباب لإدارة المرحلة الانتقالية لسوق الشغل بكل سلاسة وسهولة. ومع ذلك، فإن توقعاتهم العالية وخبرتهم المحدودة في العمل عادة ما تقلل من فرص انتقالهم من المؤسسات التعليمية إلى سوق العمل بتلك السلاسة المرجوة.

وبصرف النظر عن هذه الأسباب الهامشية، فإن الظروف الاقتصادية الكلية هي التي تحدد معالم وضع الشباب في سوق العمل وتتحكم فيه، بحيث تتضاءل فرص العمل المتاحة أمامهم خلال فترات الركود الاقتصادي مما يؤثر سلباً عليهم بسبب انخفاض مستواهم المهاري ومحدودية خبرتهم في سوق الشغل. وعندما تضيق آفاق الشغل في السوق في مجملها، عادة ما يلجأ الشباب إلى تقليص الاهتمام المباشر بهذه السوق والابتعاد أكثر عنها وإيلاء المزيد من الوقت للتعليم بالمقابل، بل هناك من الشباب

من قد ينخرط في سلوكيات غير مسؤولة كولوج عالم الجريمة والتعاطي المفرط للمخدرات كرد فعل على الوضع القائم.

وبغض النظر عن الأسباب، فإن جزءا كبيرا من فئة الشباب، لا سيما في البلدان النامية، قد لا ينجحون في الانتقال إلى سوق الشغل إلا عند بلوغهم مرحلة متقدمة نسبيا من العمر، بحيث ستصبح فئات كبيرة من "الشباب في المرحلة الانتقالية" إلى "كهول في المرحلة الانتقالية"، وهكذا سيضيع جيل آخر من الإمكانيات الإنتاجية دون الاستفادة منه بشيء. وهناك أيضا فجوات كبيرة في معدلات المشاركة والنتائج الانتقالية بين الشباب من النساء والرجال. ففي عدد من الدول الأعضاء في المنظمة، تعد الشابات أكثر عرضة لأن يكنَّ غير ناشطات اقتصاديا ولا ملتحقات بالمدارس، بحيث تواجه العديد من صعوبات في مسيرة بحثهن عن عمل ملائم قبل أن يستقرن أخيرا في وظيفة غير رسمية في الغالب مقابل أجر زهيد نسبيا. وفي هذا السياق، لابد للدول الأعضاء في المنظمة من وضع سياسات لتحسين نتائج الانتقال من خلال مراعاة الفوارق القائمة بين الجنسين.

## 2.2.2 توصيات سياساتية

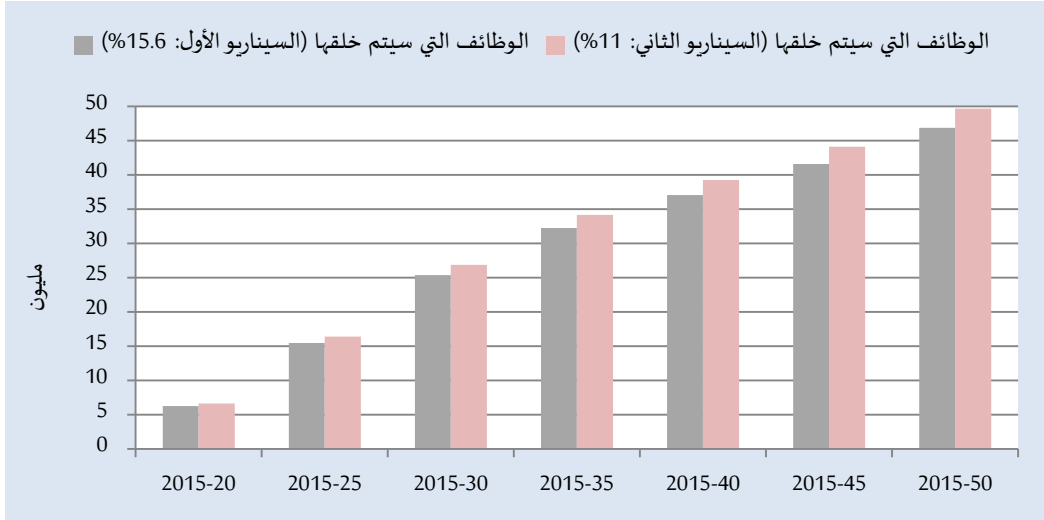
يبدو أن الظروف المحيطة بسوق العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ليست واعدة بالنسبة للشباب، هذا لأن ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مشاركة القوى العاملة بالإضافة إلى عدم الاستفادة كما يلزم من مهارات تنظيم المشاريع كلها عوامل تشكل مجموعة من التحديات أمام الشباب. وتتطلب التحديات الحالية والمحتملة المتعلقة ببطالة الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة إجراءات شاملة من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني.

وتتباين أسباب البطالة بين البلدان تبعا للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في كل منها، ولكن الأهم من ذلك هو عدم كفاية فرص العمل وعدم تطابق المهارات، كما أن الوظائف المتاحة لا تتزايد بشكل متساو مع زيادة عدد السكان والمشاركة في القوى العاملة. وعلاوة على ذلك، قد لا يتمتع الشباب المتلقي لتعليم جيد بالمهارات المناسبة التي تؤهله للحصول على الوظائف الشاغرة القائمة منها والمحتملة. ويؤدي عدم التوافق بين عرض المهارات والطلب من جانب أصحاب العمل إلى بطالة هيكلية في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وسيكون من الجيد معرفة عدد الوظائف التي سيتم خلقها للشباب وذلك لفهم التحدي المتعلق بخلق فرص العمل لهم بشكل أفضل. وبالنظر إلى أحدث التوقعات السكانية، هناك سيناريوهين



## الشكل 11.2: عدد الوظائف المطلوب خلقها



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على إحصاءات منظمة العمل الدولية.

يمكن من خلالهما تقدير عدد الوظائف التي يتعين خلقها للشباب المتزايد عدده أكثر فأكثر. ففي السيناريو الأساسي، يتم تقدير عدد الوظائف التي سيتم خلقها مع الحفاظ على نفس المستوى القائم لبطالة الشباب ثابتاً (15.6%). أما في السيناريو الثاني، فيمكن تقدير عدد الوظائف التي سيتم خلقها بناء على فرضية أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ستخفض من معدلات بطالة الشباب فيها إلى المستويات المسجلة في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (11%). وفي كل من السيناريوهين، تظل معدلات المشاركة في القوة العاملة ثابتة عند 44%، وهذا ما تؤكدته النتائج المعروضة في الشكل 11.2. ومن عام 2012 حتى عام 2020، تحتاج الدول الأعضاء في المنظمة إلى خلق 9.2 مليون وظيفة إضافية للشباب و 9 ملايين وظيفة إضافية كل 5 سنوات حتى عام 2035.

ومن أجل تحسين نتائج الانتقال من مرحلة التعليم إلى سوق العمل، ينبغي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وضع استراتيجيات وسياسات فعالة. وبما أن التدريب يبدو مرتبطاً بشكل إيجابي بإيرادات العمال الشباب، فقد تركز هذه الدول على إنشاء حوافز للمشاريع لتوفير التدريب للموظفين، ولا سيما استهداف أولئك الذين لا يستفيدون منها في العادة. ومن شأن تحسين جودة خدمات المؤسسات المعنية بسوق العمل أن يسهل انتقال الشباب إلى وظائف تبعث على الرضى والشعور بالأمان. ويمكن أن تتمثل هذه المؤسسات في خدمات أو مرافق أو برامج التوظيف العامة في إطار نظام التعليم، مثل التخطيط الوظيفي ومراكز الإيداع في مراحل التعليم الثانوي أو العالي. كما

يمكنها أيضا نشر المعلومات المتعلقة بسوق العمل وفي الوقت المناسب من أجل تيسير عملية صنع السياسات والانتقال من الدراسة إلى العمل. وللتصدي لتحديات من هذا النوع، يلزم توفير معلومات سليمة عن سوق العمل لتجنب عدم تطابق المهارات مع سوق العمل. ولذلك، هناك حاجة ماسة لتطوير نظم للمعلومات والتحليل خاصة بسوق العمل يكون دورها رصد التطورات الحاصلة في أسواق العمل ووضع سياسات فعالة في هذا المجال.

في الواقع، ليس هناك حل واحد يناسب الجميع فيما يتعلق بمعضلة البطالة في صفوف الشباب، بل تتدخل الظروف الوطنية الخاصة بكل بلد لتحديد التدابير السياساتية والإجراءات الاستراتيجية الواجب اتخاذها. وبصفة عامة، ينبغي النظر في مسألة تعزيز عمالة الشباب في إطار شامل ومتكامل يعزز التنمية الاقتصادية ونمو العمالة. ومن شأن اتباع نهج مبسط للغاية يتجاهل الخصائص الفردية المختلفة، بما في ذلك العمر ونوع الجنس والمستوى التعليمي والخلفية الاجتماعية والاقتصادية، أن يفشل في التصدي للتحديات المحددة التي يواجهها العديد من الشباب في سوق العمل. لذلك فإن تلقي التعليم الأساسي أو التدريب المهني أو التعليم العالي على قدر من الجودة مع خبرة عملية أولية يعد أمرا حاسما لدخول سوق العمل وحصد نتائج جيدة. إن كل استراتيجية فعالة معنية بتيسير انتقال الشباب لسوق العمل وتحسين آفاق الحصول على عمل لائق لا بد لها من أن تشمل تدابير محددة الأهداف متعلقة بسوق العمل وذات فعالية عالية، بما في ذلك تقديم حوافز للمشاريع الرامية إلى تشغيل الشباب وتعزيز روح المبادرة لديهم وتسهيل الإجراءات الخاصة بالحصول على التمويل.

وإلى جانب سياسات سوق العمل، ينبغي لسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية أيضا أن تولي اهتماما لمشاكل الشباب لإيجاد فرص عمل أفضل، كما يمكن للحكومات أن تدعم الشركات الناشئة والسلوكيات المخاطرة للخريجين الشباب. وتشكل سياسات سوق العمل النشطة بُعدا هاما آخر من أبعاد التقليص من وطأة بطالة الشباب. وفي الوقت الذي يمكن فيه لخدمات التوظيف العامة وإعانات الأجور والتدريب أن تحفز أرباب العمل على توظيف الشباب، فإن برامج التعليم الفني والمهني وبرامج التدريب وبرامج التلمذة الصناعية وبرامج التدريب على تنظيم المشاريع، بالمقابل، من شأنها أن تشكل عناصر دعم لسد الفجوة القائمة المتعلقة بالمؤهلات ومتطلبات المهارات. ويمكن

للشراكات بين الحكومات ومنظمات الأعمال والمؤسسات التعليمية أن تكون مفيدة في تحديد أنسب الإجراءات الواجب اتخاذها على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل تعزيز العمل اللائق للشباب.

### 3.2.2 ريادة الأعمال والمشاريع الاجتماعية: لماذا يتعين على ريادة الشباب للمشاريع أن تكون جوهر استراتيجية ريادة الأعمال الوطنية؟

يعد التركيز على ريادة الأعمال ضرورة وجب النظر فيها بغية معالجة بطالة الشباب ونقص العمالة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فالشروع في تنفيذ مشاريع وأفكار جديدة يؤدي حتما إلى تحقيق نمو اقتصادي وإنتاجية أعلى (Valliere & Peterson, 2009; Klapper et al. 2007)، والمزيد من الابتكار التكنولوجي والتغيير الهيكلي (Acs and Audretsch, 1990)، ومستويات أعلى من التعليم (Dias and McDermott, 2006)، وزيادة فرص العمل والوظائف (Fritsch, 2008; Carree & Thurik, 2008). كما أن ريادة الأعمال تعد شيئا هاما في سبيل تنمية الاقتصادات على وجه خاص إذ "بإمكان الشركات الجديدة زيادة الطلب من خلال تطوير منتجات جديدة أو الرفع من مستوى المنافسة، الشيء الذي يمكن بدوره أن يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة والتقليص من حدة البطالة" (Kritikos, 2014: 2).

ويمكن لهذه المزايا الفريدة أن تؤتي ثمارها على نحو أفضل إذا كان الشباب أنفسهم هم الرواد لتلك المشاريع، لأن:

رواد الأعمال الشباب يميلون إلى تحقيق تطلعات أكبر فيما يتعلق بنمو الأعمال التجارية، وبالتالي ينجحون استراتيجيات نمو أكثر جرأة والتي من شأنها أن تؤدي إلى خلق فرص أكثر للعمل (Kew et al., 2013).

- لدى رواد الأعمال الشباب نزعة لتوظيف شباب مثلهم (Kew et al., 2013).
- زيادة احتمال أن يتمكن الشباب من تحقيق إنجازات مهمة في مجال الأعمال التجارية، نظرا لسهولة تبنيهم لتقنيات ومهارات وتوجهات وطرق تفكير حديثة.
- زيادة احتمال أن يخرج الشباب بأفكار وابتكارات جديدة تعزز من إمكانية مساهمتهم في نمو الاقتصاد على المستويين الوطني والإقليمي.

■ إلى جانب المنافع الاقتصادية، فإن زيادة الشباب للأعمال التجارية تيسر من عملية الاندماج الاجتماعي للشباب، مما يوفر لهم فرصا لبناء نمط عيش مستدام، وتطوير مهارات قابلة للتحويل والتي بالإمكان تطبيقها على التحديات الأخرى للحياة (Kew et al., 2013).

وخلال العقدين الماضيين أو نحو ذلك، أصبح رواد الأعمال الشباب على رأس نوع جديد من زيادة الأعمال والذي يتمثل في "زيادة المشاريع الاجتماعية"، بحيث "يطبق رواد المشاريع الاجتماعية مبادئ الأعمال التجارية في مسعى منهم للتوصل لحلول للتحديات الإنمائية المستعصية والتي ليس بإمكان القطاعين العام والخاص معالجتها أو لا يبديان أية رغبة في القيام بذلك" (Buckner et al., 2012: 5).

إن بوسع زيادة المشاريع الاجتماعية أن تفسح المجال أمام مجموعة الدول الأعضاء في المنظمة لتسخير الإمكانيات التي تتيحها الطفرة الكبيرة في أعداد الشباب. ليس هذا لأن المشاريع الاجتماعية تؤدي وظيفة اقتصادية فحسب، بل لأنها تؤدي كذلك وظيفة اجتماعية وسياسية محورية تتمثل في توجيه طاقة الشباب نحو الممارسات المدنية البناءة، وتزويدهم بفرص وافرة ليصبحوا مواطنين ملهمين.

وحيث بالذكر أن هذا الأمر يكتسي أهمية خاصة في مرحلة ما بعد الربيع العربي، بحيث لم يقتصر الأمر على الشباب العربي فحسب، بل أصبح الشباب من مختلف مناطق منظمة التعاون الإسلامي أجهر صوتا وأكثر جرأة ونشاطا وتنظيما، مطالبين بمزيد من المشاركة المدنية والسياسية.

وبشكل عام، فإن زيادة الشباب للأعمال والمشاريع الاجتماعية في الدول الأعضاء في المنظمة تنطوي على إمكانات هائلة لتعزيز الاقتصاد وإضفاء قيمة مضافة عليه وتحقيق مكاسب عرضية هامة ومتنوعة. وهذا ما يحتم على صناعات السياسات النظر إلى زيادة الشباب للأعمال باعتبارها جانبا جوهريا من جوانب استراتيجياتهم المتعلقة بزيادة الأعمال وليس مجرد عنصر ثانوي أو فرعي.

وفيما يلي، سيتناول التقرير تقييم الوضع الحالي للإمكانيات المتاحة أمام الشباب لزيادة الأعمال والمشاريع الاجتماعية والتحديات المتعلقة بها في الدول الأعضاء في المنظمة مقارنة بمجموعات الدول الأخرى. كما سيتم تحديد الحلقة الأضعف في النظام، ووفقا لذلك سيقدم التقرير اقتراحات بشأن السياسات الكفيلة بتيسير زيادة الشباب للأعمال.

### 1.3.2.2 نظرة شاملة حول أنشطة ريادة الأعمال وبيئتها العامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون

#### الإسلامي: المؤشر العالمي لريادة الأعمال ومؤشرات أخرى

يعد المؤشر العالمي لريادة الأعمال (GEI) أداة مفيدة لتحديد الموقع الذي تحتله دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة على سلم النشاط النوعي والكمي المتعلق بريادة الأعمال. ويظهر الجدول أدناه متوسط المؤشر العالمي لريادة الأعمال حسب مجموعات البلدان، بحيث تسجل دول المنظمة درجة أقل من المتوسط العالمي والاقتصادات المتقدمة، في حين أنها تتساوى مع مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة.

الجدول 1.2 مقارنة قيم المؤشر العالمي لريادة الأعمال	
مجموعة البلدان	المؤشر العالمي لريادة الأعمال
المتوسط العالمي	40
الاقتصادات المتقدمة	58
الاقتصادات النامية	25
دول منظمة التعاون الإسلامي	25

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى مجموعة بيانات المؤشر العالمي لريادة الأعمال (2017)

لم تسجل أية دولة عضو في المنظمة معدلات تناهز متوسط الاقتصادات المتقدمة من حيث مؤشر ريادة الأعمال غير دولتين، وهما كل من الإمارات العربية المتحدة بمعدل 58.8 متبوعة بقطر بمعدل 58. إلا أن قيم المؤشر لأكثر من نصف الدول الأعضاء في المنظمة، البالغ عددها 43 دولة والمدرجة في مجموعة البيانات، لا ترقى للمتوسط العالمي ولا لمتوسط الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة. وتسجل دولة تشاد أدنى درجة على المؤشر بحيث أنها لا تتجاوز 8.8.

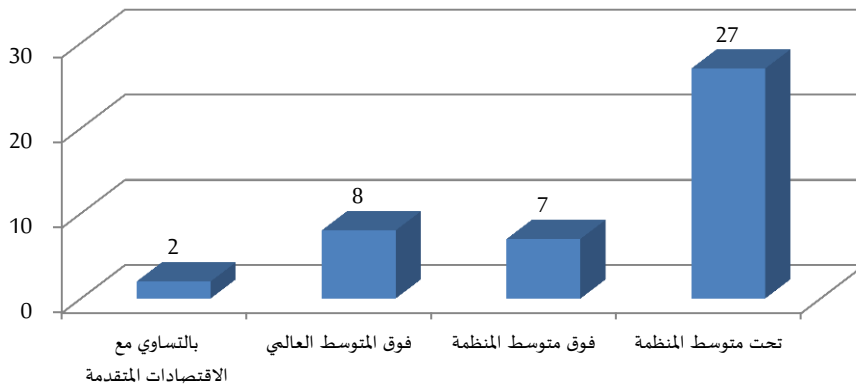
ومن خلال إلقاء نظرة فاحصة على البيئة العامة لريادة الأعمال في الدول الأعضاء في المنظمة يتبين أن:

■ الدافع وراء معظم النشاط المتعلق بريادة الأعمال هو الحاجة.

يمكن لمشاريع الأعمال أن تنشأ إما بداعي الحاجة أو استغلال الفرص المتاحة. فيختار رواد الأعمال بحكم الحاجة الانخراط في أنشطة الأعمال التجارية لأن لا خيارات عمل أخرى متاحة أمامهم (Kritikos, 2014). في حين أن رواد الأعمال الذين يحركهم دافع استغلال الفرص فيتحينون الفرصة المواتية لكي يصبحوا أكثر استقلالية أو ليرفعوا من مستوى دخلهم لتحقيق أهدافهم الشخصية

(Kritikos, 2014). وفي الوقت الذي يسهم فيه كلا النوعين في الاقتصاد والإدماج الاقتصادي للشباب، فإنه "يُعتقد أن رواد الأعمال المدفوعين بباعث اغتنام الفرص يكونون أكثر تأهباً، ويمتلكون مهارات أعلى، ويكسبون أكثر مقارنة بأولئك المدفوعين بحكم الحاجة" (Ács et. al, 2017)، كما أنهم يمتلكون فرصاً أكبر لجلب أفكار خلاقية وابتكارات جديدة وإنشاء شركات قابلة للتنمية وإجراء تغييرات هيكلية.

الشكل 12.2: مجموعة البيانات الخاصة بالمؤشر العالمي لريادة الأعمال: مقارنة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

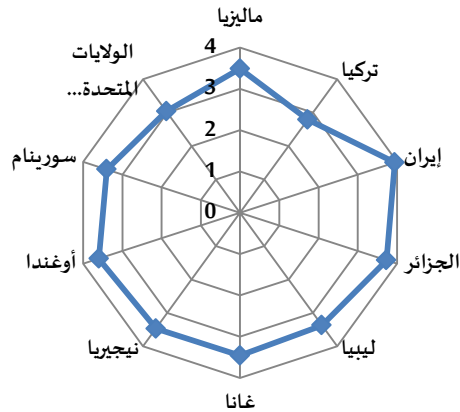


المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى مجموعة بيانات المؤشر العالمي لريادة الأعمال (2017)

يتضح لنا أن الحاجة هي الدافع الأساس وراء معظم مشاريع الأعمال في سياق مجموعة دول المنظمة والبلدان النامية الأخرى (Almobaireek and Manolova, 2013). وعلاوة على ذلك، أظهرت الدراسات أن احتمال أن تصبح الفئات الشبابية من النساء رائدات أعمال بدافع الحاجة أكبر بالمقارنة مع نظرائهن من الرجال في جميع أنحاء العالم بما في ذلك دول المنظمة، في حين أن تحقيق النجاح المالي هو الحافز بالنسبة للشباب من الرجال وراء انخراطهم في مشاريع تجارية (Almobaireek and Manolova, 2013).

▪ رواد الأعمال الشباب يواجهون صعوبات كبيرة

كشفت الحسابات التي أجراها سيسرك استنادا إلى مجموعة البيانات الخاصة بالخبراء الوطنيين والتابعة للمركز العالمي لريادة الأعمال (GEM)، والتي تستقصي الخبراء الوطنيين في مجال ريادة الأعمال، أنه في جميع مجموعات البلدان كما هو الحال في جميع أنحاء العالم يعتقد الخبراء أن رواد الأعمال الشباب يواجهون تحديات وعوائق أكثر من رواد الأعمال الأكبر سنا. وعلى الرغم من أن هذا الاعتقاد شامل، إلا أنه يعد أكثر انتشارا في دول المنظمة (المدرجة كبيرة) (5-1): الشكل 13.2: رواد الأعمال الشباب يواجهون صعوبات



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى مجموعة بيانات المرصد العالمي لريادة الأعمال (2013).

ضمن مجموعة البيانات)، مما يدل على أن الشباب في دول المنظمة يواجهون صعوبات أكبر مقارنة بمجموعات الدول الأخرى. ومن بين دول المنظمة (المدرجة ضمن مجموعة البيانات) فإن الاعتقاد بأن الشباب يواجهون صعوبات أكبر يسود بشكل كبير في إيران، بينما ينتشر بمستوى منخفض في

تركيا كما هو مبين في الشكل 13.2. بهذا تسجل تركيا في واقع الأمر معدلا قريبا من معدل الولايات المتحدة الأمريكية التي حققت أعلى الدرجات على المؤشر العالمي لريادة الأعمال (2017). وقد يعود هذا إلى وجود حاضنات ناجحة وقصص نجاح متعلقة برواد الأعمال الشباب، والتي قد تكون ساهمت في تكوين صورة إيجابية لرواد الأعمال الشباب في أوساط المستثمرين والرأي العام.

يبقى معدل الفشل في الأعمال التجارية في دول المنظمة مرتفعا.

بالنسبة لدول المنظمة، تعد معدلات الفشل في الأعمال التجارية فضلا عن المنظمات غير الحكومية أعلى بالمقارنة مع نظيراتها المسجلة في الاقتصادات المتقدمة. كما أن تأسيس المنظمات غير الحكومية، الذي يمكن اعتباره مؤشرا دالا على ريادة الأعمال الاجتماعية، لا يزال يمثل تحديا كبيرا (Buckner et al. 2012). فعلى سبيل المثال، وبحسب مسح أجراه كل من جامعة ستانفورد وموقع Bayt.com بشأن ريادة الأعمال في العالم العربي، يشير أقل من 20% من العاملين لحسابهم الخاص بأن أعمالهم التجارية تسير بشكل جيد.

وبالرغم من هذه التحديات والمعوقات، إلا أن هناك تطورات إيجابية على صعيد دول المنظمة، مما يشير إلى أنه من المحتمل أن تأسس ريادة الشباب للأعمال والمشاريع الاجتماعية قاعدة أكثر متانة في هذه الدول:

- من أصل 138 بلدا، تحتل قطر المرتبة 20 على المؤشر العالمي لريادة الأعمال.
  - اعتبارا من عام 2015، تحتضن تركيا مبادرة جامعة إسطنبول التقنية لتنمية المهارات والعمالة وريادة الأعمال (ITU SEED - Istanbul University Cekirdek)، والتي تحتل المرتبة 18 كأفضل حاضنة جامعية للأعمال التجارية (Bhatli, 2016).
  - ازدهرت ريادة الأعمال في بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لا سيما في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فخلال العقد الأخير، يرتئي حوالي 40% من المتخرجين حديثا تأسيس أعمال تجارية خاصة بهم. ومنذ عام 2000 ارتفعت وتيرة المبادرات الجديدة التي تم إطلاقها بشكل ملحوظ من 1.5 إلى 10 مبادرات في السنة الواحدة (Bayt.com, 2014).
  - بالنسبة لريادة المشاريع الاجتماعية، فقد صار الشباب في مرحلة ما بعد الثورات على امتداد المنطقة أكثر اهتماما بتحسين الأوضاع في مجتمعاتهم والإسهام في تنميتها طويلة الأمد. ولا يمكن لهذا التغيير في المواقف والممارسات إلا أن يدل على بروز جيل جديد من رواد الأعمال الاجتماعية في ربوع مناطق المنظمة (Buckner et. al, 2017).
- وتعكس الصورة العامة لريادة الشباب للأعمال في دول المنظمة إلى أن هذه الأخيرة تتمتع بإمكانات عالية كمجموعة. ومع ذلك، تواجه هذه الدول عوائق هيكلية وثقافية تحول دون الازدهار التام للبيئات العامة الموجهة لتنمية ريادة الأعمال والنمو القائم على الابتكار. وبالتالي، فإن هناك حاجة ماسة لإجراء إصلاحات شاملة وجريئة في مجموعة الدول الأعضاء لاستغلال الإمكانيات التي تتمتع بها استغلالا جيدا.



## إطار معلومات 1.2: هل بوسع ريادة المشاريع الاجتماعية الإسهام في التنمية؟ حالة تطبيق 'كيرزون' (CareZone) من قبل راتيش تيلاني في دبي.

تيلاني، المدير التنفيذي للمشروع:  
"إنه ليس من محض الخيال القول بأن إنفاقك لحوالي 10 دراهم إماراتية (2.7 دولار أمريكي) على شيء أنت تفعله عادة على أي حال، قد يمكّنك من إطعام شخص ما في إفريقيا".

كيرزون عبارة عن تطبيق طورته شركة أسسها راتيش تيلاني تتخذ من دبي مقراً لها. وهذا التطبيق يتيح للمستخدمين التبرع بجزء من أموالهم لأغراض متعددة كلما قاموا بالتسوق من منافذ بيع شريكة، سواء أكانت لزراعة المانجروف أو مساعدة الأطفال المصابين بالتوحد. يعد كيرزون خياراً مثاليًا على النحو الذي يمكن أن تسهم به ريادة الشباب للمشاريع الاجتماعية في حل المشكلات على مستوى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفيما بينها وذلك عن طريق دمج مبادئ الأعمال التجارية مع المسؤوليات الاجتماعية.



### 2.3.2.2 التحديات التي تواجه زيادة الشباب للأعمال والمشاريع الاجتماعية:

تتكون البيئة العامة لريادة الأعمال عادة من العناصر التالية: الإطار المتعلق بالسياسات والقوانين، وفرص التمويل، والبيئة المتعلقة بالبنية التحتية، ورأس المال البشري والمهارات البشرية، والبيئة الثقافية. وفيما يلي سيتم استعراض البيئة العامة لريادة الأعمال بشكل موجز، فضلا عن تحديد العقبات التي يتضمنها كل عنصر والتي تقف عائقا في طريق الأنشطة الشبابية المتعلقة بريادة الأعمال وانخراط الشباب فيها واستمرارية رواد الأعمال الشباب حال انخراطهم في بيئة الأعمال.

#### 1.2.3.2.2 الجوانب المتعلقة بالسياسات والإطار القانوني

- إن أنشطة ريادة الأعمال والمشاريع الاجتماعية في الدول الأعضاء، كمجموعة وبشكل عام، لا تسير بالسلاسة المرجوة نظرا للأطر القانونية التي تشكل عبئا ثقيلًا ومعرقلا لها ابتداء من تكاليف التمويل ومرورا بالنظم الضريبية ثم قوانين التأسيس والإفلاس وقوانين العمل والتوظيف، وانتهاء بالحقوق المتعلقة بالملكية وطلب الحصول على براءة الاختراع واستخراج التراخيص والتصاريح والتجارة على الصعيد العالمي (Buckner et al., 2012). فعلى سبيل المثال، يتعين على رائد العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن يتحمل ما نسبته 26% من دخل الفرد في بلده من أجل مباشرة عمل تجاري صغير، بينما تبلغ هذه النسبة 3% فقط في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Momani, 2017:5).
- بشكل عام، فإن إطار السياسات في الدول الأعضاء في المنظمة يقدم الدعم للشركات الكبرى الراهنة على حساب القادمين الجدد، والذين عادة ما يكونون رواد أعمال شباب.
- على مدى العقدين الماضيين، شهد الاقتصاد العالمي بزوغ نماذج أعمال تجارية حديثة وغير تقليدية، أبرزها نموذج Lean Start-up، وتكون مدفوعة إلى حد كبير بواسطة رواد الأعمال الشباب واحتياجاتهم الناشئة. ولا يزال يتعين على معظم الدول الأعضاء إدراج قوانين تنظيمية من شأنها أن تلبى هذه الاحتياجات، كالتمويل الجماعي والسندات القابلة للتحويل. ويؤثر عدم وجود استجابات سريعة في السياسات بشكل خاص على رواد الأعمال الشباب الراغبين في توسيع نطاق مشاريعهم، وبالتالي يجدون أنفسهم عاجزين عن الانتفاع من شبكات الاستثمار العالمية.

- يفتقر معظم صناعات السياسات في الدول الأعضاء إلى البيانات وأساليب القياس اللازمة لتطوير فهم عميق بشأن ما يفيد رواد الأعمال الشباب وما لا يفيدهم، ومن ذلك الآثار المترتبة على مختلف أنواع الاستثمارات الرأسمالية، والنماذج الإرشادية، وطرق الحصول على المعلومات بشأن إطالة أمد الأعمال التجارية وربحيتها ونموها، والعائد من الاستثمار. وهذا ما يعيق صناعات السياسات عن تطوير سياسات أكثر فاعلية فضلا عن تحديد التحديات.

#### 2.2.3.2.2 البيئة المتعلقة بالبنى التحتية

- تعيق البنية التحتية الرديئة في الدول الأعضاء الأنشطة الشبابية في مجال ريادة الأعمال والمشاريع الاجتماعية، ومن أبرز مظاهرها انقطاع التيار الكهربائي، وتخلف نظام النقل، ويشمل ذلك وسائل النقل العامة من سكك حديدية وحافلات، ومحدودية الوصول إلى الإنترنت (Momani, 2017). وفي واقع الأمر، يبلغ متوسط سرعة الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تقدر بـ 2.73 ميجابت لكل ثانية، لا تتعدى كونها مجرد جزء من المتوسط العالمي والذي يقدر بـ 8.69 ميجابت لكل ثانية (WEF 2011: 18)، وهذا ما يؤثر بشكل خاص على رواد الأعمال في قطاع تكنولوجيا المعلومات وشركات التجارة الإلكترونية.

#### 3.2.3.2.2 مؤسسات التمويل وتنمية المهارات

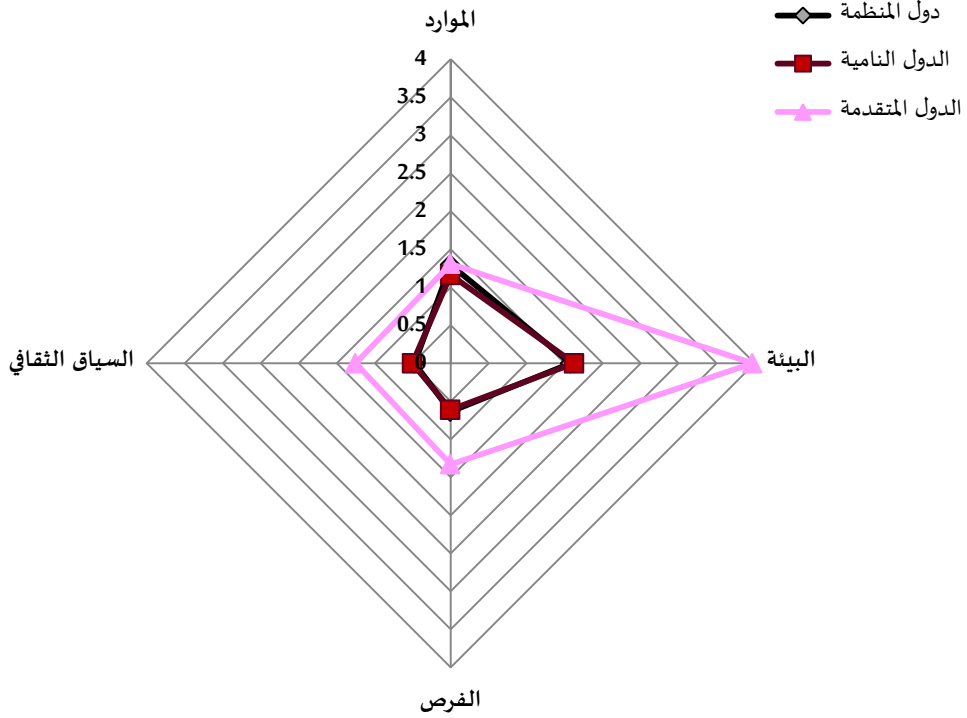
- يتحاشى القطاع الخاص في الدول الأعضاء الدخول في المخاطرة عموما. وإلى جانب نقص الدعم الحكومي الملائم، كمخططات التأمين ضد المخاطر، فإن تجنب المخاطرة يؤدي إلى محدودية توفر التمويل ضد المخاطر والمؤسسات المعنية بها، لا سيما على شكل رؤوس أموال عوضا عن الإقراض (Eid, 2011). ويزيد نقص التمويل ضد المخاطر من صعوبة تأمين رأس المال اللازم للشركات الناشئة ونمو رأس المال لاحقا، وهذا ما يثبط عزيمة الشباب بشأن الانخراط في ريادة الأعمال.

- تزدهر ريادة الأعمال في أوساط رأس المال البشري الذي يتسم بمجموعة فريدة من المهارات والخصائص المواهب إضافة إلى القيم والمعتقدات. وثمة في الواقع مجموعة متزايدة من الأدلة تظهر أن رواد الأعمال الطموحين يتميزون بقيم ومواقف معينة. كأخلاقيات العمل

الدؤوب والاعتماد على الذات والإبداع (Jaén and Liñán, 2013; Tipu and Ryan, 2016). ويمكن تنمية مثل هذه القيم والمهارات التي تقود إلى زيادة الأعمال في أوساط الشباب من خلال المؤسسات التعليمية منذ المراحل الأولى. لكن أمام معظم الدول الأعضاء عمل يتعين عليها القيام به لإدراج مناهج دراسية من شأنها أن تعزز من الكفاءات المرتبطة بزيادة الأعمال وتزرع روح المبادرة للانخراط فيها. وفي المقابل، ظهرت خلال العقد الأخير مؤسسات جديدة للتعليم العالي متمثلة في حاضنات جامعية أنشئت خصيصا للتدريب على زيادة الأعمال وتقديم المساعدات في مجال الأعمال التجارية. وتعد برامج الحاضنات الجامعية مصدرا هاما من مصادر التعليم والتدريب وتنمية الكفاءات المرتبطة بزيادة الأعمال (Belwal et al., 2015; Al-Mubarak and Busler, 2013). ويمكن لهذه الحاضنات أن تخلق مسارا هاما في سبيل تعزيز زيادة الشباب للأعمال في الدول الأعضاء، لا سيما عند الأخذ بالاعتبار أن مؤسسات التعليم التقليدية في معظم الدول الأعضاء ينقصها المضمون المعني بزيادة الأعمال. ومع ذلك، فقد أظهر تقرير أصدره UBI Global (Bhatli, 2016) أن المناطق التي تقع فيها دول المنظمة تمتلك أقل عدد من الحاضنات ضمن عينة شملت 64 دولة من 6 مناطق. فعلى سبيل المثال، هناك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 3% فقط من إجمالي عدد الحاضنات ضمن العينة، مقابل 35% في أوروبا و 30% في أمريكا اللاتينية. وبشكل عام، فإن البيئة العامة للأعمال في دول المنظمة كمجموعة تتأثر بالوجود الضعيف للمؤسسات التعليمية التي يمكنها تنمية رأس المال البشري اللازم لظهور أنشطة حيوية في مجال زيادة الأعمال.

#### 4.1.2.3.1.2 الجانب الثقافي

الشكل 14.2: ركائز ريادة الأعمال



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى مجموعة بيانات المؤشر العالمي لريادة الأعمال (2017).  
 دأبت الأبحاث التجريبية بشأن أساسيات ريادة الأعمال على الإشارة على نحو متزايد إلى دور الثقافة وقيمها في تنمية ريادة الأعمال (Kreiser et. al, 2010; Meek et. al, 2010). كما أظهرت دراسات حالات عن الشباب وريادة الأعمال من مختلف دول المنظمة، بدءا من عمان (Belwal et al., 2015)، وباكستان (Ijaz et. al, 2012)، والإمارات العربية المتحدة (Tipu and Ryan, 2016)، وانتهاء بتركيا (Turker and Selcuk, 2009) ونيجيريا (Halliru, 2013)، أن الثقافة المشتركة تشكل قاعدة متينة لمباشرة أنشطة الأعمال الريادية.

وبالتوازي مع هذه الأدبيات، يعيد هذا التقرير صياغة مجموعة البيانات الخاصة بالمؤشر العالمي لريادة الأعمال (2017) لتتضمن أربع فئات، وذلك من أجل دراسة الدور الذي تلعبه الثقافة في ريادة الأعمال في الدول الأعضاء (لمزيد من التفاصيل حول المؤشرات الفرعية الخاصة بالمؤشر العالمي لريادة الأعمال، راجع Ács et. al, 2017). وتتضمن هذه الفئات الأربع السياق الثقافي (قبول المخاطرة

والدعم الثقافي)، والموارد (رأس المال البشري، والمهارات الاستهلاكية، ورأس مال المجازفة، وتدعيم شبكة العلاقات)، والبيئة (النمو المرتفع، وابتكار العمليات والمنتجات، والمنافسة، واستيعاب التكنولوجيا)، والفرص (إدراك الفرصة واستغلالها).

وبإجراء مقارنة لهذه الفئات الأربع في الاقتصادات المتقدمة والدول الأعضاء في المنظمة والدول النامية غير الأعضاء، فإن أكبر الفجوات تظهر ابتداءً في فئة البيئة (كالابتكار واستيعاب التكنولوجيا)، تليها فئة السياق الثقافي كما هو مبين في الشكل أعلاه. وتوضح هذه النتيجة الدور المحوري الذي تؤديه الثقافة في تنمية ريادة الأعمال، كما تشير إلى ضرورة تحديد المواقف أو القيم الثقافية التي قد تعرقل ريادة الأعمال في الدول الأعضاء.

وبإلقاء نظرة فاحصة على البيانات تتضح بعض التحديات الثقافية المحتملة. وكما ذكر آنفاً، تتكون فئة السياق الثقافي من قبول المخاطرة والدعم الثقافي. ويقوم قبول المخاطرة "بدراسة أثر خوف السكان من الفشل الرادع للأعمال الريادية إلى جانب قياس الأخطار التي تواجه البلد" (Ács et. al, 2017: 28)، بينما تقوم ركيزة الدعم الثقافي "بالجمع بين مدى إيجابية نظرة سكان بلد معين إلى رواد الأعمال من حيث المكانة الاجتماعية واختيار المسار المهني، وبين الكيفية التي يؤثر بها مستوى الفساد في هذا البلد على هذه النظرة" (Ács et. al, 2017: 28).

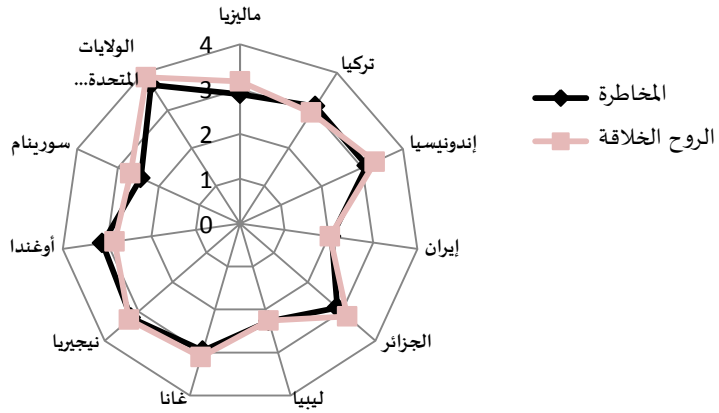
ويُظهر الجدول التالي، الذي يقارن بين مجموعات الدول الثلاث، أن معدلات قبول المخاطر والدعم الثقافي في الدول النامية والدول الأعضاء أقل بكثير مقارنة بتلك الخاصة بالاقتصادات المتقدمة.

الجدول 2.2: قبول المخاطرة والدعم الثقافي		
الدعم الثقافي	قبول المخاطرة	مجموعات البلدان
0.6	0.65	الاقتصادات المتقدمة
0.29	0.21	الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة
0.3	0.17	الدول الأعضاء في المنظمة

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى مجموعة بيانات المؤشر العالمي لريادة الأعمال (2017).

وأسفر تحليل أجري  
استنادا إلى مجموعة  
بيانات مختلفة، أي  
مجموعة بيانات  
المرصد العالمي لريادة  
الأعمال (2013)، عن  
نتائج مماثلة، مع  
الإشارة إلى عنصر  
خلاف ثقافي آخر  
محتمل يتمثل في  
عامل الابتكار.

الشكل 15.2: الروح الخلاقة وتقبل المخاطرة



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى مجموعة بيانات المرصد العالمي لريادة الأعمال (2013)

فالاقتصادات المتقدمة، التي تتسم بوفرة مشاريع حيوية صغيرة ومتوسطة الحجم وبيئات أعمال ناشئة فيها، لا تتميز بقبول المخاطرة والفشل فحسب، وإنما كذلك بمستوى ابتكار عال، والذي يعد بحد ذاته رافدا من روافد ريادة الأعمال. وعند مقارنة الدول الأعضاء في المنظمة بالولايات المتحدة الأمريكية، التي تعد معيارا للبيئات الحيوية الخاصة بريادة الأعمال، فإن هذه الدول تسجل مستويات أدنى بكثير فيما يتعلق بقبول المخاطرة.

ويتسق هذين التحليلين القائمين على كل من المؤشر العالمي لريادة الأعمال والمرصد العالمي لريادة الأعمال اتساقا تاما مع ما توصلت إليه الأدبيات بشموليتها، التي سبق وأن أثبتت أن الإحجام عن خوض غمار المخاطرة والخوف من الفشل مع محدودية نطاق الابتكار كلها عوائق ثقافية تقف في طريق ريادة الشباب للأعمال في كثير من الحالات والمناطق التابعة للمنظمة (Ács et. al, 2017). وفي معظم الأحيان، يمكن تفسير هذه التحديات الثقافية المشتركة باستفحال الفساد السياسي، ولا سيما المحسوبية، بحيث أن الفساد والمحسوبية يحولان دون الارتقاء الاجتماعي للفئات المهمشة اقتصاديا. وفي المقابل، يخلق هذا الأمر تصورا مفاده أن تحقيق النجاح لا يعتمد على الجدارة والكفاءات والمهارات الفردية، بل هو شيء يمكن تحقيقه فقط إذا كان الفرد ينتمي إلى عائلة ذات نفوذ أو تتمتع بامتيازات دون غيرها من العائلات البسيطة. ومن ثم فإن مثل هذا الاعتقاد لا يولد إلا خوفا من الفشل وإحجاما عن المخاطرة.

## التغيرات الثقافية: هل بوسع جيل الألفية التغيير من قواعد اللعبة؟

على الرغم من تعدد العوائق التي تقف في وجه تنمية ريادة الأعمال في الدول الأعضاء، إلا أن هناك ما يوحي بتغيير محتمل للأوضاع، وذلك على يد جيل جديد من الشباب، وهم جيل واي أو ما يصطلح عليهم أيضا بجيل الألفية. وتكشف الدراسات الاستقصائية عن الشباب المسلم المعاصر مايلي:

(1) أنهم أقل اعتمادا على وظائف القطاع الحكومي وينزعون أكثر نحو القطاع الخاص.

"في عام 2012، بلغ معدل الشباب العرب الذين يفضلون العمل في القطاع العام ما نسبته 55%، غير أن هذه النسبة تراجعت لتصل إلى 43% في عام 2014" (Momani, 2017:3). ويظهر هذا التحول جليا حتى في دول الخليج، حيث رواتب القطاع العام أعلى من تلك الخاصة بالقطاع الخاص (Momani, 2017:3)، مما يدل على أن هذا التحول هو تغيير في القيم أكثر من كونه مجرد حسابات اقتصادية بحتة.

(2) هناك اهتمام متصاعد بمباشرة الأعمال التجارية الخاصة.

خلافًا لأبائهم وأجدادهم، يهتم الشباب المسلم أكثر بمباشرة أعمال تجارية خاصة بهم بدلا من انخراطهم في السلك الوظيفي. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على سبيل المثال، يفضل ثمانية من أصل عشرة خريجين حديثا أن يصبحوا مالكين ومسيرين لأعمال تجارية خاصة بهم (Buckner et al. 2017).

(3) هناك تحول بطيء ولكنه ملحوظ في ريادة الأعمال من كونها بدافع الحاجة إلى كونها بدافع استغلال الفرص.

كشف مسح استهدف الشباب العربي أجراه كل من جامعة ستانفورد وموقع Bayt.com في 2017 أن الرغبة في التمتع بالقدر المهم من الاستقلالية التي توفرها المشاريع التجارية حملت غالبية من شملهم المسح على الانخراط بمباشرة تلك المشاريع. وهذا ما يراه 43% من المصريين و 41% من التونسيين الذين شملهم المسح على سبيل المثال (Buckner et al. 2017).

وعندما يتعلق الأمر بزيادة المشاريع الاجتماعية، فإن المسوحات تؤكد على أن الاهتمام القوي والمتزايد بالعمل الطوعي يشير إلى انخراط أكبر في القضايا الاجتماعية (Buckner et al. 2017). كما تبين



المسوحات أيضا أن التطوع في المنظمات غير الحكومية يشكل الجزء الأكبر والأكثر شيوعا للعمل الطوعي في جميع أنحاء المنطقة (Buckner et al. 2017)، مما يلفت انتباه صانعي السياسات إلى الدور المحوري الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في اندماج الشباب اجتماعيا وسياسيا.

كما تكشف المسوحات عن نتيجة أساسية أخرى تتمثل في تزايد الاهتمام بالعمل الطوعي في أعقاب الربيع العربي. ويظهر هذا الارتفاع حتى في البلدان التي لم تقم فيها ثورات، مما يشير إلى أن ثورات الربيع العربي بعثت في نفوس الشباب العربي رغبة جامحة وإصرارا كبيرا على أن يصبحوا فاعلين في التنمية وجزءا من حل المشكلات (Buckner et al., 2017). وبشكل هذا التحول في المواقف فرصة كبيرة أمام صانعي السياسات، ليس لإدماج الشباب فحسب وإنما أيضا للدفع بهم باتجاه تنمية طويلة الأمد.

#### 4.2.2 توصيات سياساتية

1. يعد بناء بيئة متوازنة لريادة الأعمال شرطا سابقا لتعزيز ريادة الشباب للأعمال، ولإدراك هذا التوازن:

- ينبغي وضع إطار تنظيمي ملائم من شأنه أن يلبي الاحتياجات التقليدية والناشئة لريادة الأعمال. وتعتبر إصلاحات كهذه حتمية من أجل ربط رواد الأعمال الشباب ببيئة الأعمال والشبكات الاستثمارية الدولية.
- إلى جانب الإقراض التجاري الاعتيادي، ينبغي إنشاء أنظمة لتمويل المشاريع الحرة والزيادة فيها. كما يتعين كذلك تطوير أنظمة للتمويل ضد المخاطر ومؤسسات معنية بذلك على جميع الأصعدة، والتي من شأنها أن تكفل دعم المشاريع التجارية عبر جميع مراحل التأسيس، مما يتيح تمويل رأس مال المخاطرة، والتمويل المتوسط، والتمويل الأصغر. وعلاوة على ذلك، فإن وضع مخططات للتأمين ضد المخاطر من شأنه أن يساعد إلى حد كبير على تشجيع المخاطرة وتعزيز "ثقافة الاستثمار".
- ينبغي تطوير البنية التحتية القائمة من أجل تيسير بيئة عمل أكثر فاعلية.

2. ينبغي اكتساب فهم عميق لما يفيد وما لا يفيد. ومن أجل هذا:

- يتعين جمع بيانات أساسية بشأن ريادة الشباب للأعمال نوعا وكما، مثل كثافة الأعمال التجارية، ومعدل الاستمرارية، ومعدل النمو، وحصص المشاريع في طور التوسع. وهذا من شأنه أن يوفر فكرة عامة عن الوضع الراهن للبيئات العامة للأعمال الوطنية.
  - ينبغي تعزيز المعرفة بشأن الاستخدام الأكثر فاعلية للموارد البشرية والفنية والمالية لتحفيز ريادة الشباب للأعمال.
  - ينبغي إعداد مخططات بشأن أفضل الممارسات وأكثر بيئات الأعمال حيوية بين الدول الأعضاء من أجل استحداث نماذج قابلة للنقل. كما يتعين إعداد مخططات بشأن تلك الأقل نمواً من أجل تحديد العوائق المشتركة التي تقف في طريق نشاط ريادة الأعمال.
3. ينبغي مراجعة النظم التعليمية وتنقيحها لجعلها باعثة على تعزيز الأفكار والمهارات المرتبطة بريادة الأعمال. ومن أجل هذا:
- ينبغي إدراج المواضيع المرتبطة بريادة الأعمال في الفصول والمناهج الدراسية، وإعادة توجيهها لكي تكون معززة للتفكير النقدي الإبداعي والثقة بالذات وقبول المخاطرة والفضل.
  - ينبغي تحديد المحتوى الذي عفا عليه الزمن ويحمل نتائج عكسية المتضمن في النظم التعليمية والمناهج الدراسية المتعلقة بريادة الأعمال والمهارات والقيم ذات العلاقة.
  - ينبغي إنشاء المؤسسات التعليمية الرامية إلى إتاحة فرص التدريب في مجال الأعمال التجارية وأنشطة ريادة الأعمال، والتي تعنى بتوفير برامج للحصول على الشهادات والدرجات العلمية والمهارات الكفيلة بإنشاء الأعمال التجارية والتسويق لها وإدارتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي إنشاء وتوسيع برامج البكالوريوس وماجستير إدارة الأعمال والبرامج التعليمية التنفيذية إلى جانب الحاضنات والمسرعات الريادية الجامعية.
4. يتوجب تعزيز ثقافة ريادة الأعمال، لا سيما فيما يتعلق بالتقليص من الخوف من المخاطرة والفضل. ويمكن أن يتأتى ذلك عن طريق إضفاء صفة البطولية على رواد الأعمال الشباب. ومن بين ما يمكن أن يشمل ذلك إنتاج محتوى يظهر بشكل يومي في القنوات الإعلامية بشأن ريادة الأعمال

والقصص التي تحكي نجاح رواد الأعمال الشباب ممن صنعوا نجاحاتهم بأنفسهم، فضلا عن الاستعانة بصانعي الرأي العام وأصحاب النفوذ رفيعي المستوى في تعزيز ريادة الأعمال.

5. ينبغي تعزيز ريادة المشاريع الاجتماعية. ومن أجل ذلك، يتعين:

- تطوير شبكات الاستثمار، وتوفير ميسري الأسواق والحاضنات والإرشاد الذي يعنى بشكل مباشر بالمشاريع الاجتماعية.
- تعزيز دراسة ريادة المشاريع الاجتماعية والممارسات المتعلقة بها، وذلك عن طريق المسابقات والبرامج الأكاديمية والحاضنات.
- إجراء إصلاحات في المجال غير الربحي (وأبرزها الإسراع بالإجراءات المتعلقة بالتأسيس والتمويل والتدقيق) بما يكفل تشجيع أنشطة المنظمات غير الحكومية وتعزيزها.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على تمييز رواد المشاريع الاجتماعية في المنطقة ودعمهم والاحتفاء بهم.

6. يتعين على الدول الأعضاء توفير الدعم اللازم للبرامج والمشاريع القائمة في المنطقة أو تلك التي ترعاها المؤسسات التابعة للمنظمة، بما في ذلك المنصة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي لدعم الشركات الناشئة (OSP)، وهي مبادرة يديرها منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار (ICYF-DC)، وتختص المنصة بريادة الأعمال متعددة الأطوار، حيث تتيح لرواد الأعمال الشباب في الدول الأعضاء فرصة لتلقي دورات تدريبية على شبكة الإنترنت أو خارجها في المجالات ذات الصلة، على أن تكون ملائمة للمستثمرين الذين يتم اختيارهم عن طريق شبكة الإنترنت أو خلال قمة تعقد في كل عام. وقد أُعدَّ هذا البرنامج من قبل منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار، وهو جهاز منتم لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع شركائه. ويهدف البرنامج إلى تدريب رواد الأعمال الشباب في الدول الأعضاء على الابتكار وعلى إضافة قيمة، والعمل على خلق أمثلة يحتذى بها، وتوفير التعليم المنهجي بشأن إنشاء أعمال تجارية ناجحة في مجال التكنولوجيا، إضافة إلى الجمع بين رواد الأعمال الشباب والمدن التقنية والجامعات الرائدة وممثلين من عالم الأعمال التجارية بغية تأسيس شركات ناشئة تأسيسا جيدا ضمن المضمار العالمي للأعمال التجارية الذي يستعر بالمنافسة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المزيد من التفاصيل متوفرة على الموقع الإلكتروني: [www.oicstartups.org](http://www.oicstartups.org)

## 3.2 الخدمات الصحية

### 1.3.2 نظرة شاملة عن الخدمات والسياسات الصحية

إن توفير الخدمات الصحية للشباب أمر لا محيد عنه من أجل مستقبل مشرق للمجتمعات. ففي المجتمعات التي لا تتوفر فيها خدمات صحية شاملة أو تكون ذات جودة رديئة إن هي توفرت تكون هناك انعكاسات سلبية على كل من الصحة النفسية والجسدية للشباب، وهذا ما قد ينعكس بدوره على مستوى إنتاجيتهم على مدار حياتهم. فصحة الشباب وثيقة الارتباط بالخدمات الصحية التي يتلقونها خلال فترة طفولتهم.

وترتبط صحة الشباب أيضا ارتباطا متينا بالسلوك التغذوي. فنجد أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد تحملت ثلث العبء العالمي للأطفال المصابين بتوقف النمو خلال الفترة الممتدة بين عامي 2009 و2013 نتيجة انتشار نقص التغذية. وبمقابل ذلك، استأثرت الدول ذاتها بنسبة 32% من الإجمالي العالمي للأطفال الذين يعانون من فرط الوزن، بحيث ينتشر فيها الوباء بمعدل 7.4% بالمقارنة مع معدل 4.6% في الدول النامية الأخرى (سيسرك، 2015).

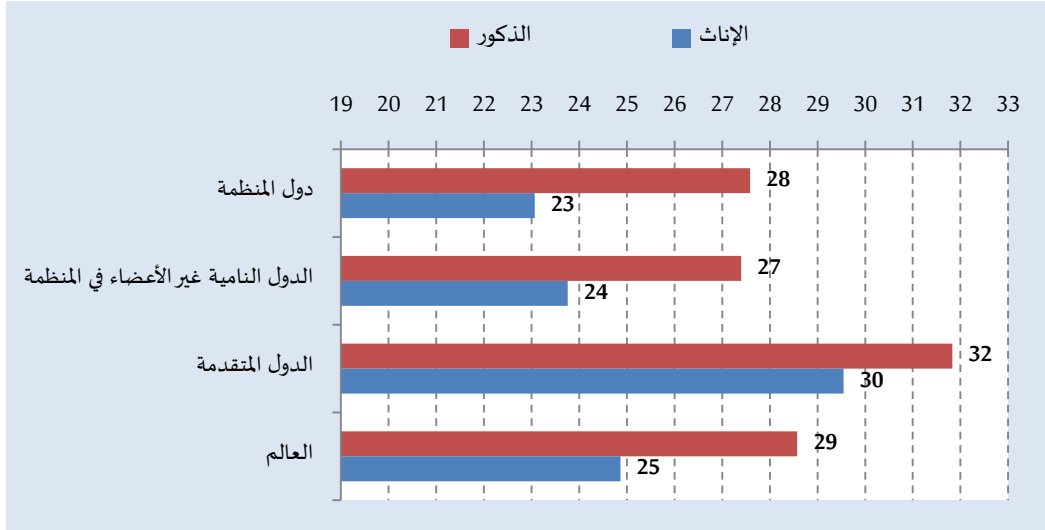
ووفق سيسرك (2015)، فإن متوسط ما تنفقه الدول الأعضاء في المنظمة على الصحة، إذا ما قيس كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، يكاد يعادل نصف المتوسط العالمي. ومن هنا فإن محدودية توافر الموارد البشرية في قطاع الصحة بدورها تشكل واحدة من عوامل الخطر على صحة الشباب. وبصورة عامة، تبين الأرقام الرئيسية أن هناك بعض العوامل الضاغطة التي تشكل خطرا على صحة الشباب الذين يعيشون في الدول الأعضاء في المنظمة.

### 2.3.2 الصحة الإنجابية والشباب

عادة ما يكون ارتفاع السن عند الزواج الأول (AFM) مقرونا بالزيادة في مظاهر التوسع الحضري ووسائل الإنتاج والتصنيع ومعدلات القيد في المؤسسات التعليمية. ويظهر لنا الشكل 16.2 متوسطات السن عند الزواج الأول في كل مجموعات البلدان خلال الفترة الممتدة بين عامي 2006 و2014. ففي الدول المتقدمة، يميل الأفراد للزواج في سن متقدمة نسبيا، بحيث يبلغ متوسط السن عند الزواج الأول 32 عاما بالنسبة للرجال و30 عاما بالنسبة للنساء، مما يجعلهم عرضة لتراجع كبير في معدل الخصوبة. أما في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فيبلغ هذا المتوسط 28 عاما و23 عاما

بالنسبة للرجال والنساء على التوالي. بينما يبلغ المتوسط العالمي 29 عاما بالنسبة للرجال و25 عاما بالنسبة للنساء.

الشكل 16.2: السن عند الزواج الأول، آخر سنة متوفرة، 2006-2014



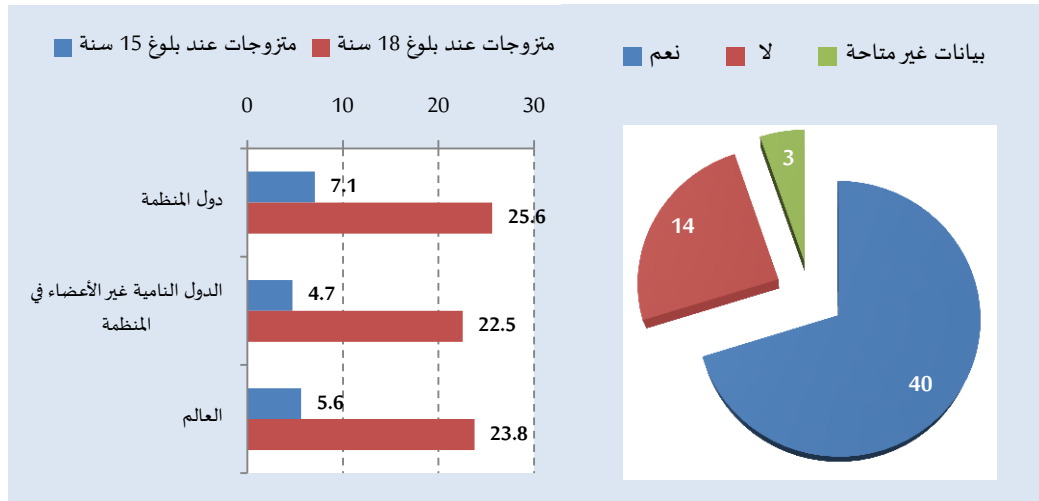
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على أرقام شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. ويشكل الزواج في سن مبكرة، والذي غالباً ما ينتج عنه حمل مبكر، مصدر خطر بالغ ليس فقط على الصحة البدنية والنفسية للأفراد، وبخاصة النساء منهم، وإنما كذلك على رفاه المؤسسة الأسرية ككل، نظراً لما قد ينتج عن الوضع من انعكاسات معرفية ونفسية وبدنية سلبية على عملية نمو الأطفال وحتى الشباب.

ويظهر لنا الشكل 17.2 (يمين) معدلات انتشار ظاهرة زواج الأطفال (لحالات الزواج تحت 15 و 18 سنة على حد سواء) في مجموعات البلدان خلال الفترة الممتدة بين عامي 2008 و2014. وتسجل دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى معدل من حيث انتشار الظاهرة، بحيث أن 7.1% من إجمالي حالات الزواج، في المتوسط، تحصل قبل بلوغ سن 15، و 25.6% منها تحصل قبل بلوغ سن 18. وبالمقابل، يبلغ المتوسط العالمي 5.6% بالنسبة لحالات الزواج تحت سن 15 و 23.8% لحالات الزواج قبل بلوغ 18 سنة من العمر. أما في باقي الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة، فيبدو أن الظاهرة أقل انتشاراً بالمقارنة مع الدول الأعضاء، وذلك بمعدلي 4.7% و 22.5% لحالي الزواج تحت 15 و 18 سنة على التوالي. وبخصوص التشريعات والسياسات، تفيد التقارير إلى أن 40 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر على قانون يحظر أو يلغي زواج الأطفال أو الزواج المبكر (الشكل 17.2

أدناه). وهذا يبرز أنه هناك دول أعضاء لا تزال بحاجة إلى إجراء تعديلات على قوانينها القائمة من أجل القضاء على زواج الأطفال أو الزواج المبكر.

وفي العديد من أجزاء العالم النامي، وبخاصة في المناطق الريفية، تتزوج البنات بعد بلوغهن بفترة قصيرة ويتوقع منهن الإنجاب مباشرة بعد ذلك. ويبرز الشكل 18.2 معدل خصوبة المراهقات (AFR) والذي يعكس عدد الولادات لكل 1000 امرأة المتراوحه أعمارهن بين 15 و 19 سنة. وقد تراجع متوسط هذا المعدل من 94 في عام 1990 إلى 68.8 في 2015 في دول منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، يظل هذا الرقم أعلى بالمقارنة مع المتوسط العالمي لعام 2015 البالغ 44.4. وفي هذا الصدد، فإن الفتيات في دول المنظمة تحت ضغط عال نسبيا فيما يخص الخصوبة، وهذا ما يمنعهن من استثمار مرحلة شباهن في تنميتهم الذاتية.

الشكل 17.2: زواج الأطفال (%) 2008-2014 (يسار) وعدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تعمل بقانون يحظر أو يلغي زواج الأطفال أو الزواج المبكر، 2015 (يمين)



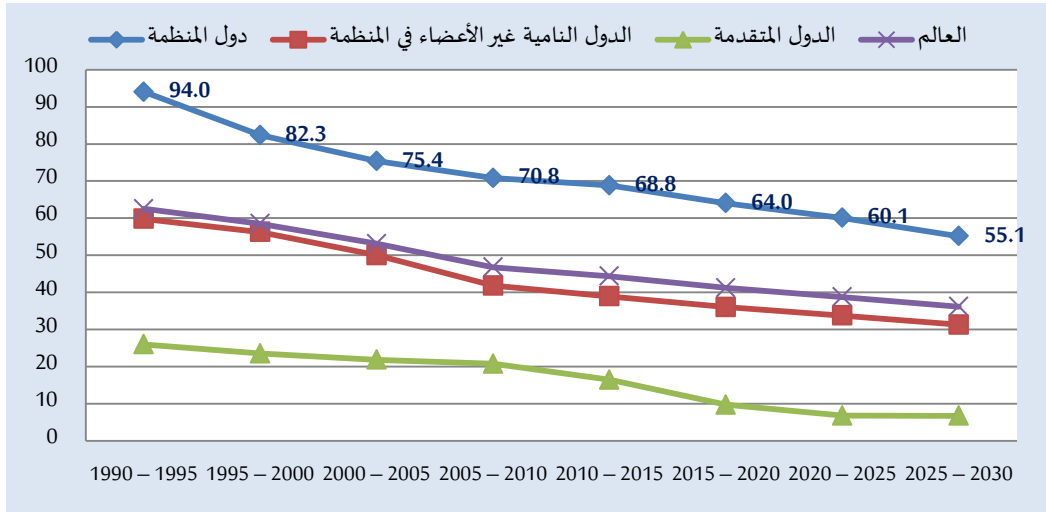
المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى أرقام قاعدة البيانات العالمية لليونيسيف، 2016، بناءً على المسوح الديمغرافية والصحية والمسوح العنقودية متعددة المؤشرات ومسوح أخرى نموذجية على الصعيد الوطني، ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

### 3.3.2 الصحة النفسية والشباب

يقع الشباب أكثر عرضة لعدد من حالات الأمراض النفسية خلال انتقالهم من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ (Kessler et al, 2005)، ولهذه الحالات آثار سلبية على تنمية الشباب وجودة حياتهم وقدرتهم على المشاركة الفعالة في مجتمعاتهم (Fisher and de Mello, 2011).

ولهذا فإن وضع سياسات وخطط وسن تشريعات لتحسين وضع قطاع الصحة النفسية، وتخصيص الموارد اللازمة لإنشاء مرافق خاصة به، وبناء قدرات الموارد البشرية في هذا المجال، وتوفير خدمات الصحة النفسية للشباب الذين هم بحاجة إليها من المسائل التي تكتسي أهمية بالغة وجب على صناع القرار العمل عليها.

**الشكل 18.2:** معدل خصوبة المراهقات (الولادات لكل امرأة المتراوحة أعمارهن بين 15 و19 عاماً)

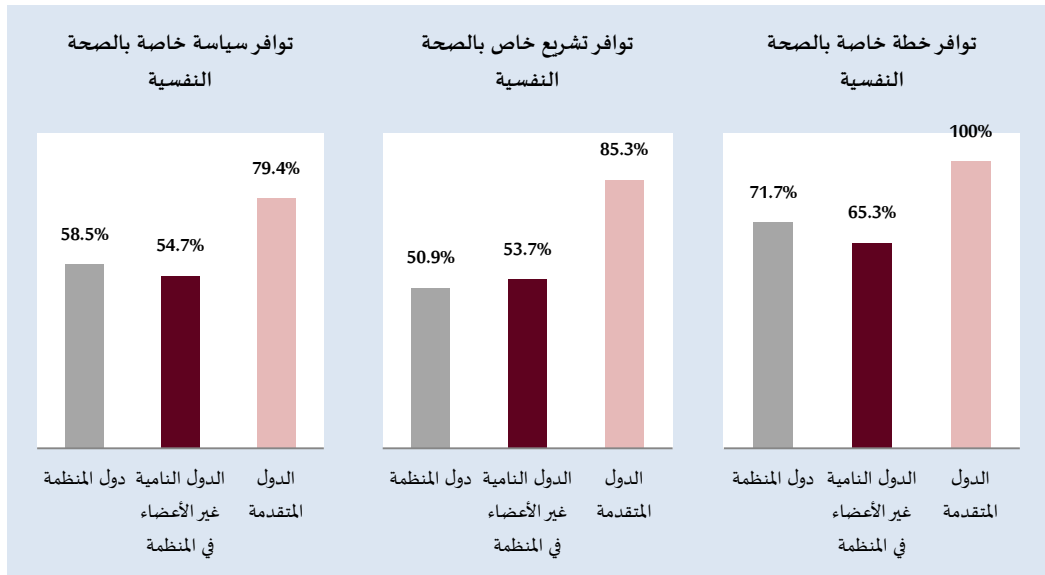


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على أرقام شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة.

### 1.3.3.2 وضع السياسات والموارد البشرية والخدمات ذات الصلة بالصحة النفسية

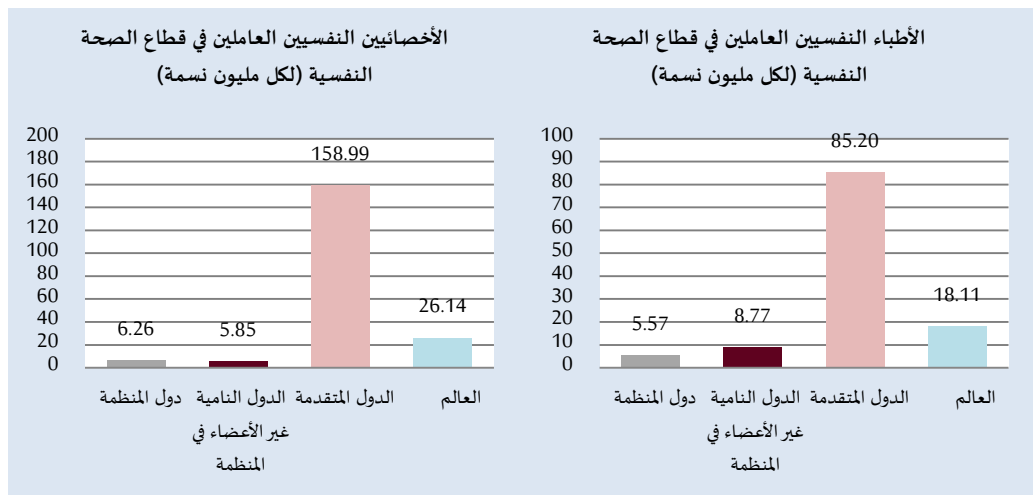
هناك في 58% من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سياسات خاصة بالصحة النفسية، وهذه النسبة تضاهي لحد ما معدل الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة البالغ 58.5%، ولكنها لا ترقى بأي شكل من الأشكال لمستوى الدول المتقدمة التي لديها سياسات خاصة بالصحة النفسية بنسبة 100% (الشكل 19.2). وعلى نفس المنوال، هناك تشريعات خاصة بالصحة النفسية في 50.9% من الدول الأعضاء في المنظمة مقابل 53.7% من البلدان النامية غير الأعضاء و 100% من البلدان المتقدمة (الشكل 19.2). أما من حيث توافر خطط بشأن الصحة النفسية، فهي موجودة في 71.7% من الدول الأعضاء في المنظمة مقابل 65.3% من البلدان النامية غير الأعضاء و 100% من البلدان المتقدمة (الشكل 19.2). وما تكشف عنه هذه الأرقام هو أن أمام دول المنظمة عمل كبير للقيام به لتحسين وضع الصحة النفسية من خلال التدخلات المناسبة في مجال السياسات العامة ذات الصلة.

الشكل 19.2: توافر السياسات والتشريعات والخطط الخاصة بالصحة النفسية، 2011



المصدر: منظمة الصحة العالمية، 2011. البيانات متاحة لما مجموعه 179 بلدا، 53 منها دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الشكل 20.2: عدد الموظفين في مجال الصحة النفسية لكل مليون نسمة



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على أرقام منظمة الصحة العالمية، 2014.

وفي الشكل 20.2 عرض لأعداد علماء النفس والأطباء النفسيين العاملين في قطاع الصحة النفسية. وكما هو مبين في الشكل، يبلغ عدد علماء النفس (لكل مليون نسمة) 6.26 في دول في المنظمة، وهو رقم يزيد نسبيا عن متوسط 5.85 المسجل في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة. لكن بالمقابل،



يقبل متوسط عدد الأطباء النفسيين (لكل مليون نسمة) في مجموعة دول المنظمة (5.57) عن المتوسط في البلدان النامية غير الأعضاء (8.77). وعموماً، فإن الأرقام المسجلة في كلتا المجموعتين من حيث عدد علماء النفس و الأطباء النفسيين لا تزال دون مستوى المتوسطات العالمية.

### 2.3.3.2 الصحة النفسية للشباب والصراعات

إن هشاشة وضع كل من السياسات والموارد البشرية والخدمات المتعلقة بالصحة النفسية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقلل من فرص الشباب للاستفادة من التأهيل والإدماج الاجتماعي، وهذا ما يؤدي بدوره إلى أخطار بنيوية وسلوكية قد تدفع بهم إلى تعاطي المواد المخدرة أو الانخراط في سلوكيات غير مسؤولة أو أعمال عنف (Patel et al., 2007). وكنتيجة لذلك، ينتهي المطاف بفئة كبيرة من الذين يعانون منهم من مشاكل مرتبطة بالصحة النفسية إلى خرق القوانين، وقد يترتب عن ذلك قضاء زهرة عمرهم في عتبات السجن (Glaser et al., 2001).

وبسبب عوامل لها ارتباط بالثقافة والأعراف الاجتماعية، فإن العديد من الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة يزعون إلى التعبير عن مشاكلهم النفسية كونها مجرد أعراض جسدية ولا تدخل في إطار الأمراض النفسية. والغاية وراء ذلك في الغالب هي تجنب الوصمة المرتبطة بالعلة النفسية، لكن نظراً للافتقار إلى ما يكفي من الخدمات المتعلقة بالصحة النفسية في الدول الأعضاء فإن مسألة الوصمة لا تزداد إلا سوءاً. وفي مثل هذه الحالة، تنشأ حلقة مفرغة، بحيث أن الوصمة تخلق حواجزاً أمام تقديم خدمات الصحة النفسية للشباب، علماً بأن عدم توفير ما يلزم من هذه الخدمات على نحو كاف للشباب يؤدي إلى استفحال مشكلة الوصمة.

ويعتبر التعرض للحرب والنزاعات واحداً من أكبر عوامل الخطر المسببة لاضطراب الكرب التالي للرضح (PTSD) وحالات الصحة النفسية الأخرى بين المراهقين (Attanayake et al. 2009; Barenbaum et al., 2004). وتتراوح معدلات حالات اضطراب الكرب التالي للرضح في صفوف الأطفال والمراهقين جراء الصراعات المسلحة (بما في ذلك اللاجئين والنازحين) بين 25 في المائة و75 في المائة حسب الدراسات (Dyregrov and Yule, 2006). وزيادة على ذلك، غالباً ما تكون معدلات المراضة والوفيات لدى الأطفال والمراهقين في مناطق النزاعات أعلى بكثير مقارنةً بالبالغين (Attanayake et al., 2009; Bellamy, 2005).

وعلى الجانب الإيجابي، يحظى الشباب الذين يعيشون في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بفرصة التمتع بحالة نفسية سليمة وقوية ولو كانوا في مناطق صراع، وذلك بفضل تعاليم الدين الإسلامي. ففي دول المنظمة، يعتبر جل المواطنين فيها أنفسهم متدينين، وهذه الحقيقة أبرزتها نتائج استطلاع الرأي العالمي لمؤسسة غالوب (2010) الذي عبر من خلاله حوالي 90% من الراشدين المقيمين في دول المنظمة عن كون الدين جزءاً مهماً من حياتهم اليومية (Crabtree, 2010). وإضافة إلى ذلك، لتعاليم الإسلام آثار إيجابية على سلوكيات ومواقف الشباب لأنها تقيمهم من إلحاق الأذى بالذات. فالعامل الديني والروحاني يدخل ضمن المصادر المهمة للأثر التنموي (Benson et al., 2003). كما تؤكد عدة دراسات على أن الدين بمثابة حاجز رادع للسلوكيات الطائشة وفي نفس الوقت دعامة للمواقف والسلوكيات الإيجابية في صفوف الشباب (Donahue & Benson 1995).

#### 4.3.2 اعتماد الشباب على التبغ والمشروبات الكحولية والمخدرات والتكنولوجيا

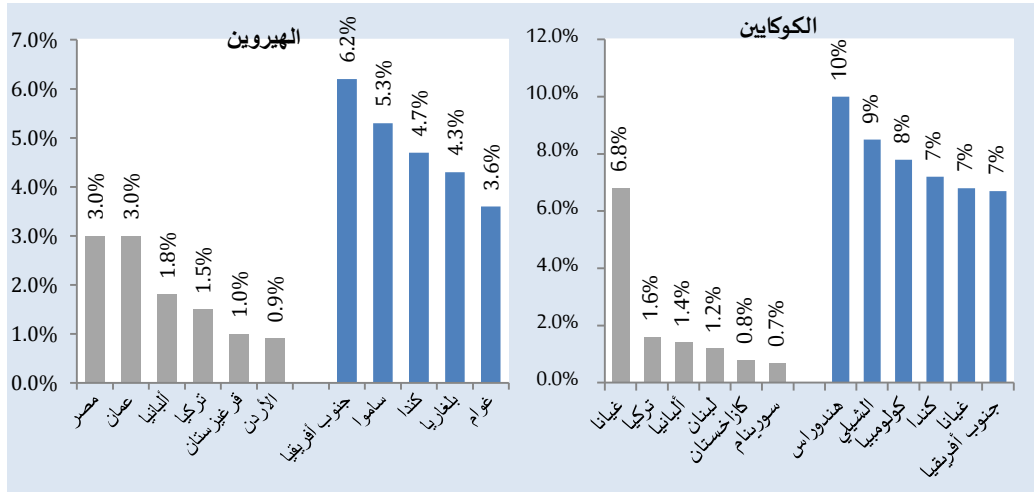
##### 1.4.2.2 المشروبات الكحولية

هناك بيانات محدودة عن استهلاك الكحول بين الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بحيث أن 26.1% منها هي التي تجري مسوحاً وطنية حول استهلاك الكحول في صفوف الشباب، مقارنة بـ 67% من الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة، و 100% من الدول المتقدمة (سيسرك، 2016). ومع ذلك، يمكن الافتراض بأن معدل استهلاك الشباب للكحول في دول المنظمة منخفض مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى، وهذا يعزى بالأساس إلى كون التعاطي للخمر انحرافاً عن تعاليم القرآن الكريم والإسلام، فضلاً عن كونه عملاً منبوذاً من الناحية الاجتماعية في عدد من الدول الأعضاء وبشكل وصمة عار تلاحق المستهلك للخمر. وتدعم النتائج التي توصلت إليها منظمة الصحة العالمية هذا الافتراض وتفيد بأن "بلدان أوروبا الشرقية تسجل أعلى معدلات الاستهلاك، حيث يتراوح استهلاك الفرد من البالغين فيها بين 15 إلى 21 لتراً في السنة، بينما يعتبر أدنى المعدلات هو المسجل في شمال أفريقيا وشرق المتوسط وجنوب وسط وآسيا، وجنوب شرق آسيا، والجزر الإندونيسية حيث يمتنع غالبية السكان عن تناول المشروبات الكحولية (منظمة الصحة العالمية، 2010)".

### 2.4.2.2 المخدرات

لأسباب دينية واجتماعية، يعتبر تناول المخدرات غير المشروعة بين الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي محدودا بالمقارنة مع العديد من البلدان النامية والمتقدمة الأخرى كما هو موضح في الشكل 21.2، لكن رغم ذلك يجب عليها مراقبة ذلك عن كثب. فمعظم دول المنظمة تتمتع بنسب عالية من الفئات الشابة من السكان والذين يواجهون تحديات جمّة في حياتهم اليومية، وهذا الأمر قد يسفر عن ارتفاع معدلات التعاطي للمخدرات في صفوف هؤلاء الشباب. وهذا القلق لا ينبع من فراغ، وإنما خير ما يؤيده هو حالي ترامادول في مصر وغزة وبونزاي في تركيا (Fawzui, 2011).

الشكل 21.2: تعاطي المخدرات بين الشباب (% كل من جرب)، 2014 أو أحدث البيانات

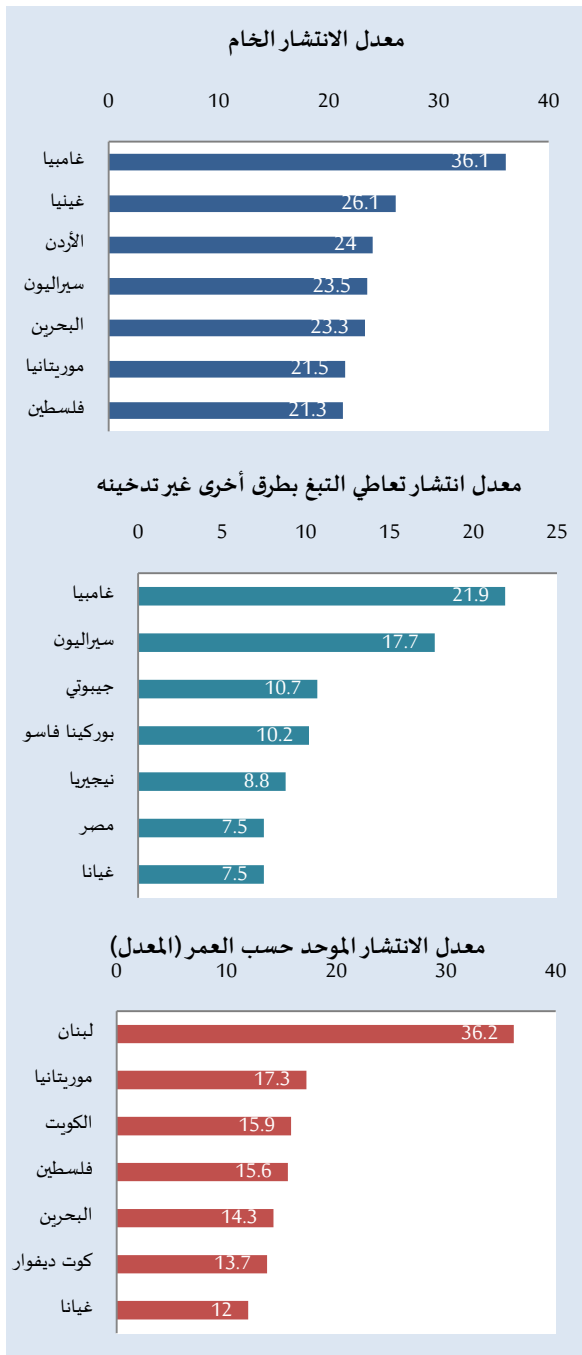


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على مجموعة بيانات منظمة الصحة العالمية.

### 3.4.2.2 التبغ

تشمل العواقب الصحية القصيرة الأجل للتدخين في صفوف الشباب آثار تنفسية وغير تنفسية، والإدمان على النيكوتين، وما يرتبط بذلك من مخاطر تعاطي أنواع أخرى من المخدرات. وبالمقابل، تتفاقم العواقب الصحية طويلة الأجل على المدخنين من الشباب كون معظم الشباب الذين يدخنون بانتظام غالبا ما يستمرون في التدخين عند تقدمهم في السن (مراكز مكافحة الأمراض واتقائها، 1994). وقد قدر معدل استهلاك منتجات التبغ في صفوف الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 14.7%، وهو رقم أعلى بقليل من المتوسط العالمي البالغ 14.3% (سيسرك، 2016)

الشكل 22.2: دول المنظمة السبعة ذات أعلى معدلات استهلاك الشباب لمنتجات التبغ (%)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على تقرير منظمة الصحة العالمية عن وباء التبغ العالمي 2015

. وكما هو مبين في الشكل 22.2، فإن معدلات وباء استخدام منتجات التبغ بين الشباب متباينة بين الدول الأعضاء، بحيث تشير البيانات المتاحة حول دول المنظمة أن غامبيا تحظى بأعلى معدل لانتشار التدخين (36.1%)، وكذلك أعلى معدل لانتشار تعاطي التبغ بطرق أخرى غير تدخينه (21.9%) في صفوف الشباب. ومن حيث معدل الانتشار المعدل، فقد تربعت لبنان على رأس القائمة بمعدل 36.2%.

ووفقاً لسييسرك (2016a)، فإن 16% فقط من الدول الأعضاء في المنظمة هي التي لديها سياسات كاملة لرصد استخدام التبغ، و 21.4% منها فقط من لديها سياسات كاملة لحماية الأفراد من دخانه، بينما تتوفر 8.9% منها فقط على سياسات كاملة لتقديم الدعم للراغبين في الإقلاع عن تعاطيه. ولذلك، فإن غالبية الدول الأعضاء بحاجة لإجراء مراجعة شاملة لسياساتها القائمة للتقليص بشكل فعال من حجم التعاطي للتبغ بين الشباب والكبار على حد سواء.

#### 5.4.2.2 التكنولوجيا

في الوقت الذي توفر فيه وسائل التكنولوجيا الحديثة (كالإنترنت والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية) فرصة للشباب للتعلم والتواصل

والترفيه وتنمية المهارات، إلا أنها قد تفضي كذلك إلى إدمان التكنولوجيا الذي يعد حالة من التعلق السلوكي بالوسائل التكنولوجية عوضاً عن التعامل مع اهتمامات الحياة اليومية (Young & de Abreu, 2010). وقد يؤدي الإفراط في استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة هذه إلى الإدمان بما يشبه السلوك المرتبط بإدمان المخدرات أو الكحوليات (Byun et al., 2008).

ليس هناك في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلا القدر القليل من الدراسات التي تتناول موضوع إدمان الشباب على التكنولوجيا. فعلى سبيل المثال، كشفت دراسة أن الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة يقضون ما متوسطه 9.9 ساعات يومياً على وسائل التكنولوجيا، وهو ما يفوق عدد ساعات نومهم. ووجدت نفس الدراسة أن الوقت الذي يقضيه الشباب في تصفح الإنترنت يعادل ما يقضونه عند ممارستهم لأنشطة أخرى من قراءة للمجلات والصحف والكتب مجتمعة (Walters et al., 2005). كما كشفت دراسة أخرى أن 40% من الشباب المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة مدمنون على استخدام التكنولوجيا، حيث يقضون ما يقرب من 10 ساعات يومياً على وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها (Hashem & Smith, 2010).

ويكمن التحدي الذي تفرضه وسائل التكنولوجيا الحديثة هذه على دول المنظمة في ضمان أن يستخدم الشباب هذه الوسائل استخداماً مسؤولاً ومثمراً. وهذا ما يمكن أن يتحقق من خلال ضمان إنشاء شراكات فعالة بين المؤسسات التعليمية والآباء والشباب، مما يؤدي إلى اكتساب الشباب لعادات صحية تتعلق باستخدامهم للتكنولوجيا.

### 5.3.2 توصيات سياساتية

1. بالرغم من التقدم الملحوظ خلال العقد الأخيرين، لا يزال يتعين على الملايين من الشباب في دول المنظمة أن يواجهوا نقص وسوء التغذية منذ نعومة أظفارهم الناجمين عن الفقر وندرة الحصول على الغذاء والتزود بالبروتينات إلى جانب خبرة الوالدين المحدودة بشأن الممارسات الغذائية. لذلك يتعين على صانعي السياسات في الدول الأعضاء التكثيف من جهودهم الرامية إلى الحد من الممارسات التي تفضي إلى نقص التغذية وسوءها، وذلك عبر تأهيل الآباء وتزويدهم بمصادر الفيتامينات والبروتينات اللازمة لنمو الأطفال والشباب.
2. لا تقتصر مشاكل الشباب المتعلقة بالتغذية على نقص وسوء التغذية فحسب، بل تشمل أيضاً حالات فرط الوزن والسمنة في مرحلي الطفولة والشباب التي هي في ازدياد مستمر

- على الصعيد العالمي، لا سيما في العالم النامي بما في ذلك دول المنظمة. وبالنظر إلى العواقب الصحية الوخيمة التي يتسبب بها فرط الوزن والسمنة على الشباب والأطفال كالإصابة بأمراض القلب والشرايين والسكري والعديد من أنواع السرطانات، فإنه يتعين على الدول الأعضاء وضع سياسات فعالة كفيلة بتعزيز النظم الغذائية الصحية وتشجيع زيادة النشاط البدني وتنظيم الصناعات الغذائية من أجل أن يتمتع الشباب بصحة جيدة.
3. إن محدودية توفر خدمات الصحة النفسية وممتنهما، ومحدودية معرفة الآباء باحتياجات الشباب، وارتفاع في عدد مواطن الصراعات، وزيادة معدلات البطالة كلها عوامل مساهمة في زيادة حدة الضغوط على صحة الشباب النفسية في الدول الأعضاء، وهو ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع أعداد الشباب الذين يلقون بأنفسهم في عالم التعاطي المفرط للمخدرات والمعاناة من ويلات الإدمان. ومن هنا تبرز الحاجة إلى سياسات وتشريعات وخطط محددة الأهداف تستهدف الشباب في الدول الأعضاء بقصد معالجة مشاكلهم المتعلقة بالصحة النفسية. كما ينبغي أيضا تخصيص موارد كافية بشكل فعال لتطوير المرافق الخاصة بالصحة النفسية وخدماتها وتنمية رأس المال البشري كما ونوعا.
4. يُعد فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) مرضا خطيرا ذا أثر سلبي على حياة الشباب والمتقدمين في السن الذين يقيمون في دول المنظمة، لا سيما منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. ولم يتمكن ما مجموعه 28 من البلدان الأعضاء من الحد من معدل انتشار مرض الإيدز ما بين عامي 1990 و 2014، في حين تمكنت ثلاث دول أعضاء هي مالي وأوغندا وبوركينا فاسو من تسجيل انخفاض في معدل انتشار المرض بالمقارنة مع متوسط القيم الخاصة بها عام 1990 (سيسرك، 2016b). وعلى وجه التحديد، فإن معرفة الشباب في العديد من الدول الأعضاء بشأن الصحة الإنجابية والتدابير الوقائية الخاصة بها محدودة. لذلك فإن الشباب المقيمين في دول المنظمة بحاجة إلى تأهيل جيد في ما يتعلق بالتدابير والسبل الوقائية التي تضمن حماية صحتهم من الأمراض المعدية كالإيدز والزهري.
5. من أجل حماية الشباب من الأمراض والإدمان وتوفير رعاية صحية أفضل لهم، يتعين على دول المنظمة تخصيص مزيد من الموارد لتمويل الاستثمارات في مجال الصحة، ابتداء من المنشآت الصحية وانتهاء بالمراكز الوطنية لإعادة تأهيل الشباب. كما أنه من المهم مكافحة استهلاك التبغ من خلال التنفيذ الكامل لتدابير برنامج السياسات الست (MPOWER)

سياسات رصد تعاطي التبغ والوقاية منه، وحماية الناس من دخانه، وتوفير المساعدة على الإقلاع عنه، والتحذير من مخاطره، وفرض حظر على الإعلان عنه والترويج له، وزيادة الضرائب المفروضة عليه) التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بقصد القضاء على استهلاك منتجات التبغ في صفوف الشباب. ومن المنوط بالدول الأعضاء أخذ التدابير الرامية إلى الحد من الطلب على التبغ والكحوليات والمخدرات، لا سيما من خلال تعزيز الشراكات بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع. ومن ناحية أخرى، فإنه من الضروري زيادة عمليات التنسيق بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي تنشط في مجال إعادة تأهيل الشباب المدمنين، سعياً لتعزيز نطاق خدمات إعادة التأهيل وفعاليتها.

6. من شأن إذكاء الوعي في المجتمع بخصوص القضايا التي تهدد صحة الشباب أن يزيد من فعالية السياسات، وبالتالي فإنه من المجدي تنظيم حملات توعية عامة واسعة النطاق. وفيما يتعلق بتعزيز الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا في أوساط الشباب، فإنه يتحتم رفع مستوى التعاون بين المؤسسات الوطنية المختلفة. فعلى سبيل المثال، قد يتعين على وزارة التعليم أن تعمل عن كثب مع وزارة الصحة عند إدراج مواضيع حول الآثار السلبية لإدمان التكنولوجيا في المناهج الدراسية.

## 4.2 التحديات السياسية

تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اضطرابات كبيرة، تزداد خطورتها إزاء النمو السريع والتحديات المتزايدة التي تهدد الأمن والوثام الاجتماعي. وبينما يجسد الشباب إمكانيات كبيرة في حل الأزمات وتعزيز نمو وازدهار بلدانهم، يبقى التحدي الكبير في إشراك الشباب على نحو هادف كفاعلين نشيطين في بناء المستقبل.

### 1.4.2 المشاركة السياسية والمشاركة المدنية

في الوقت الذي يشهد فيه الوعي السياسي تطوراً كبيراً في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإن الدور الذي تلعبه الحركات الشعبية الإقليمية والصراعات قد أسهم في فك الارتباط بالحكومات والمؤسسات السياسية والاستهتار بها. وهذا الأمر مستفحل في صفوف شباب هذا العصر على وجه التخصيص ويعتبر إشكالا مستعصيا، بحيث أنه يولد لديهم شعوراً باللامبالاة ويمنعهم من

المشاركة بنشاط في تحقيق مطامحهم المستقبلية. وفي هذا الصدد، يشكل انعدام الثقة وانخفاض المشاركة السياسية أيضا عائقا أمام تنمية الثقافة السياسية وتعزيز الخبرة الديمقراطية في البلدان.

وفي معظم قياسات المشاركة السياسية التقليدية، يبدو أن النشاط بين الشباب منخفض بالمقارنة مع الفئات العمرية الأخرى. وسيسعى هذا القسم إلى تحديد السبل الكفيلة بإيجاد روابط بين الشباب والحوكمة والمؤسسات والأحزاب وهيئات المجتمع المدني. وينبع هذا من الفرضية الجارية التي مفادها أن الشباب غير مباليين ولا مكترئين أساسا بالسياسة. ويتضح ذلك بجلاء في ثقافات المشاركة المدنية في جميع أنحاء العالم، حيث مستويات مشاركة المجتمع المدني من خلال العمل التطوعي في استمرار مرتفع بالمقارنة مع المشاركة السياسية، مما يعكس وجود إرادة للمشاركة ولكن يعيقها النقص في إمكانية الوصول واستغلالها. وفي هذا الصدد، يعد تعزيز المشاركة المدنية ذات جذور سياسية أكثر عمقا هدفا عمليا يمكن تحقيقه في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

والسؤال الرئيسي المطروح هنا هو كيف يمكن لشرائح الشباب في المجتمع أن تشارك مشاركة سياسية ومدنية بناءة؟ والجواب الظاهر هو من خلال الإصلاح المؤسسي الاستراتيجي والقفزات والتحسينات النوعية على مستوى محو الأمية السياسية وتعزيز الثقافة السياسية، وخلق تحول كبير في تصور الشباب والمواقف الصادرة تجاههم من قبل الفئات الاجتماعية الأكبر سنا. لن نُؤكد أي من الأفكار الواردة في هذا القسم، بأن الشباب منخرطين بشكل أفضل في المجتمع والسياسة، ولكن إن تم أخذها كحزمة سياساتية تطبيقية يمكن عندها إعادة تنشيط المشاركة السياسية للشباب ومواطنتهم بشكل كبير.

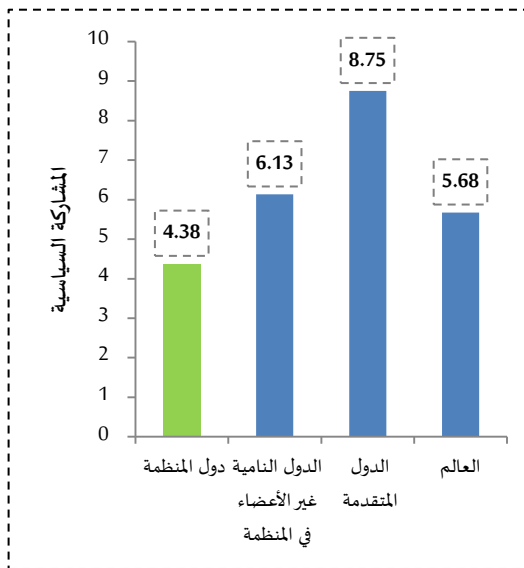
وفي الوقت الراهن، تتخلف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير عن مجموعات البلدان الأخرى، بنسبة مشاركة سياسية منخفضة نوعا ما. وسجلت هذه البلدان كمجموعة معدلا منخفضا من حيث مؤشر المشاركة السياسية بلغ 4.38 (أعلى درجة ممكنة هي 10) في حين سجلت الدول النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 6.13، والدول المتقدمة 8.75، فيما يبلغ المتوسط العالمي 5.68. ويمكن ملاحظة نفس الشيء أيضا عند تقييم مستوى الاندماج الاجتماعي والسياسي، بحيث يشير مؤشر الإدماج السياسي والاجتماعي للدول الأعضاء في المنظمة إلى تسجيل معدل منخفض بلغ 4.24، في حين بلغت نسبة الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة 5.29، والدول المتقدمة 7.84، فيما المتوسط العالمي هو 5.09 (الشكلين 23.2، 24.2). ونظرا لمحدودية البيانات،



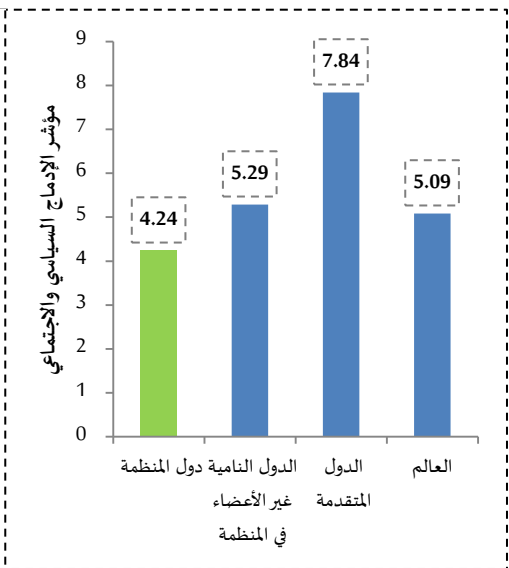
فإن الإحصاءات المقدمة ليست خاصة بالشباب. ومع ذلك، فإن المشاركة السياسية للشباب تقل عن متوسط معدلات المشاركة المجتمعية.

وفي هذا الصدد، هناك حاجة ملحة إلى معالجة مسألة انخفاض المشاركة والانخراط، نظرا للتداعيات الخطيرة التي تترتب عليها في مجالات أخرى مثل نزع الشرعية عن الدولة، وتطبيقات أقل فاعلية للحكومة والسياسات، وتخفيض النشاط الاقتصادي وريادة الأعمال، فضلا عن زيادة إمكانية التطرف العنيف.

الشكل 24.2: الإدماج السياسي والاجتماعي



الشكل 23.2: المشاركة السياسية



المصدر: حسابات موظفي سيسرك، مؤشر برتلسمان 2016.

#### 1.1.4.2 شباب ممكن

إن استمرار عزوف الشباب عن المشاركة السياسية يعود إلى انعدام الثقة في العملية السياسية والنظام السياسي. ولإعادة إشراك الشباب في الحوكمة والمشاركة السياسية، يجب على الجهات الحكومية الفاعلة أن تتفاعل مع الشباب بطريقة تؤكد من جديد على القيمة العملية السياسية. وفي هذا الصدد، تشمل الإجراءات قصيرة الأجل التي تقوم بها الجهات الفاعلة والمؤسسات السياسية التواصل ومخاطبة الشباب بشكل مباشر والاستماع إلى اهتماماتهم وزيارة مراكز التعليم العالي، واستخدام التكنولوجيا للتفاعل مع آراء الشباب واستخدام شبكة الإنترنت والشبكات الاجتماعية لتأسيس الحضور والملكية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للحكومات أن تشير بوضوح إلى الإجراءات المتعلقة باهتمامات الشباب. وبالخصوص، إعطاء أولوية للشباب في سياستهم، وتوفير إمكانية الولوج إلى تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالشباب للجميع، والأهم من ذلك كله الوفاء بالوعود المعطاة للشباب.

وبصفتهم مواطنين نشطين ومشاركين، يولد الشباب دينامية وتفاؤلاً جوهريين لرفاه المجتمع، خاصة بالنظر إلى التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجالات أخرى. في حين أن عزوف الشباب عن السياسة غير محبذ، إلا أن الشباب لم يعودوا حبيسي التشاؤم واليأس المفرط كما هو الأمر في صفوف بعض شرائح المجتمع الأكبر سناً، مما يتيح فرصة كبيرة لإعادة إدماج الشباب. وقد لا يعكس الشباب خبرة كبيرة في هذا المجال، إلا أنهم يمتلكون قبولاً فطرياً للتغيير والابتكار. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي ألا يكون نقص الخبرة أو التجربة مشكلاً وعائقاً. وبدلاً من ذلك، فإن قلة التجربة لدى الشباب هي نتيجة عدم وجود تعليم شامل للمواطنة يتيح لهم المشاركة السياسية ويعرض فرصها.

إن حساب التفاضل والتكامل المتجسد في هذا المنطق هو أن قلة الخبرة لدى الشباب تتيح فرص لتقديم وسائل وممارسات جديدة لمشاركة سياسية تعتمد على براءتهم. وفي ظل البيئات الداعمة، قد يحتفظ الشباب بالدافع والمثالية وغياب الشك في غرس دينامية كبيرة تساهم في تنمية الدول الأعضاء في المنظمة وإصلاح أحوالها.

#### 1.1.1.4.2 سن التصويت

قد يعمل تخفيض سن التصويت كطريقة مبدئية لإحياء اهتمام الشباب بسياسة بلدانهم. أو يكون مكملًا لأساليب بديلة أخرى، إلا أنه قد يكون غير كافٍ إذا ما تم تطبيقه لوحده.

وعلى الرغم من أنه يمكن خفض سن التصويت أن يسمح بزيادة عدد الناخبين الشباب، فإن السياسة تتأثر بعواقب ابتعاد الشباب عنها، والتي يمكن قياسها من المشاركة المنخفضة في الانتخابات عوض السبب الأصلي للقضية في حد ذاته. ولذلك، فإن خفض سن التصويت دون معالجة قضايا أخرى تمنع المشاركة السياسية للشباب سيؤدي في نهاية المطاف إلى اختلاف أقل مما هو مطلوب. وعلى نفس المنوال، فإن خفض سن التصويت في بيئة مواتية للمشاركة المدنية والمشاركة السياسية سيؤدي إلى تأثير أكبر.

وقد تتضمن القضايا الأصلية عدم الثقة، أو الشعور بأن صانعي السياسات لا ينظرون بجدية إلى شرائح الشباب في المجتمع، وينعكس ذلك في عدد السياسات العامة المتعلقة بالشباب التي يتم اتخاذها في مجال الإدارة الدورية. وعلاوة على ذلك، فإن الشعور العام بعدم إمكانية الوصول إلى صانعي القرار يزيد من تعقيد هذا الادعاء، بالإضافة إلى حقيقة قلة صانعي السياسات الشباب ليكونوا مثالا أو نقاط اتصال للمشاركة والتعاطف.

ويشير منظور بديل إلى أن خفض سن التصويت من خلال إصلاح قوانين الأهلية للتصويت سيغير من الوسائل التي يتفاعل فيها الحكام وصانعو السياسات مع الشباب، نظرا لزيادة تمثيل الشباب في الانتخابات. في حين ترد إمكانية صحة هذا الأمر إلى حد ما، فقد يتم تجاهل ما تبقى من السكان الشباب القادرين على التصويت وغير منخرطين في المجالين السياسي والمدني، مما يوحي بالعلاقة الوطيدة للقضية بالأسباب الجذرية للانسحاب السياسي والمدني. وبالتالي، يجب أن يكون عبء المشاركة هو التشجيع على المشاركة المستدامة مع التركيز على الجودة بدلا من المشاركة فقط، مع الحرص على معالجة القضايا التي تتبع اللامبالاة وعدم الاهتمام، بدلا من الأعراض فقط.

ومع ذلك، ينبغي أن يشمل التصويت أساليب مبتكرة للمشاركة كحد أدنى، من خلال توفير وسائل التصويت الآمن عن طريق البريد والهاتف وربما على شبكة الإنترنت، فضلا عن تمديد الانتخابات إلى ما بعد يوم واحد. وفي حين أن التصور التقليدي للتصويت هو أن الذين لا يرغبون في التصويت ليسوا جديرين بالتصويت، فإن جعل التصويت أسهل ولوجا لا ينحصر في جعل التصويت أسهل فقط، وإنما الاعتراف بأنه أصبح أكثر صعوبة بالنسبة لتجمعات سكانية محددة بالمقارنة مع غيرهم.

ومع أن توفير وسائل تصويت مبتكرة يمكن للشباب الولوج إليها قد يزيد من عدد الأصوات، فإنه لن يخلق الرغبة الكافية في المشاركة السياسية. وفي حين يمكن لمسألة استعداد الشباب للمشاركة أن تُحل تماما بمجرد جعل التصويت إلزاميا، فإن السياسة الناتجة عندها ستكون متطرفة إلى حد ما حتى لو طبقت فقط على الناخبين لأول مرة على أمل تأسيس هذه العادة.

وفي هذا الصدد، سيتوجب تقييم التصويت الإلزامي تحت ضوء احتمال تجريم شرائح كبيرة من السكان الشباب، ناهيك عن احتمال الاستياء والمزيد من الانسلاخ عندما يُجبرون على الاختيار بين خيارين سياسيين لا يدعمون أيا منهما. ومن شأن السماح بالامتناع عن التصويت في هذه الحالة أن يزيل تلك المشكلة المحددة، ولكن سيكون له نتيجة سلبية على الهدف الفعلي للانتخابات.

وعلى الرغم من التحديات التي يطرحها سن التصويت المنخفض، فإنه يظل مع ذلك أكثر موثاقاً لتشكيل عادات المشاركة ذات احتمالية ارتفاع المشاركة السياسية بين الجميع قبل أن يتجذر الحرمان من الحقوق أو أن تكبر فجوة العزوف. وعندما ننظر إلى حالات البلدان النامية التي طبقت فيها الأعمار الأدنى للتصويت، سنجد أن العزوف يحصل بسرعة إزاء عدم بذل صناعات القرار لجهود تُغيّر السلوك والمواقف تجاه الشباب (Barbosa et al, 2014). وفي هذا الصدد، فإن جعل سن التصويت أقل دون القيام بإصلاح الهيئات السياسية والحكومية لن يسفر عن نتائج مرضية من حيث المشاركة السياسية والمدنية المستدامة. ومع ذلك، فإن تطبيقه مع التغيير المؤسسي، والمواقف، يحمل إمكانات كبيرة.

وأخيراً، لا بد من إلقاء الضوء على طبيعة العزوف فيما يتعلق بالتصويت. ومن الناحية العلمية، توجد أدلة قليلة جداً تدعم الحجة القائلة بأن الشباب لا يهتمون بالمشاركة السياسية بالمقارنة مع الفئات العمرية الأخرى (Dermody et al., 2010; Hay, 2007). بدلاً من ذلك، من المرجح أن يشعر الشباب بالعجز عن القدرة على التغيير من خلال التصويت. وربما ينبع ذلك من ثقافة سياسية متدنية، أو عدم الوعي بوسائل ومنصات المشاركة من أجل التغيير.

#### 2.1.1.4.2 محو الأمية السياسية وتعليم المواطنة

يمكن فهم محو الأمية السياسية على أنها المعارف والقدرات اللازمة التي تمكن الفرد من المشاركة السياسية الفعالة. والتي تشمل الفهم الشامل لعمل الحكومة ووظائفها، والوعي ببنود جدول الأعمال المجتمعية الرئيسية، والقدرة على التفكير النقدي، وهي ضرورية لإجراء تقييم موضوعي مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف مناهج العمل والآراء وجداول الأعمال.

وتعتبر المدرسة أفضل مكان لمحو الأمية السياسية من عدة نواح. حيث يبدأ الأطفال باستيعاب المفاهيم السياسية في سن مبكرة. فمن خلال التركيز الشديد والتأكيد على العادات الديمقراطية في سن مبكرة، قد ينضج الشباب في بيئة تؤكد على المشاركة السياسية والمدنية البناءة والتي تحقق فوائد كبيرة للحكم واستقرار المجتمع في المستقبل.

وبالإضافة إلى ذلك، يغرس التعليم قيم التعدد الثقافي والتسامح والأخلاق والعدالة. ويشمل ذلك فهم وإدراك طبيعة السلطة والنفوذ، والانعكاسات السياسية للقرارات الصغيرة المتخذة، والتحديات التي

تواجه الديمقراطيات، ودور الحكم والمجتمع المدني، وأن المجتمع بطبيعته كائن معقد من المصالح المتضاربة.

وفي هذا الصدد، ينبغي للمؤسسات التعليمية أن تأخذ دورها الأساسي بكونها "مواقع للمواطنة"، مما يوفر تنمية التفكير النقدي وممارسة المشاركة البناءة من خلال النقاش القائم على الاحترام، واعتماد المجالس المدرسية والمجتمعية، وانتخاب ممثلي الطلاب. كما ينبغي أن تكون المدارس بمثابة مواقع للتسجيل الانتخابي للشباب، فضلا عن مراكز الاقتراع والتصويت لتعزيز الصلة بين التعليم ومستقبل الطالب كمواطن نموذجي ينخرط بشكل إيجابي مع المجتمع المحيط. وفي الوقت الذي يعد فيه توفير وسائل للانخراط في العمل السياسي والمشاركة من خلال المدارس أمرا هاما، لا تزال هناك حاجة لضمان أن المشاركة السياسية المنخفضة ليست نتيجة لافتقار الشباب إلى أهلية التصويت. ومن الضروري نقل مبادرة التسجيل الانتخابي إلى المؤسسات التعليمية. لا سيما بالنظر إلى البيئة الداعمة التي يمكن العثور عليها داخل المدارس والبيئات المحيطة.

ويمكن تعزيز التسجيل بهذا الخصوص من خلال إصدار المواد الإعلامية للمعلمين، واستخدام آباء المتطوعين لتسهيل التسجيل. غير أن عنصر التطوع يشكل مشكلة. حيث أنه لا يستطيع ضمان تزويد جميع المدارس بمتطوعين لخدمة التسجيل، أو أن جميع المعلمين قد يدعمون مثل هذه المبادرة. وفي هذا الصدد، هناك الكثير مما يمكن قوله عن التسجيل الانتخابي الإلزامي في المدارس والجامعات، على غرار الطابع الإلزامي من شهادة الميلاد أو الزواج. يمكن تنفيذ التسجيل الإلزامي مرة واحدة خلال مراحل تعليمية دورية متفاوتة وذلك للحد من استياء الشباب، ولو فقط لغرس عادة المشاركة هذه. ويمكن استكمال ذلك من خلال الأنظمة الإلكترونية للتسجيل لضمان سهولة الولوج.

ولا شك في أن تعليم المواطنة ضروري للنمو المدني في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مع إمكانية التصدي مباشرة للتحديات المجتمعية قبل أن تصبح قضية، بما في ذلك مجموعة واسعة من المشاكل الاجتماعية، وإمكانية التطرف، وعادات الحوار غير العنيف، والأهم من ذلك الوعي بآليات التغيير، التي قد يشعر الشباب من خلالها بأنهم يميلون إلى استخدام العنف لتحقيق التغيير الذي يرغبون فيه.

وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يسعى تعليم المواطنة بجدية إلى إصلاح المناهج الدراسية لزيادة الإلمام بالسياسة، ودعم المسؤولية الاجتماعية، وربط الحقوق والواجبات والمواطنة النشطة بوسائل المشاركة السياسية. وبدون وجود سياسة أو دراسات اجتماعية مكرسة، ينبغي أن يكون تضمين

مواضيع المواطنة في الأولويات، مكرسة لمواجهة المستويات المنخفضة جداً من محو الأمية السياسية، وإشراك الشباب في الشعور بأنهم أصحاب مصلحة في مجتمعاتهم والمجتمعات المحلية، مع الالتزام بواجباتهم تجاه المشاركة المدنية.

ومع ذلك، يجب التمييز بين المشاركة المدنية، وتعليمها، ومحو الأمية السياسية. يُؤمل أحياناً أن يتطور التعليم في المشاركة المدنية ليصبح مشاركة مدنية كبيرة، ولكنه لا يعالج قضايا المشاركة في الحياة السياسية ليقف فوق الآمال المعهودة بأن يتطور النشاط المدني أو يتغير إلى نشاط سياسي. حتى الآن، لا يوجد دليل يربط بين تعليم المشاركة المدنية وزيادة المشاركة السياسية. يمكن لهذا أن يؤكد على الدور الأساسي لمحو الأمية السياسية التكميلية في مثل هذه الأوساط التعليمية.

إن فوائد تعليم المواطنة قائمة على أسس سليمة، ومع ذلك، فقد ثبت أن لها آثاراً طويلة الأجل على المشاركة الاجتماعية والسياسية، وتوفر المهارات اللازمة في مختلف التخصصات وأماكن العمل (Circle, 2013). ويرتبط الشباب ذوو المعرفة المدنية ارتباطاً واضحاً بالمشاركة السياسية الجارية والمخطط لها (Schulz, 2010). يتم تطوير الوعي والمعرفة المدنية في المقام الأول من خلال معالجة القضايا المجتمعية الرئيسية ومناقشتها بشكل جماعي، والمساعدة في تطوير التفكير النقدي والتعاون والخطابات.

#### 3.1.1.4.2 التعليم العالي

في حين أن المشاركة السياسية للشباب لا تزال عنصراً ضرورياً من عناصر التخطيط الإنمائي والتطور في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإن هناك ما يدعو إلى القلق البالغ بشأن خفض المشاركة السياسية والمدنية للشباب. وكما ذكر سابقاً، على الرغم من تهميش قضايا سياسات الشباب والتحديات الكبيرة في مجال التوظيف، فإن الشباب لا يقفون موقف اللامبالاة بالسياسة، ولكنهم يفتقرون إلى إمكانية الوصول التي تتوافق مع أنماطهم المفضلة من المشاركة السياسية والمدنية.

وعند اختيار أشكال بديلة من المشاركة السياسية مقارنة بالمشاركة التقليدية، يكون الشباب في الواقع مسؤولين عن توسيع نطاق المشاركة السياسية والتعبير. وفي الوقت الذي يمكن أن يكون فيه هذا الأمر إيجابياً بطبيعته، فإن المسافة المتنامية بين الشباب والمؤسسات السياسية تؤثر سلباً على عملية التحول الاجتماعية السياسية، (Flanagan et al. 2012). ولسد الثغرة، أصبحت مؤسسات

التعليم العالي أكثر أهمية من ذي قبل في تشكيل وتحديد المواقف العامة تجاه المشاركة المدنية والسياسية.

وعلاوة على ذلك، فإن الصلة بين محو الأمية السياسية وتعزيز المشاركة السياسية والمدنية مثبتة إحصائياً من خلال دراسة علمية دقيقة (Tonge, Mycock and Jeffrey, 2012; Whiteley, 2012). وتعتبر التربية على المواطنة في هذا السياق أمراً حاسماً لربط الشباب بالمؤسسات السياسية، وجعل المجموعة المشتركة من الشباب بصحة أفضل. وكما أوضحنا من قبل، سيتم تأسيس محو الأمية السياسية من خلال توفير المفاهيم السياسية، العمليات والمؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، وتطوير التفكير النقدي وفن الخطابة، وكلاهما ضروري للمشاركة المدنية والسياسية، وتنمية القيم المطلوبة التي ينظر إليها على أنها ضرورية في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

مراكز التعليم العالي هي حجر الأساس لعملية التعليم من أجل التنشئة الاجتماعية. وبالنظر إلى إمكانية قيام الجامعات والكليات بدور حاسم في هذا الصدد، ينبغي ألا تقتصر المبادرات على الخدمة المدنية والمجتمعية أو الفاعلية الرمزية. وبدلاً من ذلك، ستكون الدورة التعليمية الرسمية مثالية بالنظر إلى أوجه التفاوت في محو الأمية السياسية عبر التخصصات حتى في مراحل التعليم العالي. ويمكن أن تشمل الجهود تنسيق التدريب الداخلي للمشاركة المدنية والمشاريع والفرص الموجهة نحو المجتمعات المحلية إلى جانب دراسة رسمية على شكل التحالفات الجامعية. وهذا يتطلب الاعتراف بالجامعات وأدوارها الأساسية كمراكز للمعرفة العملية، فضلاً عن المساهمة في المجتمع والصالح العام.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تبدأ الجامعات من خلال زيادة مشاركتها في توسيع نطاق بصماتها الاجتماعية والاعتراف الرسمي بالمشاركة المدنية للطلاب كجزء من رحلتها التعليمية. ولا بد من القول أن الغياب الحالي للتعليم الرسمي للمواطنة على جميع مستويات الإنجاز التعليمي يشكل فرصة ضائعة هامة.

وفي نهاية المطاف، ينبغي أن يتم تحديد المواطنة على أنها مورد اجتماعي قيم ومهارات ضرورية لجلب جهود الكفاءات الأخرى ذات الصلة والموجهة. ولذلك، ينبغي إعطاء الأولوية للمشاركة السياسية والمدنية والدعوة إليها، مع الاعتراف بإتمام برامج المواطنة، والقدرة على دعم الموظفين لإرشادهم.

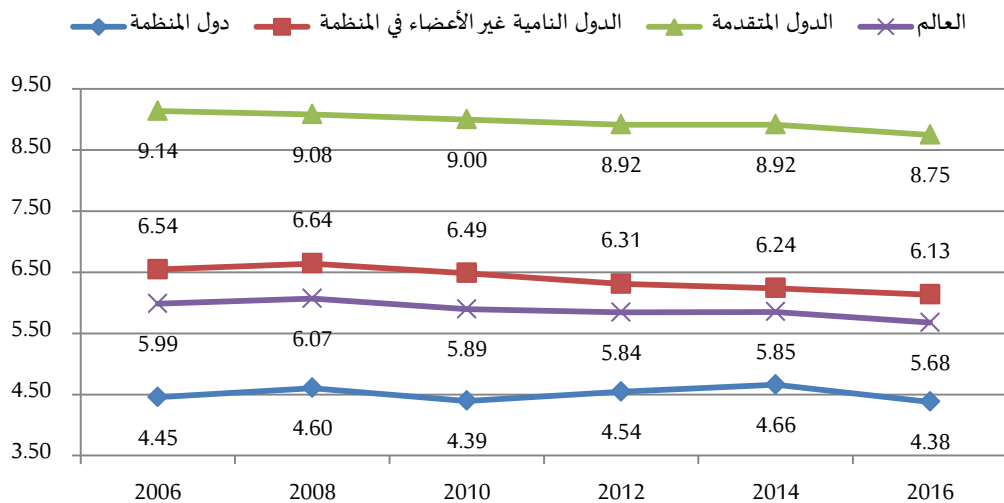
ولتحقيق ذلك، يجب التشديد على القيادة وتنظيم المشاركة، وربطها بمناقشات عميقة ومناقشات بشأن سياقات أكبر لاتخاذ إجراءات محددة.

#### 4.1.1.4.2 العزوف عن السياسة

هناك اتجاه عالمي يشير إلى وجود فجوة متزايدة بعمق بين المواطنين والسياسات والمؤسسات الديمقراطية (Norris, 2011). وكما هو مبين في الشكل 25.2، فإن المنظمة على وجه الخصوص قد خلفت مجموعات من البلدان بشكل متسق من حيث المشاركة السياسية، وهي أقل بكثير من المتوسطات الأخرى من السنوات 2006 إلى 2016.

وفي حالات العزوف هذه، وتراجع المشاركة السياسية، فإن شرائح الشباب من السكان عادة ما تكون مستويات مشاركتها منخفضة. وهذا أمر مثير للاهتمام نظراً لأن الشباب سيشاركون في وسائل بديلة مثل الاحتجاجات والتجمعات. غير أن عدم مشاركة الشباب في الحكم والانتخابات يؤدي إلى تعزيز فكرة أن الشباب غير مهتمين بالسياسة. وعلاوة على ذلك، هناك هوة خطيرة بين الأجيال وبين العدد الكبير من السكان المسنين والسكان الشباب، وواضعي السياسات الرئيسيين، والحكومات ناتجة عن إعطاء الأولوية لمصالح السكان المسنين على حساب مصالح الشباب، مع ما يترتب على ذلك من تبعات كبيرة على التفاوت القائم في السياسات وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

الشكل 25.2: اتجاهات المشاركة السياسية عبر مجموعات البلدان



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على مؤشر برتلسمان للتحول 2016.



تتكاثر ظروف خاصة في دول منظمة التعاون الإسلامي والتي تُسفر عن مشاركة مدنية وسياسية منخفضة. ومع التشديد القوي على أولوية الجماعة على الفرد، قد يُنظر إلى الشباب على أنهم متطرفون اجتماعيون في محاولة لإحداث تغييرات على الوضع الراهن. والأهم من ذلك أنه في الحالات التي يكون فيها الشباب غير قادرين على إعالة أنفسهم اقتصاديا، غالبا ما تصبح السياسة اعتبارات ثانوية. ولا تشكل البطالة وارتفاع تكاليف السكن والمهر إلا مثالا على العقوبات التي تعترض تحقيق الذات لدى الشباب، وهي خطوات ضرورية للانخراط في المجتمع بصفته طرفا معنيا من أصحاب المصلحة. وعلى الرغم من وجود قدر من الاهتمام بالعملية السياسية، قد يفتقر الشباب إلى المعرفة اللازمة لتحقيق المشاركة الفعالة أو قد يشعرون بأنه لن يكون لهم تأثير فردي على عمليات صنع القرار. إن فقدان الثقة في المشاركة السياسية يحطم كل ثقافة متعلقة بالمشاركة السياسية والمدنية، مسببة في تداعيات نزع الشرعية عن السلطة، وقابلية التأثر بالتطرف السياسي أو الأيديولوجي. ولبلوغ هذه الغاية، هناك حاجة بأن يشعر الشباب أن العملية السياسية قد تحقق رغباتهم وأهدافهم، والتي في غيابها يختصر الحافز للتصويت في اختيار واحد أو أكثر من الخيارات غير المرغوب فيها.

في حين أن تقديم التصويت الإلزامي للناخبين لأول مرة هو اقتراح شائع، في الوقت ذاته قد يوقع في فخ معالجة أعراض المشكلة بدلا من السبب. وبهذا فإن عدم ثقة الشباب في الحكومات وشكوكهم العميقة فيها تعبر عن ضرورة إشراكهم فيها سيتطلب جهودا من قبل المعنيين لعكس هذا التصور. وينبغي أن يتم ذلك في المقام الأول من خلال وضع برامج ذات منحنى عملي وإنشاء سجل حافل بالاعتبارات الجدية وتوصيات وأفكار يمكن تنفيذها. وتشمل المبادرات الأخرى المطلوبة التواصل المباشر مع الشباب، والاستخدام الفعال لوسائل التواصل الاجتماعي، وتحديد قنوات واضحة للتفاعل والمشاركة.

وبما أن التصويت الإلزامي قد يزيد من نسبة التصويت، إلا أنه لن يؤدي بالضرورة إلى تطوير المشاركة خلال العملية في حد ذاتها. ومع ذلك، يجدر بنا أن نضع بعين الاعتبار أن عزوف الشباب وشكوكهم ليست دائمة، بل يعتمدون على المعاملة وإحساسهم بالقيمة والاهتمام وبأنهم غير معزولين. تحمل هذه المتغيرات الرئيسية القدرة على تحويل الالتزام السياسي إلى المشاركة السياسية.

وقبل الانتخابات، ينبغي على الحكومات والأحزاب تنظيم منتديات حول سياسة الشباب في جميع المدارس والجامعات والمراكز المجتمعية بهدف الإستماع إلى الشباب والتواصل معهم. يمكن أن تكون

هذه المنتديات موجودة على المستويين المحلي والوطني لتحقيق أقصى قدر من التأثير، في محاولة لتوليد مناقشة رئيسية ومثيرة لاهتمام الشباب. وعلاوة على ذلك، يمكن تعزيز مدى وصولها من خلال الاستخدام الشفاف للتكنولوجيا المألوفة، مما يشير إلى تحول السياسات إلى الشباب أن آرائهم ومشاركاتهم قيمة وجديرة بالاهتمام. ومن الضروري إدراك أنه في حين أن زيادة أعداد الشرائح السكانية المشاركة سياسيا أمر ضروري، فإن مسألة الثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية أكثر أهمية بكثير. وبالنظر إلى أن الشباب أقل عرضة للمشاركة رسميا في مجموعات مدنية أو سياسية، أو جماعات مصالح وجماعات ضغط، فإنهم يفتقرون إلى البنية التحتية الضرورية لتسهيل مشاركتهم. ونتيجة لذلك، يتم تقليل التفاعل بين صانعي السياسات والشباب إلى الحد الأدنى، مما يؤدي إلى تصور عدم الاهتمام لدى الشباب ووجهة نظر سلبية عن المشاركة السياسية ككل.

#### 2.1.4.2 الممارسات الشاملة

##### 1.2.1.4.2 الأحزاب السياسية

تشهد هياكل الأحزاب السياسية على الصعيد العالمي صعوبة متزايدة في اجتذاب أعضاء جدد، إذ تواجه تحديات كبيرة في إشراك الشباب نظرا إلى النفور من الهياكل التنظيمية التقليدية والمنظمات الهرمية (Heidar, 2006). ومن الصعب تحديد الأرقام الدقيقة لهذه الظاهرة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نظرا لتعقيدات شروط العضوية وغياب السجلات الموثوقة. ولكن هذا الاتجاه هو أحد أسباب التراجع العام.

في الوقت الذي تتمتع فيه البلدان المتقدمة بأحزاب يسهل الوصول إليها بهدف اجتذاب آراء ووجهات نظر متنوعة، غالبا ما تتميز البلدان النامية بأحزاب نخبة تركز بشكل كبير على الناحية الإيديولوجية وتستجيب لنخبة محددة من الناخبين، على حساب الكثيرين. وبالنظر إلى أن الشباب ينجذبون بشكل أكبر إلى أشكال بديلة من المشاركة السياسية غير المؤسسية مثل الاحتجاجات والجمعيات الخيرية والعمل الجماعي المدفوع بالشبكة الإلكترونية، ينبغي للمؤسسات السياسية والأحزاب أن تعيد النظر في ولاياتها ودور عضويتها إذا رغبت في زيادة إشراك الشباب. ويمكن تلخيص تفضيل الشباب للأشكال البديلة من المشاركة السياسية في أن الشباب يفضلون السياسة الموجهة نحو العمل حيث تكون النتائج ملموسة وملحوظة ويمكن أن تكون وسيلة للتحقق من صحة نوايا الفرد أثناء عملهم على تحسين مجتمعهم.

وغالبا ما يحمل الشباب تصورا بأن الأحزاب السياسية بعيدة، ولا تعطي الأولوية للوحدة أو الرفاه العام في سياساتها ونهجها تجاه القضايا الاجتماعية الرئيسية. وعلاوة على ذلك، فإن الشباب على دراية تامة بأن شواغلهم عادة ما يتم تجاهلها أو عدم الاهتمام بها من قبل الأحزاب والمؤسسات السياسية سواء قبل الانتخابات أو بعدها. والنتيجة النهائية لذلك هي نمو فجوة خطيرة بين المؤسسات السياسية والشباب، بالرغم من تواجد فروع للشباب لهذه الأحزاب. وحتى في الظروف التي توجد فيها هيئات حزبية خاصة بالشباب، فهي في كثير من الأحيان لا ترتبط مباشرة بالمداولات الداخلية للأحزاب بسبب المعايير التقييدية للعضوية. ففي حين تستفيد هذه الهيئات الشبابية بالاستقلالية من حيث تنظيم الفعاليات وتحديد المواقع السياسية، فإنها تظل مع ذلك خاضعة للهيئة السياسية المركزية من حيث الميزانية والشرعية والوصول.

وفي ظل الظروف غير العادية التي يشترك فيها الشباب بشكل مباشر في تشكيل السياسات الحزبية، فهم لا يزالون يواجهون قيودا. وهناك خطر فقدان الأصوات القديمة في حال تم تطبيق مقترحات سياسة الشباب. ونتيجة لذلك، غالبا ما يتم التشاور مع الشباب حول القضايا الخاصة بهم بدل إشراكهم مباشرة في السياسة العامة وصنع القرار.

#### 2.2.1.4.2 نُهج جديدة

في حين أنه لا يمكن إلا أن يكون هناك احتكاك في الأحزاب السياسية بشأن معالجة دور ومتطلبات عضوية الشباب، ينبغي النظر إلى دورهم على أنه استثمار حاسم في مواجهة عدم مبالاة المواطنين وحرمانهم من الحقوق. وهكذا، فإن الإدماج يمثل الفرص المتاحة للمشاركة المدنية والسياسية النشطة. ولتحقيق ذلك، هناك حاجة إلى إعادة تقييم ظروف وأدوار الشباب داخل هذه المنظمات، فضلا عن الروابط المؤسسية التي تنضم إلى الأحزاب التقليدية وهيئاتها الشبابية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يُنظر إلى هيئات الأحزاب الشبابية على أنها آليات للتجديد، أو التدريب لأدوار دقيقة داخل الحزب الأكبر، لأنه من شأن ذلك أن يستنزف القيادة الفعالة والواعدة داخل هيئة حزب الشباب. وعلاوة على ذلك، فإن إدراج قيادة هيئة الحزب الشبابية في الحزب المركزي بسبب أدوار محددة غالبا ما يضعها في موقع ذوي الخبرة القليلة مما يقيد مشاركتها في صنع السياسات وصنع القرار.

ولهذا يجب أن تتمتع هيئات الشباب في الأحزاب السياسية باستقلالية الميزانية، بما يكفل قدرتها على اكتساب الخبرة بصورة فعالة ومستقلة، وبشكل يسمح بتأكيدات وتأثير أقوى على الهيئة الرئيسية للحزب؛ مما يمهّد الطريق في نهاية المطاف للقضاء على الفصل بين السياسات.

وفي هذا السياق، فإن الإصلاح التنظيمي لهياكل الأحزاب السياسية لا يكفي بأي شكل من الأشكال لتغيير المشاركة السياسية للشباب لوحدها. فعندما يكون الشباب مدفوعين للانخراط في دوائر سياسية ومدنية، غالبا ما يكون لديهم مسألة محددة في اعتبارهم؛ مما يشير إلى ميول لإحدى القضايا السياسية التي لا يمكن للأحزاب أن تستوعبها دون صعوبة. بالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما تعكس الأجواء الحزبية الإحساس بالألفة والتفرد الذي سيكون بمثابة دافع للشباب الذين لا يهتمون بالأشكال التقليدية للمشاركة السياسية والمدنية.

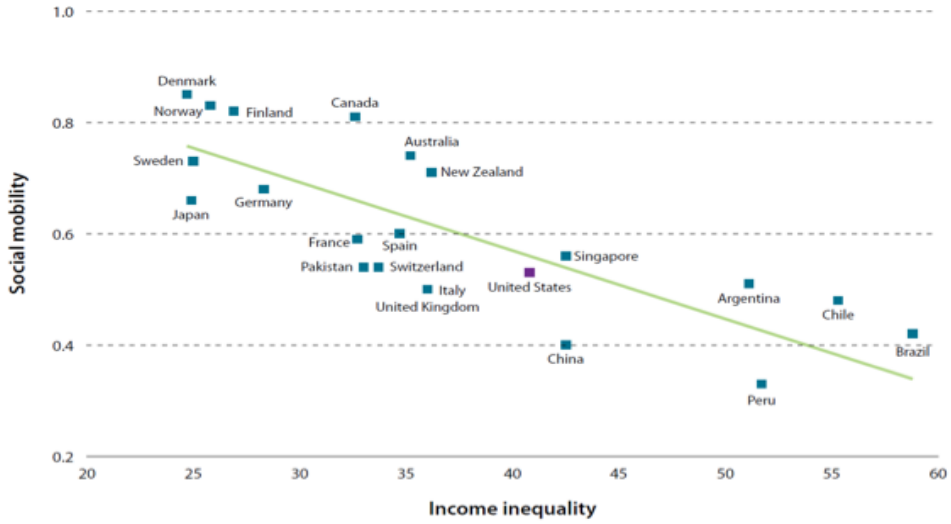
وعلى هذا النحو، ينبغي إشراك الشباب بشكل أفضل في الأحزاب السياسية من خلال توجيههم إلى أن يكونوا نشطين في القضايا التي انضموا إليها. وتماشيا مع هذه المبادرة، ينبغي للأحزاب السياسية أن تسترجع روايات محددة لقضية واحدة، وأن تعزز من ظهور أحزابها وإمكانية الوصول إليها والتفاعل مع الشباب في مناطقهم. ومن خلال المشاركة الاستراتيجية مع الشباب، تصبح الهيئات السياسية مثيرة للاهتمام مرة أخرى، مع السماح بتنشئة محو الأمية السياسية وتعزيز ثقافتها بين صفوف الشباب في المجتمع بأسره.

#### 3.2.1.4.2 الحراك الاجتماعي وإدماج الشباب

تشهد مجتمعات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تغيرا ديناميكيا وسريعا تترتب على فئة الشباب من سكانه آثار مباشرة حيث يواجهون تحديات خاصة بسبب قلة فرص الحراك الاجتماعي والقيود المفروضة على الاندماج الكامل في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. وفي كثير من الحالات، تؤدي هذه الظروف إلى اضطراب اجتماعي واضطرابات سياسية.

تتناول هذه الفقرة بعض القضايا الاجتماعية ذات الصلة بالشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. والحراك الاجتماعي هو حركة الناس بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع، ويمكن تقييمه باستخدام مؤشرات التعليم، والحراك المهني، والأجور، ودخل الأسرة، إلا أنها تستند إلى مجموعة من بيانات عالية التخصص، وغير متاحة للدول الأعضاء.

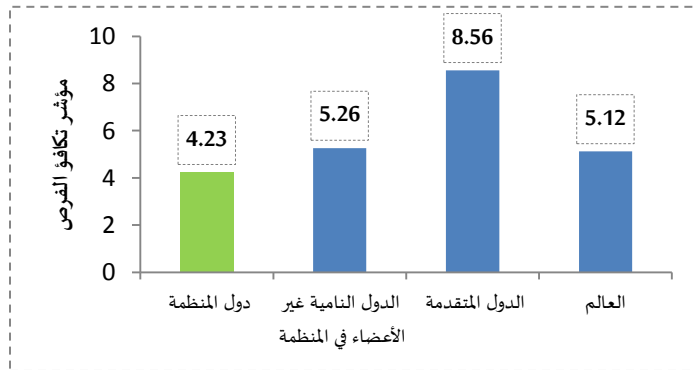
## الشكل 26.2: العلاقة بين عدم المساواة في الدخل والحراك الاجتماعي



المصدر: (Greenstone et al. (2013).

يرتبط الحراك الاجتماعي بشكل وثيق بعدم المساواة، وتميل البلدان التي تعاني من عدم المساواة في الدخل إلى انخفاض الحراك الاجتماعي كما يوضح الشكل 26.2. تذكر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2011) أن ارتفاع التفاوت في الدخل "يمكن أن يخنق الحراك الاجتماعي التصاعدي، مما يجعل من الصعب على الموهوبين والمجدين الحصول على المكافآت التي يستحقونها".

## الشكل 27.2: تكافؤ الفرص



المصدر: حساب موظفي سيسرك بناءً على مؤشر برتلسمان للتحوّل 2016. البيانات متاحة لما مجموعه 128 بلداً 47 منها دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

وكما هو مبين في الشكل 27.2، تعاني الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشكل خطير من مشكلة عدم المساواة والحرمان من الحصول على فرص متكافئة. ويبين الشكل أن الدول الأعضاء أسوأ من جميع مجموعات البلدان الأخرى في مسألة تكافؤ

الفرص. وتُصنف الدول الأعضاء في متوسط يبلغ 4.2 على مقياس تكافؤ الفرص (عشرة هي أعلى درجة ممكنة)، في حين تبلغ الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة 5.3، بينما يبلغ المتوسط العالمي

5.1. وبدون معالجة مشكلة عدم المساواة في الدول الأعضاء في المنظمة، سيكون من الصعب جدا زيادة الحراك الاجتماعي. ومع ذلك، ينبغي للدول الأعضاء في المنظمة أن تحرص على ألا يكون لتدابير السياسة العامة المتخذة للحد من عدم المساواة وزيادة الحراك الاجتماعي أثر سلبي على الكفاءة والنمو على المدى الطويل.

ما الذي يمكن عمله لتحسين الحراك الاجتماعي في الدول الأعضاء في المنظمة؟ تشمل العوامل الرئيسية التي تحدد نجاح الفرد القدرات التي يمكن وراثتها وكذلك الخصائص البيئية. ونظرا للروابط المباشرة بين تنمية رأس المال البشري ونمو إنتاجية العمل، فإن توفير فرص متكافئة للتعليم والتدريب يشكل عنصرا هاما في تعزيز الحراك الاجتماعي في الدول الأعضاء في المنظمة.

تشير الدراسات التجريبية للانتقال إلى أن انتقال الوضع الاقتصادي عبر الأجيال أعلى في البلدان النامية غير الأعضاء بالمقارنة مع البلدان المتقدمة (e.g., Solon, 2002). مما يعني أن الحراك الاجتماعي في بلد ما سيزداد مع التنمية الاقتصادية وتحسين النظام التعليمي. غير أن الأدلة المستمدة من الشرق الأوسط تبين أن النتيجة قد تختلف عن ذلك. يوثق بينزل (Binzel, 2011) تغيرات عميقة في الحراك التعليمي والاقتصادي بين الأجيال في مصر من خلال تقديم أدلة كمية وجزئية على تراجع الحراك الاجتماعي بين الشباب المتعلمين والمثقفين في البلد.

وقد يكون الأداء غير اللائق لسوق العمل واحدا من التفسيرات المعقولة لزيادة التحصيل العلمي وانخفاض الحراك الاجتماعي في الشرق الأوسط. بحيث تتميز أسواق العمل في الشرق الأوسط بقطاع عام مهيم وقطاع خاص مُنظم بدرجة كبيرة مما يحد من قدرة سوق العمل على استيعاب المواهب الجديدة والاستفادة من مهاراتهم (Binzel, 2011). وعندما لا يترجم التحصيل الدراسي المتزايد إلى نتائج اقتصادية موازية، ستنحصر الأجيال الجديدة في بيئة تحددها الخلفية الأبوية. لذلك، يجب أن يكون من المتوقع أن يعكس الشباب عدم الرضا وحرمانهم من حقوقهم في شكل ما عندما لا يجد المتعلمين تعليما جيدا منهم تغيرا كبيرا في وضعهم الاجتماعي رغم استثماراتهم الكبيرة في التعليم.

ومن أجل تحسين المساواة والحراك الاجتماعي، ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة ليس فقط لمرحلة الانتقال من المدرسة إلى العمل، بل يجب بذل الجهود من السنوات الأولى لحياة الفرد ومتابعتها إلى آخرها. وتشير الأدبيات في هذا الباب إلى أن الأطفال من الأوساط الأفقر الذين أبدوا علامات مبكرة على القدرة العالية عادة ما يتراجعون بالمقارنة مع الأطفال الأكثر حظا الذين لم يؤديوا أداء جيدا (Feinstein, 2003). فالأطفال الأفقر عموما لديهم وزن أقل منذ الولادة، وظروف صحية وأوضاع

سلوكية ضعيفة، ناهيك عن انخفاض النمو الشخصي والاجتماعي والعاطفي. ولذلك، فإن التدخل المبكر يعتبر أمراً حاسماً لضمان تكافؤ الفرص وتحقيق إمكانات الناس الحقيقية.

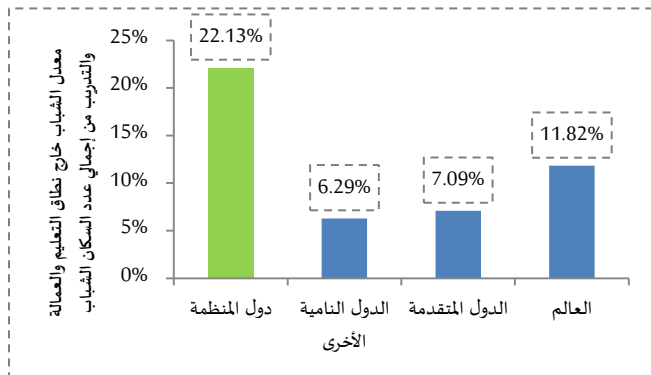
فخلال السنوات الدراسية، يطور الأطفال المهارات والمؤهلات والتطلعات التي تعتبر حاسمة في تحديد مسارات حياتهم المستقبلية. وهناك فجوات كبيرة آخذة في الظهور والتوسع في التحصيل العلمي والإنجازات للأطفال من خلفية متنوعة خلال هذه الفترة. وأثناء الانتقال إلى العمل، يفشل العديد من الشباب في تحقيق إمكاناتهم، مع خروج بعضهم من التعليم والعمالة والتدريب. يمكن للشباب الذين لم يندرجوا في التعليم أو العمل أو التدريب (NEET) أن يواجهوا آثاراً سلبية طويلة الأجل في وضعهم الاجتماعي. وفي سوق العمل، يميل الناس إلى التوجه نحو وظائف أفضل مع تحقيق دخل أفضل عندما يصبحون أكثر خبرة. ومع ذلك، فإن بعض الشباب، ولا سيما ذوي المهارات الأقل، لديهم فرصة ضئيلة للتقدم، ولا يعطون سوى فرص ثانية قليلة للنجاح من خلال تعلم مهارات جديدة. ويواجه النساء والشباب ذوي المهارات المتواضعة تحدياً خاصاً في إيجاد وظيفة أو الحصول على رواتب تنافسية خلال حياتهم العملية.

ومن هذا المنظور، لتحسين مستوى الحراك الاجتماعي في دول المنظمة ينبغي وضع نهج شامل يشمل المراحل الحرجة من تطور الفرد من الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة إلى التعليم ومن التعليم العالي إلى الانتقال إلى العمل والتقدم في سوق العمل. وهذا الأمر يتطلب قدراً من الاهتمام والعمل من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. ينبغي لحكومات دول منظمة التعاون الإسلامي ضمان المساواة في الحصول على الفرص، كما يتعين على منظمات المجتمع المدني دعم الفئات المحرومة لتحقيق النجاح، ومن جهتها يجب على المؤسسات التعليمية مراعاة الخلفية المتنوعة للطلاب في جهودهم للحصول على تعليم يتميز بالجودة، كما يتعين أيضاً على الفاعلين الرئيسيين في سوق العمل التميز بالمرونة في منح فرصة ثانية للذين لم يتمكنوا من التكيف مع بيئة العمل.

#### 4.2.1.4.2 إدماج الشباب في المجتمع

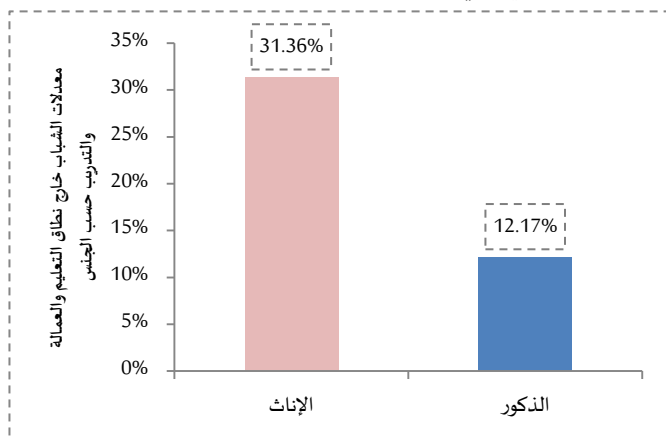
إن الإدماج الاجتماعي هو عملية يحصل فيها الأفراد أو مجتمعات بأكملها على الفرص والموارد اللازمة للمشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لمجتمعاتهم. وبينما تركز أغلبية الأدبيات على البعد الاقتصادي لإدماج الشباب، فإننا نؤمن بإيماناً قوياً بأن هذا التركيز الفردي الوحيد لا ينطبق على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بل سينظر في الاندماج الاجتماعي للشباب من خلال الأبعاد الاقتصادية والسياسية.

الشكل 28.2 (أ): الشباب خارج نطاق التعليم والعمالة والتدريب (NEET)، 2014



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على أرقام البنك الدولي باستخدام آخر البيانات حتى 2014. البيانات متاحة لما مجموعه 45 بلداً، 10 منها من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (2014)

الشكل 28.2 (ب): نسبة الشباب خارج نطاق التعليم والعمالة والتدريب في دول المنظمة حسب الجنس، 2016



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على أرقام البنك الدولي باستخدام آخر البيانات حتى 2016. البيانات متاحة لما مجموعه 45 بلداً، 10 منها من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (2014)

ومن البعد الاقتصادي، فإن أفضل تدبير وقائي ضد استبعاد الشباب هو زيادة مشاركة الشباب في التعليم والقوى العاملة، وزيادة فرص الشباب إلى أقصى حد في تتطلعاتهم للحصول على منزل وإنشاء أسرة. لكن ما زال واقع أن نسبة متزايدة من الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي غير قادرة على تحقيق تلك التطلعات.

ويرجع السبب في ذلك أساساً إلى أن 22.1% من الشباب في الدول الأعضاء مستبعدين من التعليم والعمل والتدريب كما هو مبين في الشكل 27.2 (أ). أما نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم والعمل والتدريب في الدول الأعضاء فهي أعلى من تلك التي في الدول النامية غير الأعضاء (6.3%) والدول المتقدمة (7.1%) والعالم (11.8%).

غير أن الشباب لا يشكلون فئة متجانسة. وداخل صفوف الشباب،

هناك مجموعات معرضة بشدة للاستبعاد الاجتماعي مثل النساء. كما يوضح الشكل 28.2 (ب) أن نسبة النساء الشابات في الدول الأعضاء (31.4%) أكثر من ضعف نسبة الشباب (12.2%).



وهناك فئة شبابية أخرى معرضة للاستبعاد وهي فئة الشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية. وتبلغ النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في المناطق الريفية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي 45.9 (حسب موظفي سيسرك لعام 2013 بناءً على البنك الدولي) حيث يواجه الشباب في المناطق الريفية مستويات أعلى من الفقر، ويقلل فرص الوصول إلى: البنية التحتية للتكنولوجيا والاتصالات وفرص التعليم وسوق العمل.

وعموماً، وكما هو مبين سابقاً في الشكل 23.2، فإن المشاركة السياسية في الدول الأعضاء ضعيفة نسبياً. وسجلت هذه البلدان كمجموعة درجة منخفضة 4.38 وفقاً لمؤشر المشاركة السياسية (أعلى درجة ممكنة هي 10) بينما بلغت الدول النامية غير الأعضاء 6.13، والدول المتقدمة 8.75، فيما بلغ المتوسط العالمي 5.68. ويمكن أيضاً رؤية الواقع نفسه عند تقييم الإدماج السياسي والاجتماعي، بحيث تسجل دول المنظمة معدلاً منخفضاً على مؤشر الإدماج السياسي والاجتماعي بلغ 4.24، في حين بلغت نسبة الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة 5.29، والدول المتقدمة 7.84 والمتوسط العالمي هو 5.09 (الشكل 24.2).

إن الأبعاد الاقتصادية والسياسية لدمج الشباب في المجتمع مترابطة بشكل وثيق. ولذلك، تُنصح الحكومات بالاعتراف بأهمية اعتماد نهج متعدد الأبعاد لمعالجة هذه المسألة. فعلى الصعيد الاقتصادي، تحتاج الدول الأعضاء إلى تحسين فرص حصول الشباب على العمل والتعليم والتدريب. وخاصة؛ الشباب الذين لا يحملون شهادات جامعية والذين لا يملكون تعليم أو عمل أو تدريب يجب أن تتاح لهم إمكانية الوصول إلى البرامج المصممة خصيصاً لتتناسب مع احتياجاتهم واحتياجات سوق العمل. وعلى الصعيد السياسي، ينبغي اتخاذ سياسات ومبادرات جديدة وموجهة نحو زيادة مشاركة الشباب في القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بهدف إعادة بناء الثقة بين الشباب والمؤسسات العامة. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تواجه الحكومة وحدها التحدي المتمثل في دمج الشباب في المجتمع. وينبغي أن تعمل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشباب أنفسهم كشركاء فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بدمج الشباب في المجتمع.

## 2.4.2 التطرف والنزاعات

لا شك في أن الشباب أكثر عرضة لخطر التطرف وعواقب العنف المتطرف. وعلى الرغم من طبيعتهم الديناميكية والقابلية على التكيف، يسعى الشباب اليوم إلى تحقيق الاستقرار والنجاح وإعطاء معنى

لحياتهم، ولا سيما عندما يواجهون أنماط حياة متغيرة بسرعة، وانقسام الإشكالات في بعض الأحيان بين القيم التقليدية الثقافية وظروف الحياة العصرية. وفي كثير من الحالات، يبدو التطرف أبسط إجابة لمعادلة معقدة. ولهذا ينبغي أن تتعامل السياسة العامة مع الأسباب الجذرية التي تسهل سبل التطرف والخيبة، ليس فقط من أجل دواعٍ أمنية، بل أيضا بغية المشاركة الكاملة لإمكانياتهم وتأمين الشباب ضد الضعف.

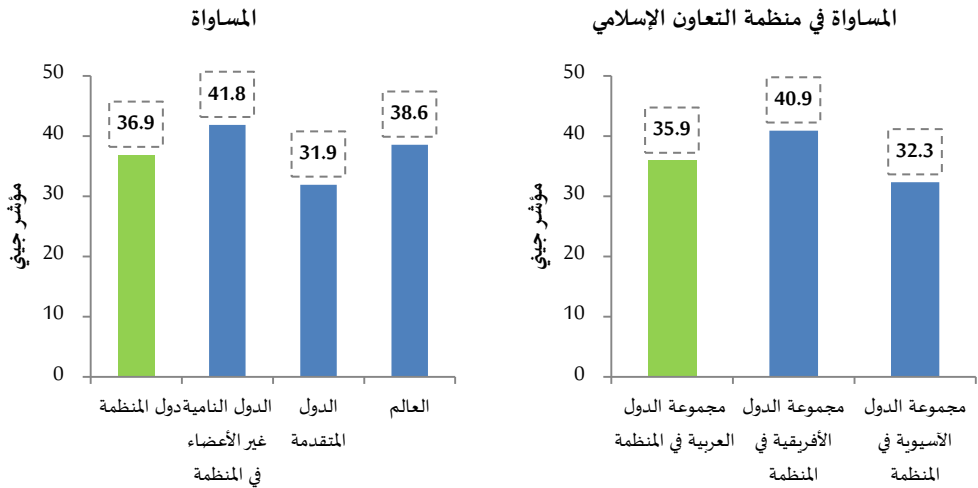
فالأغلبية الساحقة من الناس المتورطين في التطرف والعنف هم من الفئة الشابة. وهذا أمر ذو أهمية كبيرة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لأن هيكلها الديمغرافي أصغر من بقية أنحاء العالم. إن حصة الدول الأعضاء في المنظمة من مجموع عدد شباب العالم تشهد زيادة مطردة على نقيضها من البلدان النامية والبلدان المتقدمة غير الأعضاء في المنظمة. في عام 1990، كان 19.9% من شباب العالم يعيشون في الدول الأعضاء في المنظمة، ولكن هذه النسبة ارتفعت إلى 26.7% في عام 2015، ومن المتوقع أن تصل إلى 30.9% بحلول عام 2030. من الناحية النظرية، ينبغي أن تحمل زيادة عدد الشباب قدرا كبيرا من الإمكانيات للدول الأعضاء من حيث التنمية الاقتصادية، ومع ذلك، تحمل هذه الزيادة الكثير من التهديد. وعندما ترتبط تلك الزيادة بانتشار البطالة على نطاق واسع يمكن للبطالة عندها أن تشكل خطرا على الشباب لكونها عنصرا مشجعا على التطرف وهذا هو الحال تماما في العديد من الدول الأعضاء. تبلغ نسبة بطالة الشباب في الدول الأعضاء أكثر من 16%، وهي أعلى بكثير من متوسطات الدول النامية والمتقدمة غير الأعضاء. فالشباب الذين لا يستطيعون العثور على وظائف لائقة، ونتيجة لذلك لا يستطيعون أن يتزوجوا، ينتهي بهم الحال إلى العزلة عن الاقتصاد والمجتمع على حد سواء. وهذا يسبب إحباطا هائلا للشباب، وبدون توافر قنوات لتوجيه هذا الإحباط، فإن جزءا من هؤلاء الشباب ينتهي بهم المطاف في طريق التطرف والتطرف القائم على العنف، معتقدين أنه الحل الوحيد لتنفيذ التغيير. كما أن المنظمات الإرهابية تستخدم حقيقة بطالة الشباب كجزء من رواياتها من أجل جذب أتباعها وفي بعض الحالات تستفيد من الوعود بتقديم فرص عمل كجزء من حملات التجنيد.

ومع الاضطرابات الملموسة في مختلف المناطق التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، ستستمر عواقب النزاع والتشرد لفترة طويلة من الزمن، حيث يؤثر الجهل الذي انتشر بين الأجيال، وغياب تحقيق الذات، وانعدام هياكل الدعم الاجتماعي على الشباب في جميع الدول الأعضاء. ولهذا الغرض، هناك حاجة إلى فهم الأسباب الجذرية الكامنة وراء هذه العوامل السلبية لعدم الاستقرار والقدرات التي لم تستغل.

#### 1.2.4.2 التحديات الاجتماعية والاقتصادية

على الرغم من انتشار الفقر المتجذر والتحديات المرتبطة بالصحة في جميع الأديان، إلا أن الاهتمام المولى للتحديات القائمة على الإدراك والوعي قليلة. وعلى هذا النحو، في حين أن الشباب قد لا يعيشون في ظروف الحرمان المطلق، فإن إدراكهم لعدم المساواة الاقتصادية أو الفساد قد يلحق الضرر بمشاركتهم في الأنشطة المدنية، وشرعية الدولة، بل وحتى التطرف المحتمل.

الشكل 29.2: المساواة (توزيع الدخل)

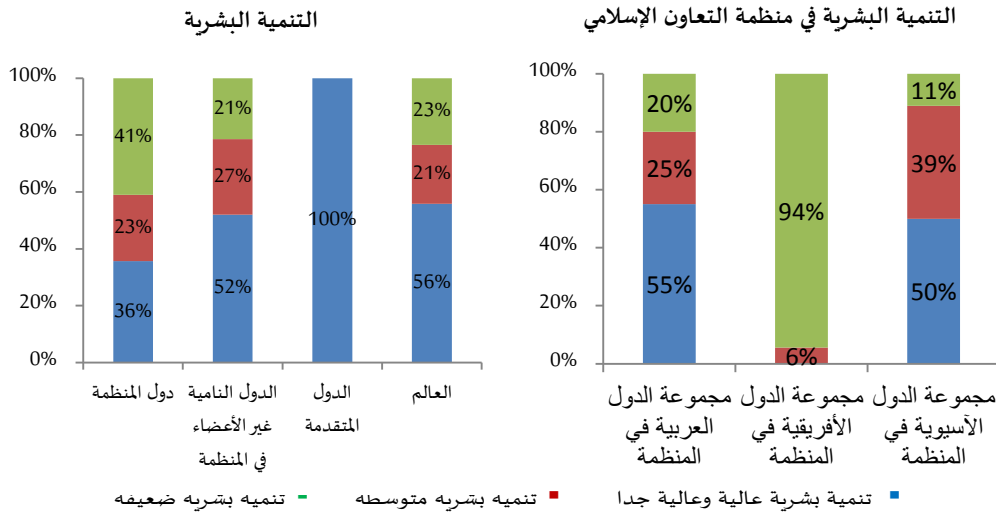


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على أرقام البنك الدولي باستخدام آخر البيانات حتى 2005

وكما هو مبين في الشكل 29.2 فإن المساواة (توزيع الدخل) المقاس من خلال تفاوت الدخل مرتفع جدا بالنسبة لمجموعات البلدان الأخرى. ويرتبط تفاوت الدخل ارتباطا وثيقا بمسائل الحراك الاجتماعي والفساد وتحقيق الذات؛ وهي جميع المزايم الجوهرية لمجتمع الشباب الذين يسعون لتحقيق ظروف حياة أفضل.

ولتعزيز هذه الحالة فإنه بالرغم من التحديات التي قد تكون بطبيعتها ذات صلة بالتنمية، فإن مظالم الشباب وشكواهم لا ترتبط في المقام الأول بأسباب اقتصادية، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار مستويات التنمية البشرية الموجودة في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ووفقا لمؤشر التنمية البشرية، كان مستوى التنمية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ضعيف، حيث سجلت 41% من الدول الأعضاء مستويات منخفضة للتنمية البشرية، و 23% سجلت مستويات متوسطة، و 36% فقط سجلت مستويات عالية جدا أو مرتفعة. ويُعد أداء الدول الأعضاء

## الشكل 30.2: التنمية البشرية

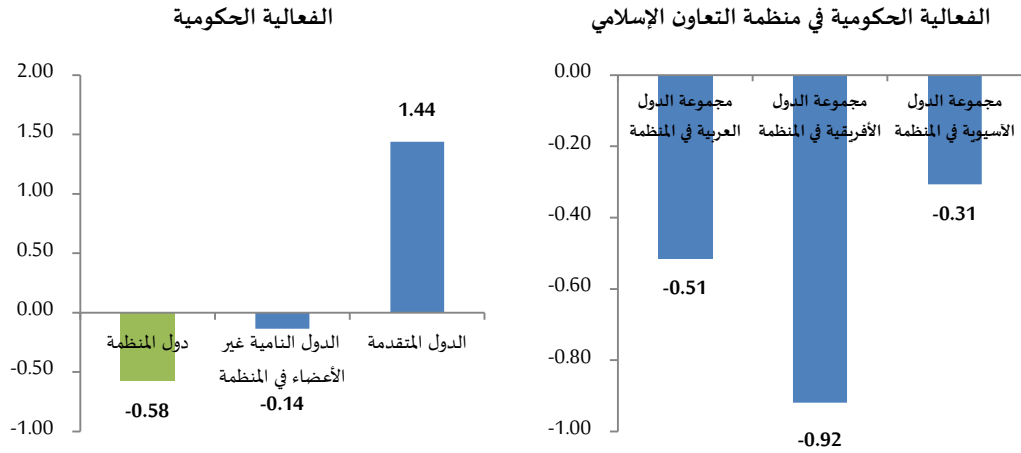


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على مؤشر التنمية البشرية، 2015.

في التنمية البشرية سيء مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى (الشكل 30.2). ومن خلال التركيز على مجموعة الدول العربية مقارنة بالمجموعة الأفريقية في منظمة التعاون الإسلامي، يمكن ملاحظة أن معظم الدول في المجموعة العربية (55%) تتمتع بالفعل بمستويات مرتفعة جداً أو عالية من التنمية البشرية، على الرغم من معاناتها الكبيرة من الصراع والتطرف والتطرف العنيف.

وتعتبر قضايا عدم فعالية الحكومة والفساد من الأمور ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لإدراك الشباب، وتؤثر بدرجة كبيرة على التطرف المحتمل والمشاركة المدنية. ويؤثر هذا الإدراك تأثيراً مباشراً على شرعية الدولة، وبالتالي على قدرة الدولة على تطبيق القانون والنظام والسلطة، وتسمح بتسهيل التطرف لدى الشباب الساخطين.

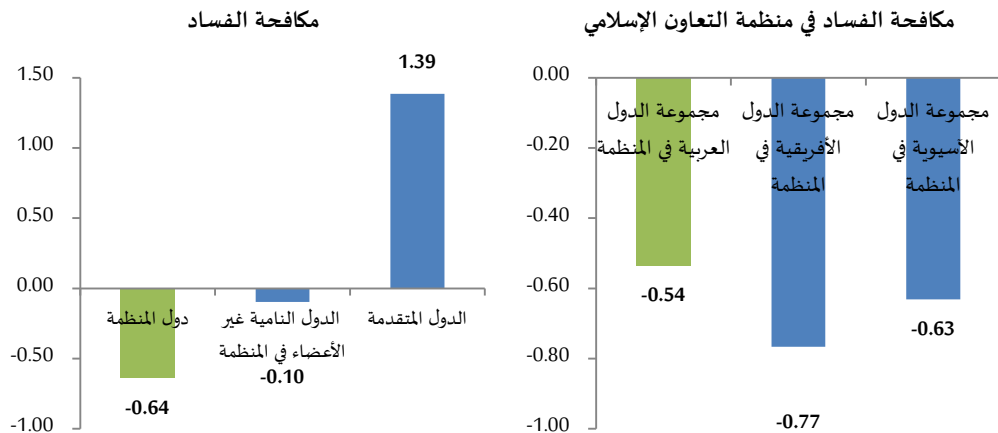
### الشكل 31.2: الفعالية الحكومية



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على مؤشرات الحوكمة في العالم، 2016

ويبين الشكل 32.2 مكافحة الفساد التي هي جزء من مؤشر الحوكمة في العالم. وتسجل مكافحة الفساد درجات لإدراك مدى عمل السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة، بما في ذلك الأشكال الصغيرة والكبيرة للفساد، فضلاً عن "الاستيلاء" على الدولة من قبل الطبقة الراقية وأصحاب النفوذ. وتتراوح تقديرات مكافحة الفساد من -2.5 (ضعيفة) إلى 2.5 (أداء قوي في الحوكمة). وكما يتضح من الشكل، فإن إدراك الفساد مرتفع جداً في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وهو يفوق كثيراً نظيره في مجموعات البلدان الأخرى. وهذا يدل على أن إدراك الفساد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي قضية خطيرة لا يمكن تجاهلها بعد الآن.

### الشكل 32.2: مكافحة الفساد



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على مؤشرات الحوكمة في العالم، تحديث 2016

## 2.2.4.2 التطرف الإلكتروني

بالنظر إلى العزوف النسبي للشباب والحرمان من الحقوق في جميع الدول الأعضاء، فإن هناك تحدياً صعباً يتمثل في منع ومكافحة التهديد المتنامي بالتطرف والتجنيد على الإنترنت. ومن الصعب تتبع هذه الظاهرة ومكافحتها، بناءً على قاعدة التعاطف بين الشباب. في بادئ الأمر فهي تشركهم في المناقشات والحوارات حول القيم والمفاهيم الأساسية، وتستنبط الانتقال من التعاطف إلى الشعور بالشفقة، يليه الدعم العاطفي والمادي للجماعات المتطرفة ومخططاتها. ويمكن للإنترنت أن يكون منصة فعالة وسرية للتدريب والتنسيق مما يجعل الأمر أكثر خطورة. ولهذا يتطلب منع التطرف عبر الإنترنت مناهج تعليمية مصممة خصيصاً لتوفير الحصانة ضد هذه الأساليب وحملات خطابية مضادة للحيلولة دون النزوع إلى التطرف الذي يستهدف الشباب في المجتمع لتوفير بدائل وحجج مضادة وأسس منطقية يمكن أن تقلل أو تمنع فعالية التطرف على الإنترنت.

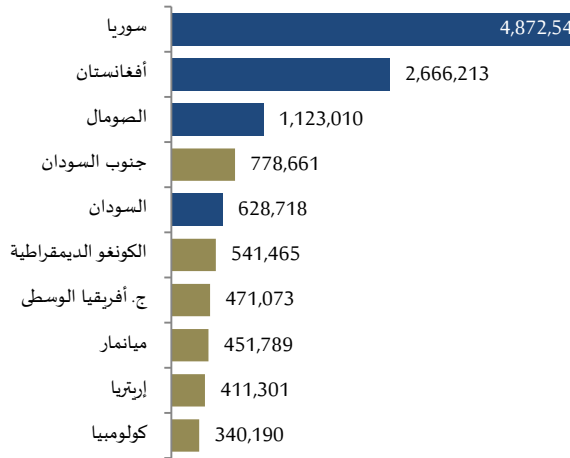
وتجدر الإشارة إلى تجربة المملكة العربية السعودية في الاهتمام بالتطرف عبر الإنترنت، ومحاولات الاندماج مع الشباب والمواقع الإلكترونية التي تدعم الفكر المتطرف. وقد تم ذلك بناءً على الأساس القائل بأن الإنترنت يمثل إحدى أهم الجهات للمجموعات المتطرفة لنشر أيديولوجيتها بين الشباب (Ansary, 2008). وفي ضوء ذلك، أطلقت الحكومة السعودية حملة السكينة، لتقديم خطاب مضاد للحوار المتطرف عبر الإنترنت من خلال العلماء المتطوعين والأئمة عن طريق الانخراط مع أعضاء متطرفين في مجالات التطرف. تستفيد حملة السكينة من أكثر من 60 أكاديمياً وعلماء منهم نفسانيين وخبراء في العلوم الاجتماعية يتشاركون مع المتطرفين منصة الإنترنت عن طريق التسلسل، ويستهدفون الأفراد المتعاطفين مع المعتقدات المتطرفة أو يدعمونها، ولكنهم لم يرتكبوا أعمالاً إرهابية. وفي إحدى الحالات المقدمة، يُزعم أن ما مجموعه 972 شخصاً على الإنترنت قد عادوا من أيديولوجياتهم المتطرفة على مدى ما يقارب 54 000 ساعة من التفاعل معهم (Ansary, 2008).

وفي حين أن الجهود المتواضعة قد لا تحل تماماً أو تمنع التجنيد أو التطرف عبر الإنترنت، فإن غياب مثل هذه المبادرات سيسمح أساساً بالوصول المحتم إلى الفئات الضعيفة من الشباب؛ مع احتمال عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وفي هذا الصدد، فإن الاستثمارات المطلوبة لمثل هذه المبادرات هي أكثر من جديدة بآثارها.

### 3.2.4.2 هجرة الشباب ونزوحهم

على الرغم من عدم وجود دراسات توثق لهجرة الشباب في دول المنظمة، والندرة في الأدبيات المتعلقة بالهجرة، إلا أن تقرير الأمم المتحدة العالمي عن الشباب يؤكد بوضوح على أن "المهاجرين الشباب يمثلون نسبة كبيرة نسبياً من السكان المهاجرين بشكل عام". وبناءً على ذلك، يمكن استخدام البيانات المتعلقة بالهجرة بشكل عام كتقدير تقريبي لإحصاءات هجرة الشباب.

ويقدر سيسرك (a2013) وصول الشكل 33.2: البلدان المصدر الرئيسي للاجئين (2015)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2015 والبنك الدولي.

عدد المهاجرين الدوليين في المنظمة إلى حوالي 60 مليوناً في عام 2015. وهذا الرقم يعد كبير جداً ويمكن تفسيره بواسطة نموذج " الدفع - السحب - التسهيل" المقترح من قبل سيسرك (a2014). فعوامل الدفع هي تلك العوامل التي تدفع الناس للخروج من بلدانهم الأصلي، وعوامل السحب

هي تلك العوامل التي تجذب الناس إلى البلد المقصود، بينما عوامل التسهيل هي تلك التي تسهل من عملية الهجرة من البلد الأصلي إلى البلد المقصود. ويعتبر نقص إشراك شباب المنظمة في المجتمع واحداً من عوامل الدفع الرئيسية. وتشمل عوامل الدفع الأخرى: انخفاض الأجور والبطالة والنقص في العمالة وسوء ظروف العمل وعدم الاستقرار السياسي (مثل الحروب الأهلية في سوريا والعراق وجنوب وغرب السودان وأفغانستان وما إلى ذلك) وسوء الإدارة والتضييق على الحرية والتميز في التعيينات والفساد والفقير. وتشمل عوامل الجذب: ارتفاع الدخل وتوفير ظروف عمل أفضل وفرص أوفر للعمل وارتفاع مستويات المعيشة والحرية والاستقرار السياسي. وتشمل عوامل التسهيل: العولمة التي زادت من سهولة انتقال الناس عبر الحدود القطرية، وتدويل المهن والأسواق المهنية والتي أدت كذلك إلى زيادة مستوى انتقال الناس والتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويؤثر التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشباب أكثر من عامة السكان بسبب اعتمادهم الكبير عليها،

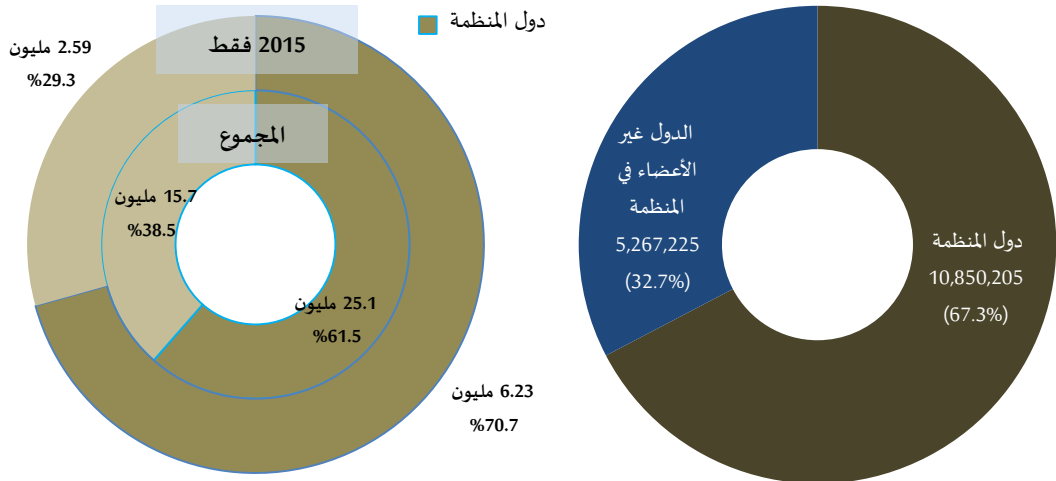
فهي تتيح لهم فرصة الوصول للمعلومات بشأن فرص العمل في الخارج بشكل ميسر، كما أنها توفر الولوج إلى وسائل التواصل الرخيصة (أي سكايب والواتساب والفابريكس وما إلى ذلك). كما تؤدي شبكات التواصل الاجتماعي (مثل الفيسبوك) على وجه الخصوص دوراً مهماً في تشكيل عملية هجرة الشباب وذلك عبر تيسير هجرتهم إلى الأماكن التي يقيم فيها أعضاء من شبكة التواصل الخاصة بهم.

تعد الآثار المترتبة عن الهجرة، سواء أكانت اختيارية أو إجبارية، معقدة ويصعب حصرها، كما أنها مثيرة للجدل. فالعديد من المقالات تزعم أن للهجرة آثار إيجابية تظهر على الدول المرسل (راجع Commander et al. 2004, Docquier & Rapoport 2012, and Gibson & McKenzie 2011)، وهذا يستند إلى الافتراض القائل بأنه ينتج عن الهجرة تحويلات مالية من شأنها تعزيز اقتصاد الدولة المرسل، وزيادة حجم التجارة نتيجة لزيادة أنشطة المغتربين، وزيادة الخبرات والمهارات والدراسة بفضل المهاجرين العائدين، والأثر الإيجابي الذي يخلفه اجتهاد الأفراد في سبيل حصولهم على مستويات عالية من التعليم والمهنية أملاً في الهجرة على تراكم رأس المال البشري. وأفضل ما يمكن أن توصف به الأدبيات أعلاه حول منافع الهجرة للدول المرسل أنها منافع نظرية مبنية على تحليل التوازن الجزئي الثابت أو الأدلة المتناقضة. في المقابل، تخلف الهجرة آثاراً عميقة على الشباب الذين يتركهم آباؤهم المهاجرين خلفهم. وتتميز غالبية دول المنظمة بانتشار للقيم التقليدية المحافظة بحيث تعتبر الأسرة حجر الزاوية في المجتمع، بحيث أن مسؤولية إرشاد الشباب ملقاة على عاتق الأسر، وبالتالي فإن غياب أحد الأبوين قد يحمل في طياته عواقب وخيمة على التنمية الاجتماعية والنفسية والعاطفية للشباب وعلى انتقالهم إلى مرحلة الرشد. علاوة على ذلك، يتعين على الشباب المخلفين من قبل الآباء المهاجرين تحمل المسؤولية التي كانت منطوية بآباءهم قبل هجرتهم. وهذا ينطبق بشكل خاص على كبار الأبناء والبنات، مما قد يؤدي إلى احتمالية تأثر مستوى أداؤهم الأكاديمي أو حتى التسبب في تركهم للدراسة في أسوأ الحالات.



وكما هو مبين في الشكلين 34.2 و 35.2، فإن مجموعة دول المنظمة تتحمل العبء الأكبر فيما يخص الأزمة الراهنة للاجئين والنازحين داخليا. واعتبارا من عام 2015، فإن 67.3% من إجمالي اللاجئين حول العالم ينتمون إلى دول المنظمة. إضافة إلى ذلك، فإن 61.5% من إجمالي النازحين داخليا يتواجدون في الدول الأعضاء. وهذا ما يتطلب تفكيراً جادا بشأن الدور الذي يتحتم على الدولة أن تلعبه في توفير الاستقرار للشباب الذين يعدون من أكثر شرائح السكان تأثراً في هذا الصدد، وتأمين سبل رزقهم، وإعادة دمجهم اقتصادياً ودعمهم اجتماعياً. وعلاوة على ذلك، في الوقت الذي لا تعتبر فيه إشكالية هجرة الأدمغة شيئاً جديداً على دول المنظمة، فإن ما تشهده هذه الدول كسابقة من حيث الاضطرابات وعمليات النزوح واسعة النطاق لا يمكن لها إلا أن تعزز من لزوم هجرة ذوي الكفاءات بحثاً عن الاستقرار، ما يؤدي إلى آثار مدمرة على اقتصادات الدول الأعضاء ورؤوس أموالها العلمية.

الشكل 34.2: حصة اللاجئين لكل مجموعة قطرية الشكل 35.2: حصة النازحين داخليا لكل مجموعة قطرية



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2015 والبنك الدولي. ومعالجة آثار الهجرة على الشباب، يتعين على دول المنظمة النظر في عوامل الدفع والجذب المذكورة آنفاً في هذا القسم. ومما لا شك فيه هو أن الهجرة تبقى حقيقة من حقائق الحياة على مدار التاريخ البشري وستظل كذلك، وبالتالي فإن دول المنظمة بحاجة إلى خلق سبل يمكن من خلالها إشراك الشباب، الذين هاجروا سلفاً أو أولئك الذين سيفعلون مستقبلاً، في تنمية بلدهم بينما هم في الخارج. وفي هذا الصدد تبرز ثلاث آليات: أولاً، تحتاج دول المنظمة إلى إنشاء شبكات للمغتربين بهدف

تأمين الاتصالات الفعالة وتبادل الأفكار بين المهاجرين ونظرائهم في بلدانهم، وهذا بدوره سيضمن مساهمة المهاجرين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدانهم. ثانياً، تحتاج دول المنظمة إلى تشجيع نقل المعرفة والخبرات التي يمتلكها المهاجرون. ثالثاً، تحتاج دول المنظمة إلى تطوير الروابط التجارية بمشاركة من المهاجرين ونظرائهم في الوطن، على أن يكون الهدف من هذه الروابط التجارية تعزيز المزايا من وراء امتلاك مهاجرين يتمتعون بصلات جيدة ببعضهم البعض، والتي تعود بالنفع على فرص التجارة والأعمال في البلد الأم. أما بالنسبة للشباب الذين تركهم الآباء المهاجرين في الوطن الأم، فإنه يتعين على دول المنظمة تصنيف هؤلاء الشباب على أنهم "مجموعة ضعيفة ومعرضة للخطر"، وبالتالي تطوير برامج تستهدفهم على المستوى المدرسي والمجتمعي بغرض توجيههم وضمان نجاحهم الأكاديمي.

### 3.4.2 توصيات سياساتية

1. إجراء التسجيل في الانتخابات في جميع المدارس والجامعات.
2. تعيين مدارس لضمان أن جميع الطلاب المؤهلين مدعومون بفرص التسجيل للتصويت في مدرستهم.
3. استخدام المدارس كمراكز اقتراع، والتي ينبغي تشجيعها على البقاء مفتوحة حتى يتمكن الشباب من رؤية الشفافية والديمقراطية في العمل.
4. تعيين فرق استشارية للشباب لتقديم المشورة بشأن مسائل محددة مثل التعليم والعمالة والعدالة.
5. وضع نظام مكافأة اجتماعية لتسهيل مشاركة مواطني الشباب.
6. ضمان توفير تعليم المواطنين بشكل فعال.
7. اعتماد استفتاءات على مستوى البلد لخفض سن التصويت إلى 16 أو 18 سنة، إذا كانت أعلى.
8. توفير منتديات تشريعية / برلمانية وسياسية محلية للبلديات يتم عقدها في جميع المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية.
9. تشكيل برلمانات وتجمعات وهيئات للشباب، متمكنة من إجراء استفتاء غير ملزم بشأن مسألة معينة من اختيارهم.
10. تشكيل تحقيق في أسباب غياب الشباب في السياسات المحلية والوطنية وحلولها.

11. إنشاء لجنة دائمة مشتركة بين الوزارات بشأن التربية الوطنية لمتابعة تنفيذ وأداء التربية الوطنية في المدارس والجامعات.
12. تكليف جميع الأحزاب السياسية بمراجعة شروط عضوية الشباب وإعادة هيكلة الهيئات السياسية لتوفير المزيد من الاستقلالية والنفوذ والمشاركة لشبيبات الأحزاب السياسية.
13. تشكيل هيئة تمثيلية للطلبة في جميع المدارس والجامعات، مع إجراء انتخابات دورية.
14. تنظيم فرق استشارية للشباب كل سنتين على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية التي تتألف فقط من الشباب.
15. تشكيل لجنة إعلامية جديدة تابعة للسلطة التنفيذية لاستكشاف أفضل الوسائل المتاحة على الإنترنت للتواصل مع الشباب الذين يسعون إلى الانخراط في المواطنة البناءة.
16. استحداث معايير لقياس الأثر المتعلق بالمساواة من أجل معرفة أثر السياسات على الشباب.
17. ينبغي لوزارات الأسرة والتعليم والعدل والسلطة التنفيذية متابعة وقياس التقدم المحرز في تحديد الأهداف المتعلقة بمواطنة الشباب والمشاركة عن طريق دراسات استقصائية.
18. بهدف تعزيز تماسك السياسات ومشاركة الشباب على نطاق الدولة، ينبغي تكليف جميع هيئات الحكومة المحلية بوضع استراتيجيات وخطط عمل لتطوير وتعزيز منصات وفرص مواطنة الشباب.
19. تقديم جائزة الشباب، يتم نشرها على نطاق واسع، للمواطنة الشبابية البارزة والمشاركة والمساهمة في المجتمع.
20. توفير منصات فعالة تيسر معلومات مقارنة عن الممثلين المنتخبين وتوفير إمكانية الاتصال بهم.
21. تحسين الظروف الهيكلية للحراك الاجتماعي عبر الأجيال من خلال: ضمان المساواة في الحصول على الفرص للجميع، ودعم المحرومين لينجحوا، مع الأخذ بعين الاعتبار الخلفية المتنوعة لدى الطلاب والبارزة في جهودهم للحصول على نوعية تعليم جيدة ومرنة، بالإضافة إلى إعطاء فرصة ثانية لأولئك الذين فشلوا في التكيف مع بيئة العمل.
22. تبني نهج متعدد الأبعاد لزيادة نسبة إدماج الشباب في المجتمع. وعلى الصعيد الاقتصادي: تحسين فرص حصول الشباب على العمل والتعليم والتدريب. ويجب إتاحة الفرصة أمام الشباب، خاصة الذين لا يحملون شهادات جامعية والذين هم خارج نطاق التعليم أو العمالة أو

التدريب، للوصول إلى البرامج المصممة خصيصاً لتناسب مع احتياجاتهم واحتياجات سوق العمل.

23. تصنيف الشباب الذين تركهم الآباء المهاجرين في الوطن الأم، على أنهم "مجموعة ضعيفة ومعرضة للخطر"، وبالتالي تطوير برامج تستهدفهم على المستوى المدرسي والمجتمعي بغرض توجيههم وضمان نجاحهم الأكاديمي.

24. إعادة تقييم المناهج التعليمية لتحسين الشباب ضد تهديدات التطرف الإلكتروني.

25. تنظيم حملات فعالة للخطاب المضاد تعالج الأسباب الجذرية للتظلم الاجتماعي وتقدم بدائل تخص المشاركة الوطنية البناءة والمفيدة ضد العنف الطائش.

26. تعزيز التضامن ومشاركة الشباب من خلال إنشاء برلمانات نموذجية لمنظمة التعاون الإسلامي في جميع أنحاء الجامعات الوطنية للاستفادة من مشاركة برلمان الشباب داخل المنظمة.

## 5.2 الشباب والثقافة: بين المجتمع والعمولة

تُعتبر العمولة سمة مميزة للمجتمع الحديث لكونها عملية يتدفق فيها رأس المال والسلع والخدمات والتكنولوجيا والمعلومات والمواد الثقافية خارج الحدود الوطنية (De Silva, 2003). ومع بداية الألفية الجديدة، بلغت العمولة مستوى لم يسبق له مثيل، إذ أصبحت المحرك الرئيسي للتغيير الاقتصادي والثقافي في المجتمعات المعاصرة. على الرغم من أن تدفق المواد يحصل عبر الثقافات، فقد أدت العمولة إلى انتشار القيم الغربية لبقية العالم بشكل كبير، ولم تسلم مجموعة منظمة التعاون الإسلامي من العمولة والعمليات التغيرية.

وفي كل من العالم والدول الأعضاء في المنظمة، كان الشباب أكثر القطاعات تضرراً من عمليات العمولة (Shediac et all. 2013). والحقيقة أن الشباب المعاصر، أو ما يسمى بجيل الألفية أو الجيل واي، قد أصبحوا الجيل الأكثر ارتباطاً عالمياً، لكونهم ولدوا في عصر العمولة والحقبة الرقمية. كما أظهرت الدراسات التي أجريت على جيل الألفية أنه في حين يختلف من بلد لآخر، فهو الأكثر تشابهاً في جميع أنحاء العالم بالمقارنة مع الأجيال السابقة (Shediac et all. 2013).

ويدل هذا بوضوح على مدى تأثير وتشكيل العمولة لصورة العالم وقيم الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، فإن اتجاه ومحتوى هذا التغيير لم يتم فهمه جيداً بعد. وعلى نطاق أوسع، هناك نقص في الفهم العام للتوجهات الثقافية والسياسية والاجتماعية لجيل الألفية في

جميع أنحاء بلدان المنظمة. ومع ذلك، فإن فهم التوجهات الثقافية للشباب وأثار العولمة على هذه التوجهات يلعب دوراً جوهرياً في إثراء الجهود الرامية إلى تنمية الشباب فضلاً عن التنمية الوطنية. وفي هذا الصدد، سيقيّم القسم الموالي من التقرير كيفية تأثير عمليات العولمة - وخاصة أنماط الحياة العالمية الجديدة الناشئة التي تميزت بالزعة الفردية- على قيم ومعتقدات الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وباختصار، يكشف هذا الاستعراض عن وجود توتر ثقافي بين القيم المرتبطة بأساليب الحياة الحضرية الجديدة والقيم الأصيلة المشتركة بين الدول الأعضاء في المنظمة؛ ومع ذلك، فإن هذا التوتر ذو حدين إذ يُشكل تحدياً وفي نفس الوقت فرصة.

### 1.5.2 الشباب في صراع ثقافي

تميزت مجموعة منظمة التعاون الإسلامي تاريخياً بثقافة مجتمعية وأسرية وأسلوب حياة. وتشكل الأسرة الوحدة الأساسية للمجتمع، وتحتل المصالح والاحتياجات الأسرية المرتبة الأولى ذات قيم أخلاقية تفوق المصالح الشخصية. ومع ذلك، فإن أحد النتائج الرئيسية للعولمة هو انتشار أنماط حياة جديدة تميزت بالزعة الفردية والزعة الاستهلاكية والمادية التي تتعارض مع تلك القيم التقليدية التي تشترك بها الدول الأعضاء بشكل أو بآخر.

ويعزز هذا النمط المدني الفردي الجديد الطلب العالي على التنمية الفردية ويعطي الأولوية لتلبية الاحتياجات الفردية والرغبات على الأسرة والمجتمع، مؤيداً بذلك الزعة الفردية الذرية. فالزعة الفردية الذرية ترى أن الروابط المجتمعية (بما فيها الأسرة) والأعراف تعارض الرفاه والإنجازات والسعادة وحرية الفرد (Yankelovich 1994).

وتظهر الدراسات أن جيل الألفية، بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يتكيف بشكل متزايد مع هذه القيم الناشئة (ASDAA 2010; Shediak et al., 2013). ويعزى جزئياً الانتشار السريع للزعة الفردية الذرية بين الشباب إلى التقدم المحرز في تكنولوجيا الاتصال. وتلعب وسائل الإعلام دوراً بارزاً في التنشئة الاجتماعية للمراهقين والشباب في المجتمعات المعاصرة (El-Haddad, 2007; Yamazhan, et al. 2003). وعلى وجه الخصوص، أصبحت المسلسلات التي تبث في القنوات الفضائية ووسائل الإعلام الاجتماعية والإنترنت بوابات الدخول الرئيسية للشباب إلى هذا النمط المدني العالمي الجديد مؤيداً الزعة الفردية كوسيلة للحرية والثروة وتحقيق الذات، في حين تصور

الأسرة والمجتمع باعتباره مصدر الصراع والتقاليد المحجفة ( Yigit, 2013; Wilcox and Cavallé, 2011). وبشكل أدق، يتجه جيل الألفية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو:

- النزعة الفردية: تتفق الدراسات حول جيل الألفية على أن هذا الجيل هو الأكثر توجها في المنحى الذاتي. وبالفعل، فقد أطلق على جيل الألفية اسم "الجيل المادي" (Twenge, 2006) إضافة إلى "الجيل المعنون" (Altınbasak-Farina & Guleryuz-Turkel, 2015). يستفيد جيل الألفية من التركيز الأكبر على الذات والتركيز الأقل على المجموعة والتجمع والمجتمع، وتنعكس هذه النزعة الفردية في السمات والمواقف الشخصية ( Altınbasak-Farina & Guleryuz-Turkel, 2015).

- النزعة الاستهلاكية والإسراف: تتميز هذه المجموعة بثقافة المستهلكين المادية ( Hanaee and Aghasibeig, 2010). وتتطلب علامات مميزة مع سمات خاصة بهم والتي سوف تكون بمثابة شكل من أشكال التعبير عن الذات (Gupta et al., 2010). وكشف مسح الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) أن الأزياء والملابس هي العنصر الرئيسي الذي ينفق الشباب العربي دخلهم المتاح عليه (ASDA'A, 2008). ووجدت دراسة أخرى ركزت على الاختلافات بين الأجيال في المنطقة العربية أيضا أن جيل الألفية يؤيد "المغامرة" و "الإسراف" أكثر من الجيلين الأكبر سنا (Shediac et al., 2013).

- قلة الثقة في الآخرين: يتمتع جيل الألفية أيضا بمستويات منخفضة من الثقة في الآخرين وكذلك الولاء الشرطي فقط لمكان العمل والعلامات التجارية (PRI, 2014).

- التوجه الوظيفي على حساب الحياة العائلية والشخصية: يتميز جيل الألفية بتوجهه الوظيفي القوي. في الواقع، حيث وجد في مسح الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لجيل الألفية أن 78% من الشباب سيكونون على استعداد للتضحية بحياتهم الشخصية من أجل مواصلة حياتهم المهنية، 74% سينتقلون إلى بلد آخر للحصول على رواتب ومزايا أفضل، و 61% سيعملون لساعات أطول، و 57% يعيشون بعيدا عن أسرهم (Bayt.com, 2014).

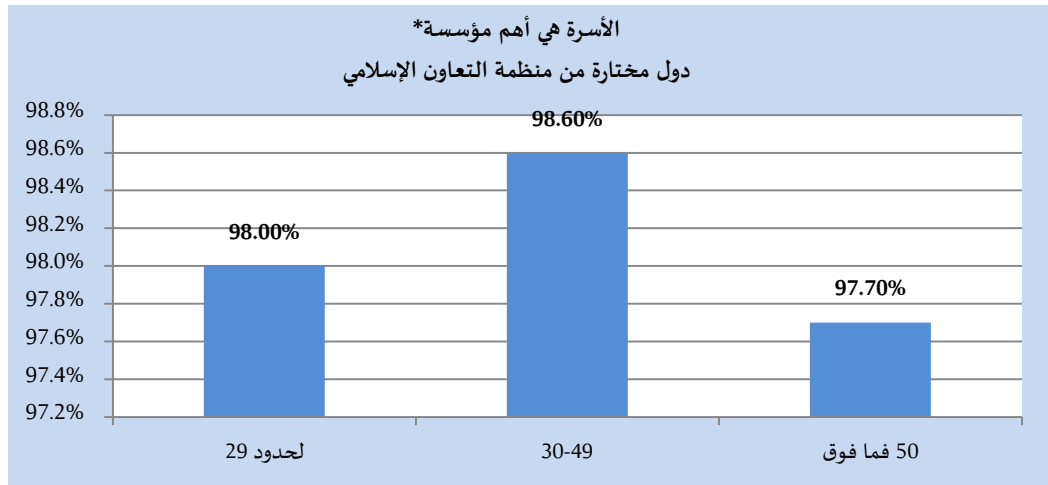
وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من هذه التغيرات الملموسة في القيم والمواقف تجاه الذات والمجتمع والعمل والحياة الشخصية، لوحظ أيضا أن الشباب في الدول الأعضاء ليسوا بعيدين تماما عن التراث الثقافي المشترك والقيم التقليدية. والواقع أن القيم التي تعكس التأثيرات العالمية تتعايش مع

قيم وتوجهات راسخة تاريخياً، ولا سيما فيما يتعلق بالأسرة والدين. ولا يزال جيل الألفية ملتزماً بالمثل العليا للأسرة ويعتقد أن الدين مهم وأنه ينبغي حماية هذه التقاليد.

### جيل الألفية والقيم الأسرية: الأسرة لا تزال مهمة جداً.

وفيما يتعلق بالأسرة، يبين الشكل 36.2 أن 98% من الشباب (عبر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المتاحة في مجموعة بيانات إحصائية القيم العالمية، 2010-2012) يعتقدون أن "الأسرة هي أهم مؤسسة في حياتهم". ووفقاً لدراسات حالات مختلفة أجريت في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يعتبر الشباب الأسرة أيضاً المكان الرئيسي للعثور على الحب والأمن (-Altınbasak Farina & Guleryuz-Turkel, 2015). بالإضافة إلى ذلك، يعتقدون أنه ينبغي الحفاظ على الأسرة والتقاليد وصونها. على سبيل المثال، في استبيان أجرته الإذاعة العامة الدولية، وافق 85 في المائة من الشباب العربي على أهمية الحفاظ على القيم التقليدية للمستقبل (PRI 2014). وعلاوة على ذلك، يؤيد الشباب مؤسسة الزواج باعتبارها أنسب شكل من أشكال الاتحاد الرومانسي ويعتقدون أن الأطفال يحتاجون إلى الأم والأب (Wilcox and Cavalle 2011)، كما أن لديهم رغبة قوية في تحقيق التوازن بين العمل والأسرة (Altınbasak-Farina & Guleryuz-Turkel, 2015).

### الشكل 36.2: أهمية مؤسسة الأسرة



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على موجة المسح العالمي للقيم 2010-2012 حسب بيانات الدول المتاحة (\*تم الجمع بين المهم جداً والمهم)

## جيل الألفية والقيم الدينية: الدين أكثر من مجرد التمييز بين الصواب والخطأ

عندما يتعلق الأمر بالدين، تظهر صورة خلاصة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقد أسفر "مسح العالم العربي حول مواقف جيل شباب الألفية المسلم من الدين وعلماؤه" (مؤسسة طابة، 2016)، والذي اعتمد عينات من الفئة العمرية بين 15 و34 عاما من ثماني دول عربية (المغرب ومصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت والأردن وفلسطين)، عن أن غالبية جيل الألفية يقولون أنه من المهم أن يُعرفوا من خلال هويتهم الإسلامية. والأهم من ذلك أن جيل الألفية "يؤكدون أن إيمانهم بالإسلام يستند إلى اقتناعهم بأن هذه هي الحقيقة". وعلاوة على ذلك، فإن الشباب أكثر ميلاً للتفكير بأن "الدين هو مسألة روحية خاصة" أكثر من النظر إلى الدين على أنه مجرد معتقدات وقوانين تحدد الصواب والخطأ. وتوضح هذه النتائج بأهمية بالغة أن الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لديهم قناعة دينية قوية. ومع ذلك، فإن "الغالبية العظمى من الشباب يعتقدون أيضا أنه يجب على خطاب علماء الدين والمواضيع التي يتطرقون إليها أن تكون ذات صلة بالقضايا والاحتياجات المعاصرة".

وفيما يتعلق بدور الدين في المجالين العام والسياسي، يوافق الشباب عموما على أن للدين دورا رئيسيا في مستقبل بلدانهم. ومن ناحية أخرى، لا يعتقد الكثيرون أن "الدولة يجب أن تتمتع بالسلطة الكاملة للانخراط في أي شيء يتعلق بالدين في المجتمع". حيث يريد الشباب أن يرووا الدولة تتدخل في موضوع التطرف: ويقول جيل الألفية إن "حركات مثل داعش والقاعدة هي تحريف كامل للإسلام وتعطي الدولة دورا محوريا في مكافحة التطرف".

وقد أشار استعراض الميول الثقافي الرئيسي لجيل الألفية حتى الآن إلى توتر ثقافي ظاهر: الشباب يتعرضون لقيم ثقافية جديدة تجعلهم يتعارضون مع القيم الثقافية المشتركة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد يؤدي هذا التوتر الثقافي في نهاية المطاف إلى خلق ثغرة مخيبة للأمل بين المعتقدات والمواقف. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي يرى فيه الشباب أن الأسرة هي أهم مؤسسة، مع تزايد توجههم الذاتي ومطالبهم الاستهلاكية وانخفاض الثقة بالآخرين كلها عوامل قد تؤدي إلى تأخير تكوين الأسرة. وبالمثل، رغم اعتقاد جيل الألفية بأنه يجب الحفاظ على الدين والتقاليد، قد تؤدي نزعاتهم الفردية في نهاية المطاف إلى أن يصبحوا مقربين من تلك القيم الدينية والتقليدية التي هي موجهة للمجتمعات المحلية. ويشير هذا الصراع على ما يبدو إلى حدوث تغيير ثقافي



كبير وتحول في القيم بين أوساط الشباب. إن كيفية تطور هذا التوتر سوف تتحدد إلى حد كبير بمدى جودة السياسات التي يمكن أن تساعد الشباب على تحقيق التوازن.

## 2.5.2 تقلص إمكانات جيل الألفية

في حين تشكل العولمة تحديات جديدة، فإنها تتيح أيضاً فرصاً وأفاقاً جديدة للشباب والتنمية الوطنية. وبينما تسلط الدراسات الإحصائية الضوء على التوجه الأكبر لجيل الألفية نحو النزعة الفردية والمادية، فإنها تثبت أيضاً أنه يسعى إلى التعبير عن الذات وهوية ذاتية قوية؛ ويريد أن يعبر عن آرائه. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على سبيل المثال، يقدر 78% من الشباب قيمة الاستقلالية (Bayt.com 2014). وتظهر دراسات تجريبية أخرى في المنطقة العربية أيضاً أن الجيل الأصغر يشجع على حق تحقيق المرء لأهدافه، وأن يكون أكثر تعبيراً عن الذات، وأن يقدر الاستقلال والاعتماد على الذات (Shediac et al. 2013).

وعلاوة على ذلك، فإن جيل الألفية مهتم بالقدر نفسه بالمساواة بين الجنسين ودور المرأة ومكانها في المجتمع. وبوجه عام، تتسم هذه المبادئ بالمساواة بين الجنسين. على سبيل المثال، كما يظهر الجدول أدناه، فإن غالبية الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقولون إن مجتمعاتهم بحاجة إلى مزيد من علماء الدين والدعاة الإناث اللواتي تتاح لهن الفرصة والحيز للدعوة على نطاق أوسع، كما هو مبين في الجدول أدناه، مما يشهد على المساواة بين الجنسين، حتى في مجال الدين (الجدول 3.2).

الجدول 3.2: تحتاج المجتمعات إلى المزيد من العاملات والدعاة النساء

الإمارات العربية المتحدة	الكويت	المملكة العربية السعودية	مصر	الأردن	المغرب	فلسطين	البحرين
63%	66%	76%	80%	85%	87%	88%	95%

المصدر: "مسح العالم العربي حول مواقف جيل شباب الألفية المسلم من الدين وعلماؤه"

وهذه القيم، أي الاستقلال، والتعبير عن الذات، والمساواة بين الجنسين، هي قيم ثقافية تقوم بدفع التقدم الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما زيادة الأعمال والمجتمع الديناميكي. لذلك، وبالرغم من أن تحول قيم جيل الألفية يعتبر مصدر قلق، إلا أنه أيضاً مصدر محتمل للتطور الإيجابي والتغيير. ومع ذلك، يواجه جيل الألفية تحديات في التعبير عن القيم الإيجابية أيضاً.

وقد أظهر تحليل مركز سيسرك، استناداً على إحصائية القيم العالمية 2010-2012، أنه في حين أن جيل الألفية يستفيد من التعبير عن الذات، والهوية الذاتية، والتعبير عن الرأي، فإن الثقافة الأوسع في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي تؤيد الانضباط والتقاليد والالتزام والتسلسل الهرمي، مما يكشف عن فجوة بين القيم الناشئة لجيل الألفية والقيم الأوسع في مجتمعات منظمة التعاون الإسلامي. وعندما طُلب من الناس من مختلف الدول الأعضاء اختيار خمسة من أهم القيم التي يجب على الوالدين تعليمها لأطفالهم في المنزل، فإن قيمة التعبير عن الذات (وكذلك التخيل) لم تكن من القيم الخمس الأولى. على العكس من ذلك، يتم تصنيف الالتزام على أنها القيمة الثالثة الهامة، مما يكشف عن فجوة بين القيم الناشئة لجيل الألفية والقيم الأوسع في مجتمعات المنظمة. وهذه الفجوة بين الجيل الجديد والمجتمع الأوسع نطاقاً، بدورها، تعرقل إمكانات جيل الألفية في إحداث تغيير إيجابي في مجتمعاتهم، ولا سيما فيما يتعلق بريادة الأعمال ومشاركة المجتمع المحلي والمساواة بين الجنسين.

#### الجدول 4.2: القيم التي يتعين على الآباء تلقينها لأبنائهم في البيت

الترتيب	1	2	3	4	5	6	7	8
القيم	التسامح	الدين	الطاعة	الادخار	العزيمة	الإيثار	التعبير عن الذات	ملكة الخيال

المصدر: حسابات موظفي سيسرك على أساس موجة المسح العالمي للقيم 2010-2012 (البلدان المتوفرة حولها البيانات فقط). وتتقلص إمكانات جيل الألفية من جراء صعوبة حصولها على فرص إقليمية وعالمية. وبالرغم من أنه الجيل الأكثر اتصالاً على مستوى العالم، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى الفرص العالمية والإقليمية والمشاركة فيها والاستفادة منها، فإن الشباب في الدول الأعضاء يتخلفون عن شباب العالم المتقدم. وينطبق ذلك بصفة خاصة على مجالات الابتكار التكنولوجي والمؤسسات العالمية والإقليمية والمناقشات العامة والتفاعل الثقافي وتطور التعليم ونوعية الحياة.

#### 3.5.2 توصيات سياساتية

1. ينبغي للدول الأعضاء أن تتقدم بفهم شامل لوجهات نظر جيل الألفية، والاتجاهات الثقافية والسياسية. إحدى طرق تحقيق هذا الهدف هو تشجيع الجامعات والمراكز الفكرية على دراسة توجهات وقيم جيل الألفية من خلال دراسات استقصائية للنوعية والكمية.

2. ينبغي وضع سياسات لمكافحة الفصل الكاذب بين "المجتمع مقابل الفرد" وخلق توازن بين التماسك الاجتماعي والتعبير الفردي. ولتحقيق ذلك يجب أن تهدف السياسات إلى تعزيز الروايات والصور البديلة، خاصة التي يمكن أن تؤيد الروابط المجتمعية بطريقة لا تتعارض مع التنمية الفردية، بل على العكس من ذلك، تُكمل وتسهل التقدم الفردي، ونوعية الحياة، والسعادة.
3. ولتمكين جيل الألفية من تحقيق قيمه الإيجابية كالإبداع والتعبير عن الذات والمساواة بين الجنسين عبر مجالات المجتمع، يجب أن تأخذ السياسات في اعتبارها بناء العلاقات بين الأجيال. وسيطلب ذلك زيادة الجهود في دراسات علم الشيخوخة من أجل تطوير فهم العلاقة بين الشباب والآباء والأسر الكبيرة والمسنين وتطوير برامج ومشاريع تعزز التفاهم المتبادل بين الآباء والشباب. يمكن استخدام المدارس ودور التمرير والجامعات والمراكز المجتمعية وكذلك الأماكن العامة مثل المتنزهات والمراكز التجارية لتمكين الاختلاط والحوار والتفاعل بين الأجيال.
4. ينبغي لصناع السياسات أن يبذلوا جهدا كبيرا لتيسير مشاركة الشباب في العملية العالمية والإقليمية وصنع السياسات. ولهذا، ينبغي تطوير أدوات من شأنها أن ترفع وعي المواطنين الشباب وتشجعهم على العمل التطوعي في قضايا الشباب والمواضيع العالمية والإقليمية، وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي. ينبغي خلق فرص جديدة للشباب للمشاركة في عمليات التبادل مع أقرانهم من مناطق أخرى في المنظمة وخارجها. وفي هذا الإطار، يمكن للمنظمة أن تكون بمثابة الأداة الرئيسية التي توفر للمواطنين الشباب فرصا جديدة للمشاركة في صنع القرار العالمي والإقليمي، والنقاش العام، وصنع السياسات، ولا سيما فيما يتعلق بالحوار بين الثقافات، والسلام، وحقوق الإنسان، والخطاب بشأن أهداف التنمية المستدامة، والتطوع المجتمعي، والابتكار الثقافي والتكنولوجي.

### 3. ملاحظات ختامية

يهدف هذا التقرير إلى رصد التحديات التي تعيق عملية تنمية الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والآفاق التي من شأنها أن تيسر السبل لتحقيق هذه الغاية. ويتناول التحليل والدراسة وضع الشباب في هذه الدول في مجالات التعليم والتدريب، والعمالة وريادة الأعمال، والصحة والصحة النفسية، والمشاركة السياسية والمدنية، والتغيرات الثقافية والقيمية التي يعيشونها.

وبإيجاز شديد، يكشف التقرير على أن التعليم والتدريب لا يزالان يشكلان أكبر تحد أمام مساعي تنمية الشباب في دول المنظمة، الأمر الذي ينعكس أيضا على التنمية الوطنية في هذه الدول ذاتها. ولدراسة نتائج التعليم، يولي التقرير اهتماما خاصا لمعدلات إلمام الشباب بالقراءة والكتابة، ومعدلات القيد بالمدارس الثانوية، وحراك الطلاب على المستوى الدولي.

وكما هو الحال بالنسبة للتعليم، تشكل فرص العمل تحديا كبيرا آخر أمام إدماج الشباب في العملية الاقتصادية وتمتعهم بقسط من الرفاهية بشكل عام، وهذا ما تعكسه مؤشرات العمل المعنية بقياس معدلات العمالة والبطالة والانتقال إلى أسواق العمل. أما بالنسبة لريادة العمال، فيحدد التقرير المعوقات الرئيسية والمشاركة التي تقف عتبة أمام ازدهار بيئات أعمال دينامية ومحفزة. ويعتمد هذا التقرير نهجا شاملا، بحيث أنه لا يتناول البيئة المتعلقة بالجانب المالي والسياسي والبنى التحتية التي تحيط برجال الأعمال والمستثمرين الشباب فحسب، بل يتجاوز ذلك بتسليطه الضوء أيضا على القيم الثقافية والمواقف (المخاطرة والخوف من الفشل...) التي قد تكون مساعدة في فسح المجال أمام الشباب الطموح للمضي قدما في مشاريعهم الخاصة أو معرقله لها. وفي الأخير، تركز أيضا هذه الفقرة الفرعية على ظاهرة ريادة المشاريع الاجتماعية الناشئة حديثا والمتسارعة النمو، مع دراسة المعرقلات المرتبطة بها والآفاق المتاحة أمام الشباب المنخرطين فيها في دول المنظمة.

تعتبر كل من الصحة والصحة النفسية من المحددات المحورية لمدى رفاهية فئة الشباب. وفي السياقين الإقليمي والوطني في كافة مناطق منظمة التعاون الإسلامي، يواجه الشباب قضايا متعددة

ذات صلة بالصحة، بحيث لا تزال عوامل مثل سوء مستوى الصحة الإنجابية والإدمان على المواد المخدرة والارتباك للتكنولوجيا والمشاكل المرتبطة بالصحة النفسية تشكل تهديدا لرفاه ومستقبل الشباب بصفة عامة وبالإضافة إلى ذلك، يولي التقرير اهتماما خاصا بوضع الصحة النفسية في مناطق الصراع.

وتتناول الفقرة الفرعية المتعلقة بالتحديات السياسية عددا كبيرا من القضايا ذات الصلة بما في ذلك سن التصويت، ومحو الأمية السياسية، والمواطنة السياسية، والحراك الاجتماعي، والإدماج، والتطرف، والصراعات، والإصلاح المؤسسي. ويعرض القسم توصيات سياساتية قابلة للتطبيق على أرض الواقع بغية فسح المجال أمام الشباب للانخراط في العمل السياسي والمدني البناء.

ومن بين التحديات التي يواجهها الشباب أيضا هي موجة التغيرات الثقافية المتسارعة. فقد أدى انتشار أنماط عيش جديدة على الصعيد العالمي إلى نشأة تحديات جديدة أمام الشباب وبروز آفاق جديدة يمكنهم استغلالها في الآن ذاته. ويبرز القسم المخصص لهذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلا القيم الثقافية للشباب المسلم، مع التركيز على مواقفهم بخصوص الدين والأسرة. وثمة تحد آخر يواجهه الشباب المسلم يتعلق بفجوة القيم بين الأجيال المتنامية، وهو ما يحد من إمكانية مساهمة الشباب في تغيير القيم، ولا سيما مبدأ المساواة والتكافؤ بين الجنسين والتقدم الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة مرتبطون بشبكات التواصل أكثر من أي وقت مضى، إلا أنهم يعانون من الحرمان مقارنة بالفئات الأخرى نتيجة محدودية الانخراط في المشاركة الإقليمية والعالمية والفرص التي تتراوح بين الابتكار التكنولوجي والحصول على التعليم.

وزيادة على ما سبق، فإن التحديات المتعلقة بصنع السياسات تزيد من عرقلة الجهود الرامية إلى تمكين الشباب. وعلى هذا النحو، فإن التحديد الدقيق للصعوبات الخاصة التي تواجهها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال وضع السياسات المعنية بالشباب والتصدي لها سيكون أساسيا من أجل تنمية الشباب وتمكينهم. لكن الإشكال هو أن البيانات في مجال صنع السياسات تختلف عن غيرها، كتلك المتعلقة بالسكان أو الاقتصاد مثلا، في كونها مفرطة في التحديد وتكاد تكون منعدمة في بعض الأحيان. ولسد هذه الثغرة، يطرح هذا التقرير محاولة، وهي الأولى من نوعها، لتطوير مؤشر خاص بدول منظمة التعاون الإسلامي لتقييم سياسات الشباب، أي "مؤشر أداء السياسات المتعلقة بالشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي"، وهو ليس إلا نموذج أولي فقط. ومن شأن هذا المؤشر أن يشكل دعما في رسم الجوانب الرئيسية لعملية صنع السياسات المتعلقة

بالشباب ورصد نقاط ضعفها وقوتها بطريقة معيارية تفضي في نهاية المطاف إلى إجراء مقارنات منهجية وقابلة للإجراء وخلق قنوات تعاون جديدة فيما بين بلدان المنظمة. ويرد في ملحق التقرير كل من "مؤشر أداء السياسات المتعلقة بالشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي" والاستبيان ذي الصلة ونظام التقييم إلى جانب تطبيقات تجريبية على خمسة من الدول الأعضاء التي ردت على الاستبيان الذي تم تعميمه على جميع الدول الأعضاء. ونأمل في الأخير، من خلال هذا التقرير، أن تكون هناك مجهودات إضافية للهوض بهذا النموذج الأولي وذلك عن طريق مدخلات الخبراء الوطنيين والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من مؤسسات المنظمة.



## 4. الملحق. الخطوات الأولى نحو مؤشر خاص بمنظمة التعاون الإسلامي: مؤشر أداء السياسات المتعلقة بالشباب

إن تحديد التحديات الاجتماعية والاقتصادية لا يمثل سوى الخطوة الأولى نحو تحقيق رفاهية أكبر للشباب. لكن نجاعة سبل دراسة هذه التحديات تعتمد إلى حد كبير على مدى قدرة السياسات على معالجتها. وعلى هذا النحو، فإن الخطوة الثانية من أجل تمكين الشباب، والتي لا تقل أهمية عن الخطوة الأولى، هي تحديد إطار السياسات المعنية بالشباب الأنسب والأكثر فعالية.

وبالمقارنة مع بعض مجالات السياسات الأخرى، قد يكون من الصعب وضع سياسة وطنية ناجحة وفعالة عندما يتعلق الأمر بالشباب (Denstad, 2009). ووفقاً لتقرير البنك الدولي (2007)، فإن الأمر كذلك لأن:

- (1) وضع سياسة شباب ناجحة تتطلب التعاون بين القطاعات لوضع استراتيجية شاملة. لكن في معظم الحالات، لا تدخل سياسة الشباب عموماً في نطاق السياسة الإنمائية الوطنية الشاملة.
- (2) وضع سياسة شباب ناجحة تتطلب إشراك الشباب أنفسهم في تصميم وتنفيذ السياسات.
- (3) تحقيق النجاح على مستوى سياسات الشباب يصطدم بعامل ندرة الممارسات الفضلى التي يمكن الاقتداء بها والأخذ منها.

وفي ضوء هذه الصعوبات، يصبح وضع السياسات في حد ذاته تحدياً في مسيرة تمكين الشباب. وعلى هذا النحو، فإن التحديد الدقيق للتحديات الخاصة التي تواجهها منظمة التعاون الإسلامي في وضع سياسات الشباب والتصدي لها سيكون أساسياً للجهود المبذولة في مجال تنمية الشباب.

وفي الوقت الذي يمكن فيه الولوج إلى بعض البيانات مثل تلك الخاصة بالتعليم أو الخصوبة في الدول الأعضاء في المنظمة بسهولة أكبر، تبقى البيانات على مستوى السياسات محدودة نوعاً ما، وغالباً ما تكون غير متوفرة. فغياب البيانات لا تعرقل الفرص لرفع مستوى السياسات فحسب بل تمنع أيضاً التعاون على المستوى الإقليمي وعلى مستوى المنظمة.



ولملاء هذه الفجوة، يتخذ التقرير خطوة جريئة ويقترح أداة جديدة: "مؤشر أداء السياسات المتعلقة بالشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي". ويحسب هذا المؤشر من خلال تسجيل نقاط 19 سؤالاً أساسياً يتعلق بالسياسات. ويبرز كل سؤال جانباً رئيسياً أو مكوناً رئيسياً لسياسة ناجحة للشباب كما هو منصوص عليه في النشرات العلمية. وهي تشمل، على سبيل المثال، عناصر رئيسية مثل الميزانية والسلطة المسؤولة والبحوث المتعلقة بالشباب والمسائل ذات الصلة.

بعد الإجابة على كل سؤال، سوف تحصل الدول الأعضاء على النتيجة الإجمالية كما هو موضح في الجدول 1. ثم تحدد النتيجة مجموع فئة مستوى معين من الشباب في سياسة الدول الأعضاء. أعلى درجة يمكن للبلد الحصول عليها هي 23، وتشير الدرجة بين 0-8 نقطة إلى المستوى المتخلف، و9-14 إلى المستوى المتوسط الأدنى، و15-20 إلى المستوى المتوسط الأعلى، و21-23 إلى المستوى المتقدم.

ثم يتم عرض هذه النقاط وتلخيصها في بطاقة أداء السياسات المتعلقة بالشباب في منظمة التعاون الإسلامي، كما هو موضح في الإطارات 1 و 2 و 3.

وسيتجلى دور بطاقة أداء السياسات المتعلقة بالشباب في منظمة التعاون الإسلامي في:

- مساعدة الدول الأعضاء في تحديد ضعفها بحيث يمكن معالجة نقاط الضعف تلك بشكل مباشر.
- مساعدة الدول الأعضاء في تحديد نقاط قوتها بحيث يمكن تبادل أفضل الممارسات مع الدول الأعضاء الأخرى.
- تطوير التعاون البيئي لمنظمة التعاون الإسلامي (التعاون بين الدول الأعضاء) على نحو أكثر شمولاً وبطرق ملموسة أكثر.
- تكملة استراتيجية شباب منظمة التعاون الإسلامي (2017).
- اتخاذ الخطوة الأولى لوضع مؤشر محلي وغير متحيز وموضوعي بدلاً من استخدام مؤشرات مفتوحة المصدر التي تميل إلى إما أن تكون قصيرة في أخذ سياقات ثقافية محددة بعين الاعتبار أو لديها تحيز معياري.

ولعرض كيفية عمل مؤشر أداء السياسات المتعلقة بالشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، يعرض التقرير أدناه خمس حالات أنموذجية من لبنان وتركيا وبنغلاديش وفلسطين والسنغال. وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الدراسات التجريبية لا تعدو إلا أن تكون هي أيضاً جزءاً من عملية

تطوير هذا المؤشر. في الواقع، ينبغي اعتبار المؤشر نموذج أولي والذي سيكون عرضة للتغيير والتحسين من خلال مساهمات خبراء من شباب وإحصاءات الدول الأعضاء، والأمانة العامة، ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى.

وعموماً، فإن بطاقة أداء السياسات ستشكل خطوة رئيسية في طريق تطوير بنك بيانات خاص بمنظمة التعاون الإسلامي عن السياسة المتعلقة بالشباب ووضع مؤشر المنظمة الأول من نوعه. ونعرض في ما يلي استبيان مؤشر أداء السياسات المتعلقة بالشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ونظام الترميز والتقييم، وخمسة أنموذجية.

### 1. أسئلة المسح

يحتوي استبيان مؤشر أداء السياسات المتعلقة بالشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي على ما مجموعه 23 سؤالاً، إلا أن خمسة من هذه الأسئلة (الأسئلة 1 و 2 و 3 و 20) ليست مدرجة في نظام التقييم ولكنها مستخدمة لأغراض جمع معلومات وصفية وإضافية. يوضح الجدول 1 الأسئلة المتضمنة في التقييم.

#### البيانات الوصفية

1. ما الفئة العمرية التي يحددها بلدكم كـ "الشباب"؟ يرجى تقديم الإجابة بين قوسين (على سبيل المثال الفئة العمرية 18-30 أو الفئة العمرية 16-25)
2. ما هي نسبة الإناث والذكور الشباب في بلدكم؟
3. ما هي النسبة المئوية لتوزيع الفئات العمرية التالية في بلدكم؟

○ 16-18 : % ---

○ 18-25 : % ---

○ 25-30 : % ---

○ 30-35 : % ---

## بيانات الحوكمة

1. هل لديكم هيئة حكومية مكرسة للشباب ولقضاياهم، مثل وزارة أو لجنة حكومية؟  
 نعم  
 لا
2. هل لديكم سياسة / استراتيجية وطنية متعلقة بالشباب؟  
 نعم  
 لا
3. هل لدى بلدكم ميزانية مخصصة لتنفيذ السياسة أو الاستراتيجية الوطنية للشباب؟  
 نعم  
 لا
4. هل لديكم منظمة وطنية جامعة (مثل ائتلاف أو مجلس) للمنظمات الشبابية غير الحكومية في البلاد؟  
 نعم  
 لا
- 4.أ. إذا كانت الإجابة نعم الرجاء تقديم الإسم ومعلومات الاتصال:  
المجلس الوطني أو المنظمة الوطنية الجامعة:  
معلومات الاتصال:
5. هل لديكم سياسة لمشاركة الشباب في صنع القرار السياسي في بلدكم؟  
 نعم  
 لا
- 5.أ. إذا كانت الإجابة نعم الرجاء اختيار جميع الإجابات المنطبقة  
 لدى بلدنا سياسة تسهل المشاركة السياسية للشباب على المستوى المحلي  
أو على مستوى البلديات

- لدى بلدنا سياسة تسهل المشاركة السياسية للشباب على المستوى الوطني
- لدى بلدنا سياسة تسهل المشاركة السياسية للشباب على المستوى الإقليمي / الدولي

6. هل لديكم أية آليات حكومية (مؤسسات أو هيئات فعلية) لتسهيل مشاركة الشباب في صنع القرار السياسي في بلدكم؟

- نعم
- لا

6. أ. إذا كانت الإجابة نعم، الرجاء اختيار جميع الإجابات المنطبقة:

- لدى بلدنا آلية تسهل المشاركة السياسية للشباب على المستوى المحلي أو على مستوى البلديات
- لدى بلدنا آلية تسهل المشاركة السياسية للشباب على المستوى الوطني
- لدى بلدنا آلية تسهل المشاركة السياسية للشباب على المستوى الإقليمي / الدولي

7. هل لدى بلدكم أي ممثلين سياسيين شباب منتخبتين أو معينين؟

- نعم
- لا

7. أ. إذا كانت الإجابة نعم، كم عدد الممثلين السياسيين الشباب المنتخبين أو المخصصين في بلدكم؟

8. هل في بلدكم تعاون بين القطاعات (على سبيل المثال، التعاون بين وزارات الصحة والعمالة والتعليم) بشأن قضايا الشباب؟

- نعم
- لا

9. هل لديكم مراكز التفكير أو الأبحاث التي تركز على قضايا الشباب؟

○ نعم

○ لا

9.أ. إذا كانت الإجابة نعم الرجاء تقديم اسمها ومعلومات الاتصال:

اسم المركز أو مركز التفكير:

معلومات الاتصال:

10. هل ثمة أية أبحاث في بلدكم عن وضع الشباب على المستوى الوطني؟

○ نعم

○ لا

10.أ. إذا كانت الإجابة نعم الرجاء إرفاق الملف بصيغة PDF.

#### الخدمات القائمة

11. هل لديكم مراكز وطنية للشباب في جميع أنحاء البلد لتقديم الخدمات لهم؟

○ نعم

○ لا

12. هل لديكم سياسات للتقليص من عدد الشباب الذين هم خارج نطاق التعليم

والعمالة والتدريب (NEET)؟

○ نعم

○ لا

13. هل لديكم سياسات محددة من أجل الموظفين لتشجيع عمالة الشباب؟

○ نعم

○ لا

14. هل لديكم برامج تدريبية لتدريب الآباء وتحسين معرفتهم بمشاكل أبنائهم من الشباب؟

○ نعم

○ لا

15. هل لديكم برامج تدريب فنية ومهنية تستهدف الشباب؟

○ نعم

○ لا

16. هل لديكم برامج منظمة ونشطة لتبادل الطلاب مع مؤسسات تعليم أجنبية تهدف إلى تحسين معرفة الشباب؟

○ نعم

○ لا

16. أ. إذا كانت الإجابة نعم، 15.أ. كم عدد البرامج التي تنفذ مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؟

15.ب. كم عدد البرامج التي تنفذ مع الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون

الإسلامي؟

15.ج. كم عدد البرامج التي تنفذ مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؟

17. هل لديكم سياسة تتعلق بالصحة النفسية للشباب؟

○ نعم

○ لا

18. هل لديكم سياسة لمكافحة الإدمان في صفوف الشباب؟

○ نعم

○ لا

19. هل لديكم سياسة / استراتيجية لمكافحة تجنيد الشباب من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة؟

- نعم  
 لا

## التحديات

20. يرجى تحديد أهم ثلاثة تحديات في مجال الشباب في بلدكم من خلال تقييمها من 1

إلى 3 (1 يمثل أكبر تحد)

- التعليم  
 انعدام الفرص الاقتصادية (مثل البطالة والفقروما إلى ذلك)  
 ازدياد التطرف العنيف والنزعة الأصولية  
 الصحة والصحة النفسية  
 الإدمان على المخدرات  
 تكوين الأسرة والزواج (على سبيل المثال الزواج المبكر، والتأخر في الزواج،  
 وارتفاع معدل الطلاق)  
 المشاركة السياسية  
 الافتقار إلى الفرص والبنى التحتية للأنشطة الترفيهية والرياضية للشباب  
والاستجمام  
 نقص في البيانات والأبحاث المتعلقة بالشباب وقضايا الشباب  
 ضعف مشاركة المجتمع المدني في قضايا الشباب  
 عدم المساواة بين الجنسين  
 الولوج إلى التكنولوجيا  
 إذا لم تكن مدرجة أعلاه، يرجى كتابتها

## II. الترميز والتقييم

### الجدول 1 الترميز والتقييم

رقم السؤال	الرمز	المحتوى	سلم التقييم (لا: 0، نعم: 1)
السؤال 1	GOVBOD	هيئة حكومية	1-0
السؤال 2	NAT-POL-STR	سياسة أو استراتيجية وطنية	1-0
السؤال 3	BUDGET	الميزانية المخصصة للشباب	1-0
السؤال 4	UMBNGO	منظمة غير حكومية جامعة	1-0
السؤال 5	PPP	سياسات بشأن المشاركة السياسية	3-0
السؤال 6	MPP	آليات بشأن المشاركة السياسية	3-0
السؤال 7	YPP	الممثلون المنتخبون	1-0
السؤال 8	CRSSEC	التعاون بين القطاعات	1-0
السؤال 9	TTANK	مراكز التفكير	1-0
السؤال 10	RSC	البحث	1-0
السؤال 11	YTHCENTER	مراكز الشباب	1-0
السؤال 12	NEET	سياسات الإدماج	1-0
السؤال 13	EEMP	سياسات لتشجيع العمالة	1-0
السؤال 14	PARENTS	التدريب للأباء	1-0
السؤال 15	TECHVOC	التدريب على المهارات الفنية والمهنية	1-0
السؤال 16	EXCHNG	برامج بشأن تبادل الطلاب	1-0
السؤال 17	MENTAL	سياسات متعلقة بالصحة النفسية	1-0
السؤال 18	ADD	مكافحة الإدمان	1-0
السؤال 19	VIOEXT	سياسات مكافحة التطرف العنيف	1-0
المجموع			23



### III. أمثلة أنموذجية

الجدول 2. بطاقة أداء السياسات المتعلقة بالشباب - لبنان			
الأداء	رمز السؤال	الرقم	
1	هيئة حكومية	1	الحكومة
1	سياسة أو استراتيجية وطنية	2	
1	الميزانية المخصصة للشباب:	3	
1	منظمة غير حكومية جامعة	4	
2	سياسات بشأن المشاركة السياسية:	5	
2	آليات بشأن المشاركة السياسية	6	
0	الممثلون المنتخبون	7	
0	التعاون بين القطاعات	8	
1	مراكز التفكير	9	الخدمات
1	البحث	10	
0	مراكز الشباب	11	
1	الشباب خارج نطاق التعليم والعمالة والتدريب	12	
1	سياسات لتشجيع العمالة:	13	
1	التدريب للأباء	14	
1	التدريب على المهارات الفنية والمهنية	14	
1	برامج بشأن تبادل الطلاب:	16	
1	سياسات متعلقة بالصحة النفسية	17	
0	مكافحة الإدمان:	18	
1	سياسات مكافحة التطرف العنيف	19	
17			المجموع

الفئة: المستوى المتوسط الأعلى

الجدول 3. بطاقة أداء السياسات المتعلقة بالشباب - السنغال			
الأداء	رمز السؤال	الرقم	
1	هيئة حكومية	1	الحكومة
1	سياسة أو استراتيجية وطنية	2	
1	الميزانية المخصصة للشباب:	3	
1	منظمة غير حكومية جامعة	4	
3	سياسات بشأن المشاركة السياسية:	5	
3	آليات بشأن المشاركة السياسية	6	
1	الممثلون المنتخبون	7	
1	التعاون بين القطاعات	8	
0	مراكز التفكير	9	الخدمات
0	البحث	10	
1	مراكز الشباب	11	
1	الشباب خارج نطاق التعليم والعمالة والتدريب	12	
1	سياسات لتشجيع العمالة:	13	
0	التدريب للأباء	14	
1	التدريب على المهارات الفنية والمهنية	15	
0	برامج بشأن تبادل الطلاب:	16	
0	سياسات متعلقة بالصحة النفسية	17	
0	مكافحة الإدمان:	18	
1	سياسات مكافحة التطرف العنيف	19	
17			المجموع

الفئة: المستوى المتوسط الأعلى

الجدول 4. بطاقة أداء السياسات المتعلقة بالشباب - فلسطين			
الأداء	رمز السؤال	الرقم	
1	هيئة حكومية	1	الحكومة
1	سياسة أو استراتيجية وطنية	2	
1	الميزانية المخصصة للشباب:	3	
0	منظمة غير حكومية جامعة	4	
3	سياسات بشأن المشاركة السياسية:	5	
2	آليات بشأن المشاركة السياسية	6	
1	الممثلون المنتخبون	7	
1	التعاون بين القطاعات	8	
1	مراكز التفكير	9	الخدمات
1	البحث	10	
1	مراكز الشباب	11	
1	الشباب خارج نطاق التعليم والعمالة والتدريب	12	
1	سياسات لتشجيع العمالة:	13	
1	التدريب للأباء	14	
1	التدريب على المهارات الفنية والمهنية	15	
1	برامج بشأن تبادل الطلاب:	16	
1	سياسات متعلقة بالصحة النفسية	17	
1	مكافحة الإدمان:	18	
0	سياسات مكافحة التطرف العنيف	19	
20			المجموع

الفئة: المستوى المتوسط الأعلى

الجدول 5. بطاقة أداء السياسات المتعلقة بالشباب - بنغلاديش			
الأداء	رمز السؤال	الرقم	
1	هيئة حكومية	1	الحكومة
1	سياسة أو استراتيجية وطنية	2	
1	الميزانية المخصصة للشباب:	3	
1	منظمة غير حكومية جامعة	4	
0	سياسات بشأن المشاركة السياسية:	5	
0	آليات بشأن المشاركة السياسية	6	
0	الممثلون المنتخبون	7	
1	التعاون بين القطاعات	8	
1	مراكز التفكير	9	الخدمات
0	البحث	10	
1	مراكز الشباب	11	
1	الشباب خارج نطاق التعليم والعمالة والتدريب	12	
1	سياسات لتشجيع العمالة:	13	
0	التدريب للآباء	14	
1	التدريب على المهارات الفنية والمهنية	15	
0	برامج بشأن تبادل الطلاب:	16	
1	سياسات متعلقة بالصحة النفسية	17	
1	مكافحة الإدمان:	18	
1	سياسات مكافحة التطرف العنيف	19	
13			المجموع

الفئة: المستوى المتوسط الأدنى

الجدول 6. بطاقة أداء السياسات المتعلقة بالشباب - تركيا			
الأداء	رمز السؤال	الرقم	
1	هيئة حكومية	1	الحكومة
1	سياسة أو استراتيجية وطنية	2	
1	الميزانية المخصصة للشباب:	3	
0	منظمة غير حكومية جامعة	4	
3	سياسات بشأن المشاركة السياسية:	5	
3	آليات بشأن المشاركة السياسية	6	
1	الممثلون المنتخبون	7	
1	التعاون بين القطاعات	8	
1	مراكز التفكير	9	الخدمات
1	البحث	10	
1	مراكز الشباب	11	
1	الشباب خارج نطاق التعليم والعمالة والتدريب	12	
1	سياسات لتشجيع العمالة:	13	
1	التدريب للأباء	14	
1	التدريب على المهارات الفنية والمهنية	15	
1	برامج بشأن تبادل الطلاب:	16	
1	سياسات متعلقة بالصحة النفسية	17	
1	مكافحة الإدمان:	18	
1	سياسات مكافحة التطرف العنيف	19	
22			المجموع

الفئة: المستوى المتقدم

الجدول 7. بطاقة أداء السياسات المتعلقة بالشباب - إندونيسيا			
الأداء	رمز السؤال	الرقم	
1	هيئة حكومية	1	الحكومة
1	سياسة أو استراتيجية وطنية	2	
1	الميزانية المخصصة للشباب:	3	
1	منظمة غير حكومية جامعة	4	
1	سياسات بشأن المشاركة السياسية:	5	
1	آليات بشأن المشاركة السياسية	6	
0	الممثلون المنتخبون	7	
1	التعاون بين القطاعات	8	
1	مراكز التفكير	9	الخدمات
0	البحث	10	
1	مراكز الشباب	11	
1	الشباب خارج نطاق التعليم والعمالة والتدريب	12	
1	سياسات لتشجيع العمالة:	13	
1	التدريب للآباء	14	
1	التدريب على المهارات الفنية والمهنية	15	
1	برامج بشأن تبادل الطلاب:	16	
1	سياسات متعلقة بالصحة النفسية	17	
1	مكافحة الإدمان	18	
0	سياسات مكافحة التطرف العنيف	19	
16			المجموع

الفئة: المستوى المتوسط الأعلى



- Acs, Z. J., & Audretsch, D. B. (1990). *Innovation and small firms*. Mit Press.
- Ács, Z., Szerb, L., Autio, E., Lloyd, A. (2017) The Global Entrepreneurship Index. GIDE (The Global Entrepreneurship and Development Institute, Washington, D.C., USA), Washington, D.C.
- Almobaireek, W. N., & Manolova, T. S. (2013). Entrepreneurial motivations among female university youth in Saudi Arabia. *Journal of Business Economics and Management*, 14(sup1), S56-S75.
- Al-Mubarak, H. M., & Busler, M. (2013). The effect of business incubation in developing countries. *European Journal of Business and Innovation Research*, 1(1), 19-25.
- Ansary, A. F. (2008). Combating extremism: a brief overview of Saudi Arabia's approach. *Middle East Policy*, 15(2), 111.
- Assaf, T., Haddad, H., Wyne, J., & Katerina, V. (2016) *Access to Talent for Mena's Entrepreneurs*. Wamda
- Attanayake, V., McKay, R., Joffres, M., Singh S., Burkle F., and Mills, E. (2009). Prevalence of Mental Disorders Among Children Exposed To War: A Systematic Review Of 7,920 Children. *Medicine, Conflict and Survival*, vol. 25, No. 1, pp. 4–19.
- Barbosa, L. Portilho, F. Wilkinson, J. and Dubeux, V. (2014) 'Trust, participation and political consumerism among Brazilian youth', *Journal of Cleaner Production*, 63, 93-101.
- Barenbaum, J., Ruchkin V., and Schwab-Stone, M. (2004). The Psychosocial Aspects of Children Exposed To War: Practice And Policy Initiatives. *Journal of Child Psychology and Psychiatry*, vol. 45, No. 1, pp. 41–62.
- Bellamy, C. (2005). *The State of the World's Children 2005: Childhood under Threat*. New York: United Nations Children's Fund.
- Belwal, R., Al Balushi, H., & Belwal, S. (2015). Students' perception of entrepreneurship and enterprise education in Oman. *Education+ Training*, 57(8/9), 924-947.
- Benson, P. L., Roehlkepartain, E. C., and Rude, S.P. (2003), Spiritual Development in Childhood and Adolescence: Toward a Field of Inquiry. *Applied Developmental Science*, Vol. 7, No. 3, pp. 205–213.
- Bessma, M. (2017). Entrepreneurship: an engine for job creation and inclusive growth in the Arab world. Policy Briefing. Brookings Doha Center
- Bhatli, D. (2016). Top university business incubators global benchmark 15/16 report executive summary. UBI GLOBAL
- Bond, R.M., Fariss, C.J., Jones, J.J. Kramer, A., Marlow, C., Settle, J.E., & Fowler, J.H. (2012), 'A 61-million experiment in social influence and political mobilization', *Nature*, 489, pp.295-8.



- Brookings Institution (2011), *The Global Compact on Learning: Policy Guide*. Washington, D.C.: The Center for Universal Education.
- Buckner, E., Beges, S., & Khatib, L. (2012). Social Entrepreneurship: Why Is It Important Post Arab Spring? Online Survey Report. Stanford University.
- Byun S. et al. (2008). *Internet Addiction: Metasynthesis of 1996-2006 Quantitative Research*. Cyber-Psychology & Behavior, 12. Mary Ann Liebert, Inc.
- Carree, M. A., & Thurik, A. R. (2008). The lag structure of the impact of business ownership on economic performance in OECD countries. *Small Business Economics*, 30(1), 101-110.
- Denstad, F. Y. (Ed.). (2009). Youth policy manual: how to develop a national youth strategy. Council of Europe.
- Dias, J., and J. McDermott. 2006. "Institutions, Education, and Development: The Role of Entrepreneurs." *Journal of Development Economics* 80: 299–328.
- Centers for Disease Control and Prevention (1994), *Preventing Tobacco Use Among Young People—A Report of the Surgeon General*.
- Circle (2013) *All Together Now: Collaboration and Innovation for Youth Engagement*., Medford MA: Center for Information and Research on Civic Learning and Engagement.
- Commander S., Kangasniemi M., & Winters L. (2004). The brain drain: a review of theory and facts. *Brussels Economic Review*, 47(1), 29-44
- Crabtree, S. (2010). *Religiosity Highest in World's Poorest Nations*. Gallup Global Reports, August 31. <http://www.gallup.com/poll/142727/religiosity-highest-world-poorest-nations.aspx>.
- Dermody, J., Hanmer-Lloyd, S., & Scullion, R. (2010). Young people and voting behaviour: alienated youth and (or) an interested and critical citizenry?. *European Journal of Marketing*, 44(3/4), 421-435.
- Docquier F., & Rapoport H. (2012). Globalization, brain drain and development. *Journal of Economic Literature*, 50, 681-730.
- Donahue, M. J. and Benson, P. L. (1995). Religion and the Well-Being of Adolescents. *Journal of Social Issues*, 51, pp. 145–160
- Dyregrov, A. and W. Yule (2006). A Review of PTSD in Children. *Child and Adolescent Mental Health*, vol. 11, No. 4, pp. 176–184.
- Ehrlich, P. R., & Liu, J. (2002). Some roots of terrorism. *Population and environment*, 24(2), 183-192.
- Eid, F. (2011). Entrepreneurial finance for job creation in the Arab world: strategy elements urgent as ever. *Strategic Change*, 20(1-2), 1-16.

Farasin, F., Battaloglu, C., & Bensaid, A. (2017). What is Causing Radicalism in the MENA? Arab Center for Research and Policy Studies. Retrieved February 07, 2017, from <http://english.dohainstitute.org/release/867dd9e6-7ad3-421c-9f73-ca1dfd9662ad>

Farzanegan, M. R. (2014). Can oil-rich countries encourage entrepreneurship?. *Entrepreneurship & Regional Development*, 26(9-10), 706-725.

Fawzui, M.M. (2011). Some Medicolegal Aspects Concerning Tramadol Abuse: The New Middle East Youth Plague. An Egyptian Overview. *Egypt Journal of Forensic Science*, Vol.1, No.2, pp. 99-102.

Fisher, J. R. W. and Cabral de Mello, M. (2011). Using the World Health Organization's 4S-Framework to Strengthen National Strategies, Policies And Services to Address Mental Health Problems in Adolescents in Resource-Constrained Settings. *International Journal of Mental Health Systems*, Vol. 5, No. 23.

Flanagan, C., Finlay, A., Gallay, L. and Kim, T. (2012) 'Political Incorporation and the Protracted Transition to Adulthood: The Need for New Institutional Inventions', *Parliamentary Affairs*, 65 (1), pp. 29-46.

Fritsch, M. (2008). How does new business formation affect regional development? Introduction to the special issue. *Small Business Economics*, 30(1), 1-14.

Gibson J., & McKenzie D. (2011). Eight questions on the brain drain. *Journal of Economic Perspectives*, 25, 107-128.

Glaser, B., G. Calhoun, C. Bradshaw, J. Bates, and Socherman, R. (2001). Multi-Observer Assessment of Problem Behavior In Adjudicated Youths: Patterns Of Discrepancies. *Journal of Child and Family Behavior Therapy*, vol. 23, No. 2, pp. 33-45

Hafez, M. M. (2008). Radicalization in the Persian Gulf: assessing the potential of Islamist militancy in Saudi Arabia and Yemen. *Dynamics of Asymmetric Conflict*, 1(1), 6-24.

Hay, C. (2007). *Why we hate politics* (Vol. 5). Polity.

Hashem M. and Smith S. (2010). Emirati Youth's Level of Addiction to New Information Technology: Opportunities, Challenges/Dangers, And Solutions. *Global Media Journal*, Arabian Edition, Vol. 1, No. 2, pp. 28-48.

Halliru, M. (2013). The Effect of Culture on the Development of Entrepreneurs among the Hausa Ethnic Group in Northern Nigeria. *Journal of Marketing & Management*, 4(1).

Heidar, K. (2006) 'Party membership and participation' in R. Katz and W. Crotty (eds.) *Handbook of Party Politics*, London: Sage Publications, 301-315.

Ijaz, M., Yasin, G., & Zafar, M. J. (2012). Cultural Factors Effecting Entrepreneurial Behaviour Among Entrepreneurs: Case Study of Multan, Pakistan. *International Journal of Asian Social Science*, 2(6), 908-917.

ILO (2006), Global Employment Trends for Youth, International Labour Office: Geneva.

ILO (2016), Global Employment Trends 2016, International Labour Office: Geneva.

- Jaén, I., & Liñán, F. (2013). Work values in a changing economic environment: the role of entrepreneurial capital. *International Journal of Manpower*, 34(8), 939-960.
- Kessler, R., P. Berglund, O. Demler, R. Jin and Walters, E. E. (2005). Lifetime prevalence and age-of-onset distributions of DSM-IV disorders in the National Comorbidity Survey Replication. *Archive of General Psychiatry*, vol. 62, pp. 593-602.
- Kew, J., Herrington, M., Litovsky, Y., & Gale, H. (2013). Generation entrepreneur? The state of global youth entrepreneurship. *Youth Business International and Global Entrepreneurship Monitor, Newcastle*.
- Klapper, Leora, Raphael Amit, and Mauro F. Guillén. "Entrepreneurship and firm formation across countries." In *International differences in entrepreneurship*, pp. 129-158. University of Chicago Press, 2010.
- Kreiser, P. M., Marino, L. D., Dickson, P., & Weaver, K. M. (2010). Cultural influences on entrepreneurial orientation: The impact of national culture on risk taking and proactiveness in SMEs. *Entrepreneurship Theory and Practice*, 34(5), 959-983
- KritiKoS, A. S. (2014). Entrepreneurs and their impact on jobs and economic growth. *IZA World of Labor*.
- Meek, W. R., Pacheco, D. F., & York, J. G. (2010). The impact of social norms on entrepreneurial action: Evidence from the environmental entrepreneurship context. *Journal of Business Venturing*, 25(5), 493-509
- Mycock, A. and Tonge, J. (2012) 'The Party Politics of Youth Citizenship and Democratic Engagement', *Parliamentary Affairs*, 65 (1), 138-161.
- Norris, P. (2011) *Democratic Deficit: Critical Citizens Revisited* (Cambridge: Cambridge University Press).
- Patel, V., A., J. Flisher, S. Hetrick and McGorry, P. (2007). Mental Health of Young People: A Global Public-Health Challenge. *The Lancet*, vol. 369, pp. 1302-1313.
- Schulz, W., Ainley, J., Fraillon, J., Kerr, D. & Losito, B. (2010). ICCS 2009 International Report. Civic Knowledge, Attitudes, and Engagement Among Lower-Secondary Students in 38 Countries, Amsterdam: IEA.
- SESRIC (2013a), "International Migration in the OIC Member Countries," OIC Outlook Reports, Ankara. <http://sesric.org/files/article/465.pdf>
- SESRIC (2014a), "The Plight of Human Capital Flight in OIC Countries," OIC Outlook Reports, Ankara. <http://sesric.org/files/article/491.pdf>
- SESRIC (2015), *OIC Health Report 2015*, SESRIC: Ankara.
- SESRIC (2016a), *Key Challenges of Youth in OIC Countries*, SESRIC: Ankara.
- SESRIC (2016b), *Moving from MDGs to SDGs: Prospects and Challenges for OIC Member Countries*, SESRIC: Ankara.

Tabah Foundation, (2016) 'Muslim Millennial Attitudes on Religion & Religious Leadership Arab World Survey', Tabah Foundation: UAE

Taşpınar, Ö. (2009). Fighting Radicalism, Not" Terrorism": Root Causes of an International Actor Redefined. *SAIS Review of International Affairs*, 29(2), 75-86.

Tipu, S. A. A., & Ryan, J. C. (2016). Predicting entrepreneurial intentions from work values: Implications for stimulating entrepreneurship in UAE national youth. *Management Decision*, 54(3), 610-629.

Turker, D., & Sonmez Selçuk, S. (2009). Which factors affect entrepreneurial intention of university students?. *Journal of European Industrial Training*, 33(2), 142-159.

Valliere, D., & Peterson, R. (2009). Entrepreneurship and economic growth: Evidence from emerging and developed countries. *Entrepreneurship & Regional Development*, 21(5-6), 459-480.

Walters T., Quinn R., & Walters M. (2005), Media life among Gen Zeds. *International Journal of Cultural Studies*, vol.8, No.1, pp. 63-82.

Whiteley, P. (2012) 'Does Citizenship Education Work?' *Parliamentary Affairs*, at <http://pa.oxfordjournals.org/content/early/2012/12/13/pa.gss083.abstract>.

WHO (2010), Atlas on Drug Use: Resources For The Prevention And Treatment of Substance Use Disorders, Geneva.

World Bank (2007) Youth Policy: Doing it and Getting it Right. *World Development Report*.

Young K. and de Abreu C. (2010), "Internet Addiction: A Handbook and Guide to Evaluation and Treatment," John Wiley & Sons: New Jersey